الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..../ق.ع.إ/ 2016

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :..../D.S.E/ 2016

الموضوع

أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي
(دراسة حالة الجزائر 1990- 2015)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
- زوبيري سومية

إشراف الأستاذ:
- غوفي عبد الحميد

/http://www.univ-biskra.dz
السنة الجامعية: 2016- 2017

الإهـــــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- أمي و أبي حفظهما الله و بارك لي فيهما.
- إلى إخوتي وجميع الأهل والأحباب والأصدقاء.
- إلى كل طالب علم وباحث عن معرفة.

زوبيري سهام

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بشكري الخالص إلى:

- الله عز وجل وأحمده وأشكره على هذه النعمة.
- أستاذي المشرف الدكتور عبد الحميد غوفي، الذي كان له الفضل الكبير في المتابعة والإشراف على هذا العمل، كما أشكره كثيرا على تشجيعاته وتفهمه.
- جميع أساتذتي الكرام و أعضاء لجنة المناقشة.

الملخص

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصادي مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث انتهجت سياسة إنفاقية توسعية، مستخدمة في ذلك أوجه الإنفاق المختلفة. من خلال تنفيذها لبرامج الإنفاق العام خلال الفترة 2001- 2014، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي عرفته نتيجة العوائد النفطية وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تتبع مسار السياسة الإنفاقية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2014.

وفي ضوء هذه الدراسة تم تناول الإشكالية التالية:

ما هو أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014؟

ومن أجل الإحاطة بالموضوع اتبعنا المنهجين الوصفي التحليلي والكمي فالمنهج التحليلي أعتمد عليه في تحليل الجداول والإحصائيات التي تخص متغيرات الدراسة، والمنهج الكمي في دراسة النموذج القياسي ومحاولة نمذجة المعطيات لتطبيق الدراسة الكمية، من خلال النموذج الخطي البسيط بالاعتماد على برنامج 8EVIEWS ومنه خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى أثره ضعيف ومحدود، كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد، ويعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي. وعدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الإنفاق العام، الذي يتمثل مصدر تمويله في الجباية البترولية حيث يبقى الاقتصاد الجزائري رهين النتائج التي يحققها قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي

Résumé

L'Algérie a renforcé son intérêt pour la récente croissance économique en contribuant à assurer un meilleur niveau de vie, où il a poursuivi une politique de dépenses expansionnistes, en utilisant les divers aspects des dépenses grâce à la mise en œuvre des programmes de dépenses publiques au cours de la période 2001- 2014, en profitant de la detente financière qui est connu en raison des revenus pétroliers. Cette étude visait à clarifier l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique en Algérie, en suivant le chemin de la politique des dépenses en Algérie. Et dans la mesure de leur contribution à l'amélioration des taux de croissance économique au cours de la période 2000-2014.

À la lumière de cette étude a abordé le problème suivant:

Quel est l'impact de la politique des dépenses publiques sur les taux de croissance économique en Algérie au cours de la période 2000- 2014?

Afin de prendre le sujet nous avons suivi les approches analytiques descriptives et quantitatives, le programme a été adopté dans l'analyse analytique des tableaux et statistiques relatives aux variables de l'étude, approche quantitative dans l'étude du modèle standard et la modélisation des données tentative d'appliquer l'étude quantitative, a travers le modèle linéaire simple basé sur le programme Eviews 8. L'étude qui a conclu qu'il existe une relation entre les dépenses publiques et la croissance économique en Algérie, en activant la demande globale ala qui reste faible et son impact est limité, il ne touche pas tous les secteurs de l'économie secteurs productifs privés, tels que le secteur de l'industrie, qui est un pilier de l'économie. Cela est dû à une mauvaise flexibilité du système de production locale, et l'incapacité d'absorber la forte demande générée par des dépenses publiques, quelle est la source de son financement dans la collecte d'huile, lorsque l'économie algérienne reste dépend des résultats obtenus par le secteur des hydrocarbures.

Mots-clés: les dépenses publiques, la croissance économique, le PIB

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة	10
(2-1)	الحصيلة الضريبية المثلى عند مستوى معين من القدرة التحملية للدخل	11
(3-1)	منحنى موضح للغز الادخار	12
(4-1)	قانون فاجنر	17
(1-2)	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	45
(2-2)	محددات الطلب الكلي عند كينز	47
(3-2)	نموذج " سولو " القاعدي	52
(4-2)	التوازن في سوق السلع والخدمات	60
(5-2)	التوازن في سوق النقد	61
(6-2)	توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد	62
(7-2)	التوازن من خلال نموذج (IS -LM)	63
(8-2)	أثر زيادة الإنفاق العام في نموذج (IS -LM)	64
(9-2)	أثر المزاحمة	66
(10-2)	تأثير ميل منحنى LM على أثر المزاحمة	67
(11-2)	آلية عمل أثر المضاعف والمعجل	68
(1-3)	مدونة ميزانية التسيير	86
(2-3)	تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد	89

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	3
(1-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004	74
(2-3)	المجالات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009	77
(3-3)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2010- 2014	80
(4-3)	تطور إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1990- 2015	90
(5-3)	تطور نفقات التسيير والتجهيز 1990- 2015	93
(6-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة 2001- 2009	97
(7-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010- 2014	100
(8-3)	حصة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام	110
(9-3)	نتائج تقدير النموذج الخطي للناتج الداخلي الخام بدلالة إجمالي أسعار الإنفاق العام خلال الفترة 1990- 2015	111

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر والتقدير	II
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VIII
فهرس الملاحق	IX
ملخص الدراسة باللغة العربية	X
ملخص الدراسة باللغة الفرنسية	XI
مقدمة عامة	أ- ز
تمهيد	ب
I. إشكالية الدراسة	ج
II. التساؤلات الفرعية	ج
III. فرضيات الدراسة	ج
IV. أهداف الدراسة	د
V. أهمية الدراسة	د
VI. منهجية الدراسة	د
VII. الدراسات السابقة	هـ
VIII. هيكل الدراسة	ز
الفصل الأول: الإنفاق العام .....أسس ومفاهيم	2- 30
تمهيد	2
المبحث الأول: النفقات العامة وتقسيماتها	3
المطلب الأول: التطور التاريخي للنفقات العامة	3
المطلب الثاني: تعريف النفقات العامة وعناصرها	4
المطلب الثالث: مبررات الإنفاق العام	6
المبحث الثاني: قواعد وأسس الإنفاق العام	8
المطلب الأول: حدود الإنفاق العام	8
المطلب الثاني: تقسيم النفقات العام	13

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة	**15**
المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية	**22**
المطلب الأول: ترشيد الإنفاق العام وعوامل نجاحه	**22**
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام	**24**
المطلب الثالث: نموذج التسيير العمومي الجديد	**27**
خلاصة الفصل الأول	**30**
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام	**32- 70**
تمهيد	**32**
المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي	**33**
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه	**33**
المطلب الثاني: معدلات قياس النمو الاقتصادي	**35**
المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	**36**
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي (مصادر- محددات ونظريات)	**39**
المطلب الأول: مصادر النمو الاقتصادي	**39**
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	**41**
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	**44**
المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	**58**
المطلب الأول: نموذج التوازن الاقتصادي الكلي(IS- LM)	**58**
المطلب الثاني: نموذج (IS -LM) في المدى القصير	**62**
المطلب الثالث: أثر المضاعف والمعجل (الآثار غير المباشرة للإنفاق العام)	**67**
خلاصة الفصل الثاني	**70**
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة الجزائر)	**72- 114**
تمهيد	**72**
المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001- 2014	**73**
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)	**73**
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)	**75**
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)	**78**
المبحث الثاني: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990- 2015	**84**

المطلب الأول: هندسة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة وفق منظور اقتصادي	**84**
المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري	**89**
المبحث الثالث: دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 2015	**96**
المطلب الأول: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)	**96**
المطلب الثاني: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 2015	**101**
خلاصة الفصل الثالث	**114**
الخاتمة العامة	**116- 120**
I. نتائج الدراسة	**116**
II. اختبار صحة الفرضيات	**118**
III. توصيات الدراسة	**119**
IV. آفاق الدراسة	**120**
قائمة المراجع	**122- 128**
قائمة الملاحق	**130- 133**

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية	130
(2)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات	132
(3)	جدول توزيع ستودنت	133

مقدمة عامة

تمهيد

يعتبر تحسين الأداء الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت، ويقصد بالأداء الاقتصادي هنا المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعتبر التركيبة التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة، ويطرح ارتباط بعض المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض من جهة، وتناقض البعض منها من خلال استحالة تحقيقها في اتجاه واحد من جهة أخرى المشكل الرئيسي للسياسة الاقتصادية.

وانطلاقا من هذا يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة، حيث أنه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان، توفير فرص عمالة والحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج.

وطالما أن المشكلة الاقتصادية تعني ندرة الموارد وتعدد الحاجات، فذلك يشير إلى ديمومة وجود فجوة بين الموارد المتاحة والحاجات المتعددة تستدعي ضرورة التسيير الأمثل لتلك الموارد قصد تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات، لكن ذلك لا ينفي تغير تلك الموارد والحاجات حيث أنه وتماشيا مع التطورات الاقتصادية العالمية، فإن تزايد الموارد وتعددها سواء كانت بشرية أو مادية أو طبيعية يقابلها زيادة أكبر في الحاجات، وانطلاقا من ذلك يبرز لنا أن النمو الاقتصادي الممكن تختلف مستوياته من سنة لأخرى باختلاف حجم الموارد المتاحة، ومن هنا تبرز لنا أهميته إذ أنه كلما اقترب النمو الاقتصادي الفعلي من النمو الاقتصادي الممكن كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في سبيل تحقيق ذلك.

حيث أن تباين الأوضاع الاقتصادية واختلاف مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول ينعكس بصفة مباشرة على طبيعة وأهداف السياسة الاقتصادية في كل دولة.

ونجد من أهم السياسات الاقتصادية السياستان المالية والنقدية، غير أن السياسة المالية لم يكن لها موقع قوة في الفكر الاقتصادي، إلا بعد ظهور أزمة الكساد الكبير 1929 وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز، هذا الأخير نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحفيز الطلب الكلي، ما يؤدي لاستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج القومي وبالتالي النمو الاقتصادي الذي كان على مر السنين محط اهتمام رواد المدارس الاقتصادية، حيث جدوا في تطوير نماذج ونظريات تساهم في تفسيره وتبين أهم الميكانيزمات اللازمة لتحقيقه، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية التي أقرت بمحدودية النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ذلك لأن الناتج القومي سوف يتزايد بنسبة

أقل من تزايد النمو السكاني نتيجة لسريان قانون تناقص الغلة، أما سولو فقد صاغ النموذج للنمو الاقتصادي في المدى الطويل بإدخال عنصر التطور التكنولوجي وتبيان أثره على زيادة معدل الناتج الحقيقي للفرد وعلى غرار أفكار كينز ظهرت نظريات النمو الداخلي(خاصة نموذج بارو) الذي أكد على أن السياسة العمومية متمثلة في الإنفاق العام وكذا بعض العناصر الأخرى تحدد نسب النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري جزء من هذا المحيط يتأثر بمختلف الهزات والأزمات الحادة فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام للحد ومعالجة هذه الأوضاع وزيادة الناتج الداخلي الخام، وهذا ما برز بوضوح في الآونة الأخيرة، إذ انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المتخصصة للإنفاق العام في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.

بمعنى أن الإنفاق العام هو المتغير التحكمي بيد الدولة الذي تستعمله في كل الظروف والأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي، من هنا يتضح أننا نتحدث عن مفهومين أساسين وهما الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، هذا الموضوع أسال الحبر عند الكثير من الاقتصاديين وكان محور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة فمنها من أكد على فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي ومنها من عارض هذه الفكرة، وهذا ما جذبنا لمحاولة معرفة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ولا يتأتى ذلك بمجرد نظرة اقتصادية عامة وإنما يتطلب الأمر دراسة وصفية تحليلية قياسية على الاقتصاد الجزائري للتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة.

I. إشكالية الدراسة

- ما أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015؟

II. التساؤلات الفرعية

- ما هي المتغيرات الاقتصادية التي من خلالها يمر أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي؟
- ما هو القطاع الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هي آثار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990- 2015؟

III. فرضيات الدراسة

- يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فقط من خلال الإنفاق في شكل استثمار.
- يعتبر قطاع المحروقات القطاع الوحيد الذي يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يؤثر الإنفاق العام تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي، بسبب العلاقة الطردية التي بينهما.

IV. أهداف الدراسة

- التعرف على سياسة الإنفاق العام وآثارها الاقتصادية.
- إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة النمو الاقتصادي.
- تتبع برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001– 2014.
- تحليل أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2014.
- التعرف على واقع العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

V. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من الجانب النظري من ناحية إبرازها للدور المهم الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسة الإنفاق العام، وكذا إبراز أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي، وهذا من خلال الدور الهام الذي يلعبه الإنفاق العام في الدول النامية ومن بينها الجزائر، إذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو، من جهة أخرى فإن مسألة تحقيق النمو الاقتصادي تعتبر المهمة الأساسية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها باستمرار إلى البحث عن سبل زيادته واستمراره، فهو يعد مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات فهو مصدر زيادة الدخل، الاستثمار، الاستهلاك والعمالة.

VI. منهجية الدراسة

حاولنا أن نسلك في هذه الدراسة أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع وذلك ابتدءا بالمقدمات وانتهاء عند النتائج والتوصيات.

- **المنهج المستخدم:**

قصد محاولة معالجة مختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج **الوصفي التحليلي** وهذا لإيضاح وإبراز الجوانب النظرية المتعلقة بسياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، إضافة إلى رصد وتحليل تطورها على طول فترة الدراسة من خلال الاستعانة بالجداول، وهذا كان في الفصلين الأول والثاني، أما في الفصل الثالث تم الاعتماد على **المنهج الكمي** عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية أثناء استقرائنا للمعلومات والإحصائيات المتعلقة بموضوع دراستنا.

- **مجتمع الدراسة:**

بالنسبة **للحدود المكانية** فهي تتمثل في الجزائر وذلك من خلال تحليل جوانب الموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

أما فيما يخص **الحدود الزمنية** فكانت حدود الدراسة هي تحليل جوانب الموضوع خلال الفترة الممتدة بين 1990- 2015 وذلك تزامنا مع الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، والتي من خلالها حاولت الجزائر الخروج من الاقتصاد الاشتراكي المبني على الريع إلى الاقتصاد الرأسمالي المبني أساسا على الاقتصاد الخاص والتفتح على العالم الخارجي.

- **وسائل جمع البيانات:**

بالنسبة للوسائل التي اعتمدنا عليه نجد الكتب والدراسات السابقة حول الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، كما ركزنا على المصادر التي تصدر من الهيئات الرسمية كمجلات وتقارير وزارة المالية وبنك الجزائر، إلى جانب إصدارات الديوان الوطني للإحصاء، كما اعتمدنا على الانترنيت في عملية البحث.

- **النموذج الإحصائي المستخدم**

من أجل الإحاطة بالموضوع واختبار صحة الفرضيات، كان لابد علينا من استخدام نموذج قياسي لقياس أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، لهذا سنستخدم النموذج الخطي البسيط، وهو النموذج الذي يحتوي على متغيرين، أحدهما تابع " النمو الاقتصادي" والآخر مستقل "الإنفاق العام"، ويتم اختبار معنوية معلماته بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

- **البرنامج الإحصائي**

لمعرفة الأثر الفعلي لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، سنحاول استخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS 8، اعتمادا على 26 مشاهدة لمتغيرات الدراسة من سنة 1990- 2015، والذي بواسطته نستطيع الحصول على نتائج الدراسة القياسية.

- **محددات الدراسة:**

- التناقض والتضارب في المعلومات، والإحصائيات (الأرقام، والنسب المئوية،...وغيرها)، وفي مختلف المجالات مما يؤثر سلبا على الدراسة.

- رغم توفر المراجع بالغة الأجنبية إلا أن صعوبة الترجمة كانت عائق حال دون استخدامها.

VII. الدراسات السابقة

- **الدراسة الأولى:**

بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001- 2009، 2010، تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي، بالإضافة توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، بالإضافة للمنهج الإحصائي التحليلي الذي يساعد على

تفسير النتائج، ومن أبرز نتائجها غياب الرشادة في الإنفاق العام، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانياتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع.

- **الدراسة الثانية:**

بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف- دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2009، 2010، إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعريف بالدور الكبير لترشيد الإنفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد، والسعي لإبراز دور عملية ضبط برامج الإنفاق العام بالأهداف في التخصيص الأمثل للموارد، مستخدمتا المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التقويمي في دراسة السياسة الإنفاقية في الجزائر، حيث تمثلت أبرز نتائجها في أن ترشيد الإنفاق العام يعتبر السبيل للخروج من مشكلة الندرة وشح مصادر التمويل باعتباره التزام "الفعالية" في تخصيص الموارد و"الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، وتجنب الإسراف والتبذير وضرورة الأخذ بعين الاعتبار تحقيق أهداف كل عملية إنفاق.

- **الدراسة الثالثة:**

لعجال لعمرية، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري- ، 2017، تبلورت أهداف الدراسة في تقديم الإطار الفكري والنظري المتعلق بالنفقات العامة بالإضافة لعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول كل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي، والمنهج التحليلي القياسي في إطار تحليل المعطيات المرتبطة بالاقتصاد الجزائري وقياس أثر المتغيرات الداخلية على المتغير التابع المستهدف.

حيث توصلت إلى أن الناتج الداخلي الخام يتأثر بشكل كبير بسياسة الإنفاق العام في المدى الطويل، كما جاءت النتائج مختلفة من حيث الفترة الزمنية، بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

- **الدراسة الرابعة:**

ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)، 2015، ويتجلى الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو دراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى ملاءمتها للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى إعطاء بعض الآراء في كيفية استعمال السياسة المالية للتمكن من حفز النمو الاقتصادي بناءا على التجارب السابقة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي، من خلال التحليل الوصفي بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى التحليل البياني والرياضي، كما أستخدم المنهج الاستقرائي في تحليل و تفسير البيانات الإحصائية، حيث توصلت إلى أنه يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو

الاقتصادي من خلال أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية، وذلك في الأجلين القصير والطويل، فيكون الأثر في الأجل القصير من خلال المنظور الكينزي عن طريق المضاعف بالتأثير في جانب الطلب الكلي، وكذلك التأثير قصير الأجل على جانب العرض الكلي.

- **الدراسة الخامسة:**

Zakane Ahmed, Dépenses publiques Productives, Croissance a long terme et Politique économique Essai d'Analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie, 2003,

حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أهم النماذج الاقتصادية المتعلقة بعلاقة الإنفاق الحكومي بالنمو لاقتصادي من خلال نظريات النمو الداخلي، بالإضافة إلى دراسة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي، بالاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال التحليل الوصفي، بالإضافة إلى التحليل البياني والرياضي، كما أستخدم المنهج الاستقرائي في تحليل و تفسير البيانات الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلا أن المعلمات المتحصل عليها كانت غير معنوية، عند القيام بمحاولة تقدير دالة الإنتاج للاقتصاد الجزائري.

- من خلال نتائج الدراسات السابقة والتي تناولت متغيرات الدراسة، نجد أن مجملها لا تخرج عن وجود تأثير لسياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية وخاصة النمو الاقتصادي، الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية، وجاءت هذه الدراسة لاستكمال ما جاءت به هذه الدراسات.

VIII. هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحليلها بالاعتماد على الأسئلة الفرعية والفرضيات التي تمت صياغتها، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث أجزاء جزأين نظريين وجزء تطبيقي، حيث تضمن الفصل الأول الإطار النظري للإنفاق العام تطرقنا فيه إلى أهم المفاهيم والأسس التي تتعلق بالنفقات العامة وتطورها في الفكر الاقتصادي، وأهم التعاريف التي تتمحور حول النفقة العامة، واستعرضنا أهم تقسيمات هذه الأخيرة، كما ألقينا الضوء على أهم تأثيرات النفقات العامة على متغيرات النشاط الاقتصادي.

والفصل الثاني بعنوان النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام الذي سيتم من خلاله إلقاء الضوء على مفاهيم النمو الاقتصادي في المبحث الأول و العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ونظرياته في المبحث الثاني ثم العلاقة بين هذا الأخير والإنفاق العام في المبحث الثالث.

أما الفصل الثالث فهو الجزء التطبيقي والذي تضمن أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (1990- 2015) من خلال التطرق لبرامج الإنفاق العام في الجزائر 2001- 2014 في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تم تحليل تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990- 2015، أما في المبحث الثالث تم التطرق إلى أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 2015.

تمهيد

تعتمد الدولة على قاعدة أولية النفقات العامة على الإيرادات، وهو ما يعني أن تحدد الدولة أولا الحاجات العامة، التي يجب القيام بإشباعها، الأمر الذي يتطلب منها إنفاق مبالغ ضخمة للوفاء بالتزاماتها، وتقديم الخدمات المختلفة المنوطة بها، هذه المبالغ الضخمة المنفقة هي ما يطلق عليها النفقات العامة.

وهي تلك النفقات التي تعتبر وسيلة لإشباع الحاجات العامة فحسب، وإنها كذلك لأنها السبب الوحيد الذي ركزت عليه النظرية التقليدية، لحصول الدولة على الإيرادات العامة.

كما تأتي أهمية النفقات العامة من أنها الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة، عل ممارسة نشاطها المالي، والإلزام إلى إشباع الحاجات العامة، وهي أداة تلعب مع الأدوات المالية الأخرى، دورها البارز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام لذا سنتناوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النفقات العامة وتقسيماتها

المبحث الثاني: قواعد وأسس الإنفاق العام

المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية

المبحث الأول: النفقات العامة وتقسيماتها

تلعب النفقات العامة دورا هاما وبارزا في النشاط الاقتصادي للدولة، حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق العام، ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت النفقات العامة في حالة تزايد مستمر، وأصبحت كأداة ووسيلة تستعملها الدولة في ال تأثير على النشاط الاقتصادي، ولهذا أصبحت النفقات العامة تحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: التطور التاريخي للنفقات العامة

شهدت نظرية النفقات العامة تطورا يساير التطور الذي حدث في دور الدولة، ففي ظل الدولة الحارسة كان دورها يقتصر على القيام بواجبات الأمن الداخلي والخارجي والقضاء وتسيير المرافق الأساسية، إذ كان دور النفقات العامة في ذلك الوقت يقتصر على تحقيق هذه الأغراض فقط، والذي انعكس على دراسات الاقتصاديين والماليين، حيث لم يعط التقليديون أهمية كبيرة لدراسة النفقات العامة فقد كانوا يتناولونها من الناحية القانونية فحسب دون البحث في طبيعتها و آثارها في حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية ، ولذلك ففي ظل النظرية التقليدية (الكلاسيكية) كانت الدولة تقدس مبدأ توازن الميزانية، فلا تسمح بتحصيل إيرادات أو تكاليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات الدولة باعتبارها نفقات للاستهلاك العام الذي كانت تقوم به الدولة وهي بصدد تحقيق دورها الضيق في حياة الأفراد (دور الدولة الحارسة) وهو ما يقابل الاستهلاك الخاص المتمثل في الإنفاق الخاص بالأفراد لإشباع حاجاتهم الخاصة، ومن ثم فالإنفاق العام، في ذلك الوقت، كان ذا طابع حيادي لا يمس الهيكل الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة.

ويقصد بالنفقة المحايدة تلك التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو حياة المجتمع عموما، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، كما أنها تنتج عن المنافسة الحرة بين الأفراد والمشروعات، ولكي تحقق النفقة هذا الدور فإنه يفترض حدوث أمرين هامين: ضغط النفقات إلى أقصى حد ممكن، من جهة، وتقليل حجمها وتثبيتها من جهة أخرى. ومن ثم كان دور النفقة العامة دورا سلبيا أو كما يطلق عليها من قبل التقليديين بالنفقة المحايدة.[1]

وقد اختلف الوضع في ظل التطور الحديث للدولة، واختفت فكرة التفوق المطلق للقطاع الخاص، ومع تأكيد الاقتصاديين المحدثين لاستحالة تحقيق النفقة المحايدة وحتمية وقوع الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأي نوع من أنواع النفقات العامة على كافة مجريات النشاط الاقتصادي، ومع إصرار المدرسة الكينزية على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أسلحة السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع،

[1]– ناشد عدلي سوزي، **المالية العامة (النفقات العامة– الإيرادات العامة– الميزانية)** ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص 23– 24

أصبح على الدولة انجازا منها لهذه المسؤوليات أن تستخدم العديد من أنواع النفقات العامة، وأن تدخل الجديد من مجالات الإنفاق العام، وأن تعدل من سياساتها الإنفاقية كلما دعت الحاجة لذلك حتى تؤت ي هذه السياسة الإنفاقية آثارها المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي وحتى دون وقوع آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة. [1]

المطلب الثاني: تعريف النفقات العامة وعناصرها

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

لقد جاء تعريف النفقات العامة من طرف الماليين والاقتصاديين بصيغ متنوعة نذكر منها ما يلي:

"النفقات العامة هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة".[2]

"تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها، مؤسساتها، هيئاتها، ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة"[3]، حيث تمثل النفقات العامة مجموع الاستخدامات في ميزانية الدولة.[4]

" تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية **(الحكومة والجماعات المحلية)** أو أنها تلك المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها الأشخاص العموميون بقصد تحقيق منفعة عامة".[5]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن "النفقة العامة هي مبلغ نقدي ينفقه شخص عام لتحقيق منفعة عامة".

الفرع الثاني: عناصر النفقات العامة

من خلال التعاريف السابقة للنفقات العامة نستنتج أنها تقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي: [6]

أولا: استعمال مبلغ نقدي

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، ويعتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة العادية لذلك ولكنه لا يعتبر الطريق الوحيد، فقد تنفق الدولة عينا، وقديما كانت تحصل الدول على الخدمات والأموال اللازمة عن طريق السخرة والاستيلاء أو تقوم بمنح مزايا عينية مقابل الخدمات التي تحصل عليها، مثال ذلك السكن المجاني أو منح امتياز التعليم المجاني أو الإعفاء من الضرائب لفئة معينة دون الفئات الأخرى.

---

[1]– البطريق أحمد يونس وآخرون، **المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)** ، الدار الجامعية، مصر، بدون ذكر سنة النشر، ص 167

[2]– الخطيب شحادة خالد وشامية زهير أحمد، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص 53

[3]– الحاج طارق، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 122

[4] -Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, **économie du développement** , 3e édition ,édition de Boeck ,Belgique ,2008 ,p 496

[5]– غانمي حسام الدين وآخرون، **النفقات العامة**، مقالة اقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، جانفي 2012، ص 4

[6]– حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1992، ص 11

وقد لجأت الدولة قديما لهذه الأساليب غير النقدية في سبيل حصولها على السلع والخدمات كالاستيلاء والسخرة، ولكن أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى استبعاد هذه الأساليب وأصبحت محل نقد، ولا تلجأ إليها إلا حين يتعذر عليها الحصول على الخدمات والأموال اللازمة بطريق الإنفاق، كما في حالة الحروب.

وقد كان لظهور مبادئ الديمقراطية الحديثة أثره في استبعاد الوسائل العينية، فاستبعدت وسائل القهر لما في ذلك من مخالفة لروحها ومبادئها ولما فيها من اعتداء على حرية الأفراد وحقوقهم.

كذلك فإن إتباع الحكومة لوسائل الإنفاق العيني يؤدي إلى تعذر مراقبة إنفاقها، ويؤدي إلى تهاون من جانبها في منح هذه المزايا أكثر مما لو كان الإنفاق نقديا، خاصة وأن هذه المزايا العينية تعتبر إخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة.[1]

ثانيا: صدور النفقة من شخص معنوي عام

فلا يكفي أن تكون النفقة نقدية حتى تكون نفقة عامة بل أن الشرط الرئيسي الذي يضرفي على النفقة صفة العامة هو الركن الثاني، وتتمثل أشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية أي سواء على المستوى المركزي أو مستوى الولاية، مستوى المحليات، ولكن في ضوء المفهوم الحديث للنفقة العامة فإن صدور النفقة من أحد أشخاص القانون العام لا تعد بالضرورة نفقة عامة كما هو الحال وفقا للفكر الكلاسيكي والمعيار التقليدي، فهذا الشرط ضروري ولكنه غير كافي حيث يتعين أن يكون إنفاق الشخص العام لإشباع حاجة عامة. وأيضا لا تعتبر النفقة التي يقوم بها أحد أشخاص القانون العام نفقة عامة إذا كان الهدف منها منفعة خاصة.[2]

ثالثا: تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام

لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة، ويجد هذا الركن مبرره في أمرين اثنين، أولهما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة، هو وجود حاجات عامة، فتتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو بعض الأفراد، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، لأن مساواة الأفراد في تحمل عبء الضريبة لا يكفي لتحقيق مبدأ المساواة، بل إن هذا يعني تخفيف العبء على بعض الأفراد، أو بعض الفئات على حساب بقية الفئات الأخرى.[3]

---

[1]– حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص ص 11– 12

[2]– عثمان عبد العزيز سعيد، **المالية العامة– مدخل تحليلي معاصر**–، الدار الجامعية، لبنان، 2008، ص 464

[3]– خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 62

المطلب الثالث: مبررات الإنفاق العام

يتوقف مستوى الإنفاق العام في أي بلد على ما يقرره المجتمع أنه المزيج الأمثل بين الخاص والعام، وعلى تصوراته للعدالة الاجتماعية، وتختلف نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف البلدان اختلافا كبيرا، حيث يرى العديد من الاقتصاديين أن السياسات الحكومية وتدخل الحكومة من خلال الإنفاق العام أمران أساسيان في ظل سيادة عدم اليقين، وذلك لإحداث الاستقرار الاقتصادي الكلي والفعالية الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك فإن "فريدمان" من خلال كتابه "حر في الاختيار" وضح أن قيام الحكومة بالتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية يمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة، ويكمن المبرر الأساسي للتدخل الحكومي في وجود عيوب كثيرة لمخرجات الأسواق وهذا لا يعدو أن يكون شرطا ضروريا لاتخاذ سياسات تدخلية، حيث يقتضي رسم هذه السياسات مقارنة العيوب الفعلية التي تقع فيها الأسواق بالعيوب المحتملة للتدخل الحكومي، ويكون ذلك من خلال معيارين أساسيين هما معيار الكفاءة، حيث إذا كان مستوى معين من إجمالي الفوائد التي تحققها الدولة لا يمكن الحصول عليها بتكلفة أقل، إذا كان من غير الممكن تحقيق فوائد أكبر بنفس المستوى من التكاليف، أما المعيار الثاني فهو العدالة في توزيع الدخول الذي يعد من مبررات التدخل الحكومي، ويمكن إيجاز مبررات التدخل الحكومي فيما يلي: [1]

أولا: إخفاق السوق

إخفاق السوق هو حالة تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة ما بحجم يتسم بالكفاءة، وتبرر هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام، لكن طبيعة التدخل الحكومي قد تتخذ اتجاهات عديدة، كما قد تتوقف عل ى نوع إخفاق السوق في الحالة المعينة ويترتب على إخفاق السوق ثلاث نتائج رئيسية:

1- السلع العامة: تتميز السلع العامة بخاصيتين رئيسيتين هما: الاستهلاك اللاتنافسي، ثم بدرجة أقل عمومية الاستهلاك، وتعني خاصية الاستهلاك اللاتنافسي أن استهلاك الفرد لا يؤدي إلى الحد من الكمية التي يستهلكها الآخرون، علاوة على أن تكاليف تلبية احتياجات المستهلكين الإضافيين تكون مساوية للصفر، أما خاصية عمومية الاستهلاك فتعني استحالة قصر الاستفادة من سلعة ما على مجموعة بعينها من الأفراد، ومن أمثلة السلع العامة: الدفاع الوطني، الصحة العامة والتعليم، ونتيجة لهاتين الخاصيتين لا تستطيع الأسواق وحدها تسعير هذه السلع وتوزيعها بشكل سليم، لأنها متى أنتجت استطاع الأفراد الاستفادة منها بغض النظر عما إذا كانوا يدفعون مقابلها أم لا، وحيث أن المنتجين لا يستطيعون إجبار المستهلكين على الدفع، فإنهم لا يستطيعون

[1]- عايب عبد الحميد وليد، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص ص 103،106

تغطية التكاليف وتنتفي حوافزهم على توفير هذه السلع، وبالتالي فإن عجز جهاز السعر عن تقديم السلعة العامة بكفاءة يقدم مبررا اقتصاديا كافيا للتدخل الحكومي.

2- التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي: هي تلك التأثيرات الجانبية الناتجة عن النشاط الاقتصادي، سواء كانت مفيدة أم ضارة والخارجة عن نطاق عمل جهاز السعر، حيث يؤدي وجودها إلى خلق فاصل بين أسعار السوق وبين القيمة الاجتماعية التي يضفيها على المجتمع، ويطلق على السلع التي يترتب استهلاكها أو إنتاجها تأثيرات جانبية على المحيط الخارجي اسم السلع الجماعية، وتتشابه التأثيرات الايجابية للنشاط الاقتصادي ينخفض الإنتاج السوقي للغاية لأن منحنى الطلب الحقيقي الذي يعكس الفوائد التي تعود على المجتمع يزيد على منحنى الطلب السوقي، وبالتالي فإن المنفعة الحدية لأي زيادة في الإنتاج تتجاوز التكاليف الحدية، وفي هذه الحالة تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات تصحيحية عن طريق تقديم إعانات الاستهلاك والإنتاج، أما في حالة التأثيرات السلبية على المحيط الخارجي تتدخل الحكومة عن طريق فرض ضرائب تعويضية.

3- الاحتكار الطبيعي: هو حالة سيطرة شركة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها لأن دالة الإنتاج للشركة تتسم بتناقص متوسط تكاليف الإنتاج ويؤدي ترك الاحتكار للقطاع الخاص إلى ناتج يقل عن المستوى الأمثل وبأسعار مفرطة في الارتفاع، لكن التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى خسائر للمنتج بدلا من أن يحقق الأرباح التي تتحقق عادة بالاحتكار، وفي مثل هذه الظروف فإما أن يتم منح المحتكر إعانة أو يقوم القطاع العام بتأميم الصناعة، وتحمل الخسائر المباشرة وهكذا تواجه الحكومة قضية تقرير ما إذا كان الأكفأ أن تشتري السلع والخدمات من القطاع الخاص ثم تقوم بنفسها بتوفيرها إلى الجمهور، أو أن تراقب الظروف التي في ظلها يتم إنتاج القطاع الخاص.

ثانيا: مخاطرة أو حجم المشروع العام:

قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلا حكوميا على الأقل في البداية، وقد ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومة لحل قضايا المخاطرة بالتطور النسبي لأسواق رأس المال والتأمين في كل بلد، وقد تنبع الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها، وبمرور الوقت قد يؤول الإنتاج العام إلى القطاع الخاص مع تناقص المخاطر.

المبحث الثاني: قواعد وأسس الإنفاق العام

لقد كان لدراسة حجم النفقات العامة وقع كبيرا لدى علماء المالية العامة بالنظر إلى الوقوف على هذا الحجم، والتي سعت إلى تحديد ومعرفة النطاق الكمي للكميات المالية اللازمة التي تسمح بمزاولة النشاط المالي للاقتصاد العام ، لذلك زاد الاهتمام ببيان الضوابط التي تحكم النفقات العامة فضلا عن حدود الإنفاق الذي تقوم به مع بيان الأسباب المفسرة لتزايده و التي يعد الإتيان عليها خطوة أساسية ليكون هذا الإنفاق فعالا في تحقيق الأهداف المسطرة من إشباع الحاجات العامة.

المطلب الأول: حدود الإنفاق العام

يتضمن هذا العنصر مشكلة بالغة الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تقتطع من الدخل الوطني لتوجيهها إلى وعاء النفقات العامة بحيث لا يمكن للدولة أن تتجاوزها.

وقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن، على تحديد نسبة معينة تقدر من الدخل الوطني توجه للنفقات العامة لا يمكن تجاوزها.

لكن في الحقيقة هذا الفكر أصبح غير مهما في الوقت الحالي نظرا لجمود هذا الرأي من جهة، وتجاهله للعديد من الظروف الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد الوطني لدول معينة، والتي قد تختلف من فترة لأخرى في الدولة ذاتها، من جهة أخرى. [1]

ومنه فإن تحديد هذه النسبة يعتمد على عوامل أهمها ما يأتي:[2]

أولا: المذهب الاقتصادي

يحدد المذهب الاقتصادي الذي تدين به الدولة واجباتها والخدمات العامة التي يتعين عليها إشباعها، ومعلوم أنه كلما زادت واجبات الدولة زاد معها حجم النفقات المقتطعة من الدخل القومي، ويكون تأثير هذا العامل كالآتي:

1- المذهب الرأسمالي

مر تأثير هذا المذهب بمرحلتين هما:

- **المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة كان المذهب يدعو إلى الحرية التامة في النشاط الاقتصادي، وعلى الدولة أن لا تتدخل إلا بأقل قدر ممكن وكانت تسمى بالدولة الحارسة، في هذه المرحلة كانت نسبة حجم النفقات العامة إلى الدخل القومي منخفضة، وكانت الدعوة قائمة باستمرار إلى تقليل حجم النفقات العامة لأن دعاة المذهب كانوا يعتقدون بأنها نفقات استهلاكية ليس إلا.

---

[1]- محرزي عباس محمد، **اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة للدولة)** ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003، ص ص 100، 101

[2]- العبيدي علي سعيد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 74، 75

– **المرحلة الثانية:** مع بداية القرن العشرين زاد دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأخذت تتخلى عن التقيد بوظائفها السابقة – كدولة حارسة– من خلال إنشاء المشاريع الاقتصادية ومعالجة الأزمات الاقتصادية وتنمية الاقتصاد القومي، والمحافظة على النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على زيادة رفاهية أبناء المجتمع ، هذه الوظائف الجديدة تطلبت المزيد من الإنفاق مما أدى إلى رفع نسبة النفقات العامة من الدخل القومي.

2– المذهب الاشتراكي

في هذا المذهب تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتمتلك مجموعة الأدوات الإنتاجية بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي، فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل الوطني ذاته، وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر احتياجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها وكانت هذه الفكرة مهيمنة لدى الدول المنتجة ذات النمط الاشتراكي قبل انهيارها.[1]

ثانيا: مستوى النشاط الاقتصادي

يمكن القول أن هناك أثرا متبادلا بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة، فالدول المتقدمة، تستطيع أن تنفق مبالغ ضخمة من النفقات العامة، وذلك لارتفاع دخلها القومي، واتساع نطاق الحاجات العامة، التي يمكنها إشباعها، وتعدل سياستها المالية، وفق التغيرات الاقتصادية الدورية التي تمر بها الدولة.

في الوقت الذي تكون فيه النفقات العامة منخفضة، في الدول المتخلفة، لضآلة حجم الدخل القومي، وضيق نطاق الحاجات العامة التي تستطيع الدولة إشباعها.

ومن ناحية أخرى، تؤثر النفقات العامة في مستوى النشاط الاقتصادي، مما يفيد في رسم السياسة المالية، في ضوء مستوى النشاط الاقتصادي، أي في ضوء مستوى الطلب الفعلي، وحسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد القومي، رواج أو كساد، بما يحقق التشغيل الكامل في الدولة المتقدمة، وبما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتخلفة.[2]

ثالثا: المقدرة المالية للدولة

وتعتبر المقدرة المالية للدولة، مدى قدرة الدولة على زيادة أو تخفيض الإنفاق العام كلما استدعى الأمر ذلك ضمن الدورة الاقتصادية، ومنه فهي عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق العام، فهي بمثابة السيولة المالية

[1]– محرزي عباس محمد، مرجع سابق، ص 101

[2]– السمان مروان محمد وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي "الجزئي والكلي"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 280

المتاحة التي في ضوئها يتقرر إلى أي مدى يمكن للدولة إقرار التخصيصات المالية للإنفاق العام، والشكل التالي يوضح لنا العوامل التي تحدد المقدرة المالية للدولة: [1]

الشكل (1-1): العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة

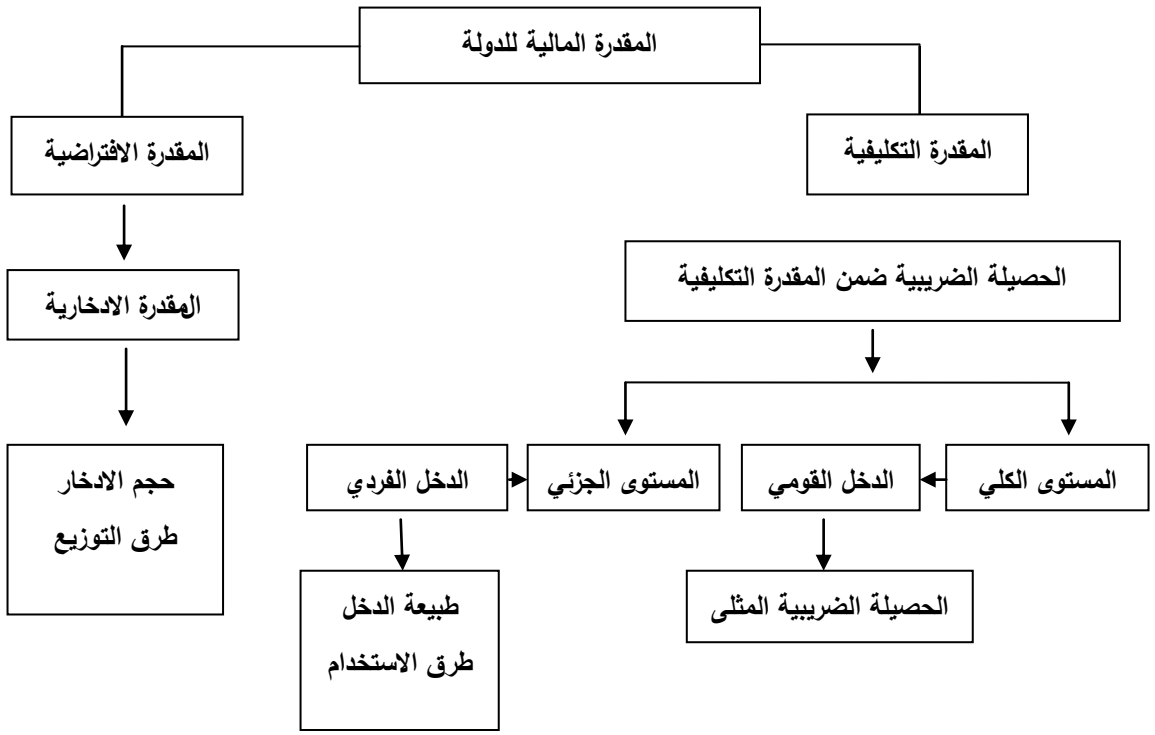

المصدر: عايب عبد الحميد وليد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 119

1- المقدرة التكليفية (قدرة الدخل القومي على تحمل العبء الضريبي)

ويتجسد ذلك في قدرة الدخل القومي على تمويل تيارات الإيرادات العامة بواسطة الضرائب، ومنه ينبغي أن يكون التحليل على المستوى الكلي الذي يحدد مكونات الدخل القومي والمستوى الجزئي لأن الطاقة التكليفية الفردية مشروطة بتوزيع الدخل القومي على الأفراد: [2]

أ- المقدرة التكليفية القومية: ويتعلق مفهومها أساسا بقدرة الوحدات الاقتصادية على المساهمة الضريبية أي بلوغ أقصى حصيلة ضريبية يمكن استقطاعها من الدخل القومي ويطلق عليها العبء الضريبي الأمثل والذي يسمى أقصى قدر من الأموال يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبته وذلك في ظل النظام السياسي والاجتماعي القائم ودون إحداث أي عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية لا يعرف مداها.

[1]- عايب عبد الحميد وليد، مرجع سابق، ص 118

[2]- ذنيبات جمال محمد، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص ص 93، 94

والشكل التالي يوضح لنا الحصيلة الضريبية المثلى من خلال منحنى "لافر" :

الشكل (1-2): الحصيلة الضريبية المثلى عند مستوى معين من القدرة التحملية للدخل

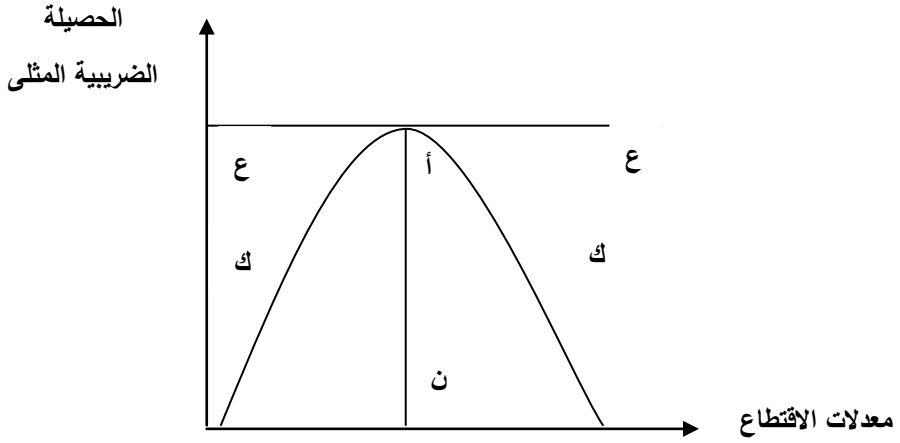

المصدر: عايب عبد الحميد وليد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 120

يمثل الشكل البياني أعلاه كيفية الوصول إلى أحسن حصيلة ضريبية في ظل مستوى معين من المقدرة التحملية للدخل القومي، حيث يمثل المسار (ع ع) الحصيلة الضريبية بمستوى واحد في حين يمثل المنحنى (ك ك) تطور القدرة التحملية للدخل القومي، وعند النقطة – أ– حين يمس منحنى الحصيلة الضريبية أعلى مستوى من منحنى المقدرة التحملية للدخل تتحدد الحصيلة الضريبية المثلى والتي تقابل أحسن مقدرة تحملية للدخل في النقطة – ن– .[1]

ب– المقدرة التكليفية الجزئية: ومعناه المقدرة التكليفية للوحدات الاقتصادية، أي مقدرة الأشخاص الطبيعية والمعنوية على المساهمة من خلال دخولهم في تحمل الأعباء الاقتصادية العامة وتتقابل هذه المقدرة مع الدخل الصافي الذي يمثل جزء الدخل المستقطع من الوحدات الاقتصادية بعد خصم نفقات الحصول عليه ونفقات صيانته وتحدد بصورة دورية من الدخل الإجمالي.[2]

2– المقدرة الإقتراضية للدولة

ونعني بها قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات من خلال الاقتراض منهم بواسطة طرح سندات الحكومة، ويعد الادخار أهم وسيلة لتدعيم المقدرة الإقتراضية للدولة، ويفترض نموذج

[1]– عايب عبد الحميد وليد، مرجع سابق، ص 120

[2]– ذنيبات جمال محمد، مرجع سابق، ص ص 97، 98

"كينز" أن شدة الارتفاع في الادخار الكلي قد تؤدي إلى تشكيل موارد معطلة ومن ثم انخفاض الدخل القومي، وهذا ما أشار إليه الاقتصاديون فيما يعرف بلغز الإدخار وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (1-3): منحنى موضح للغز الادخار

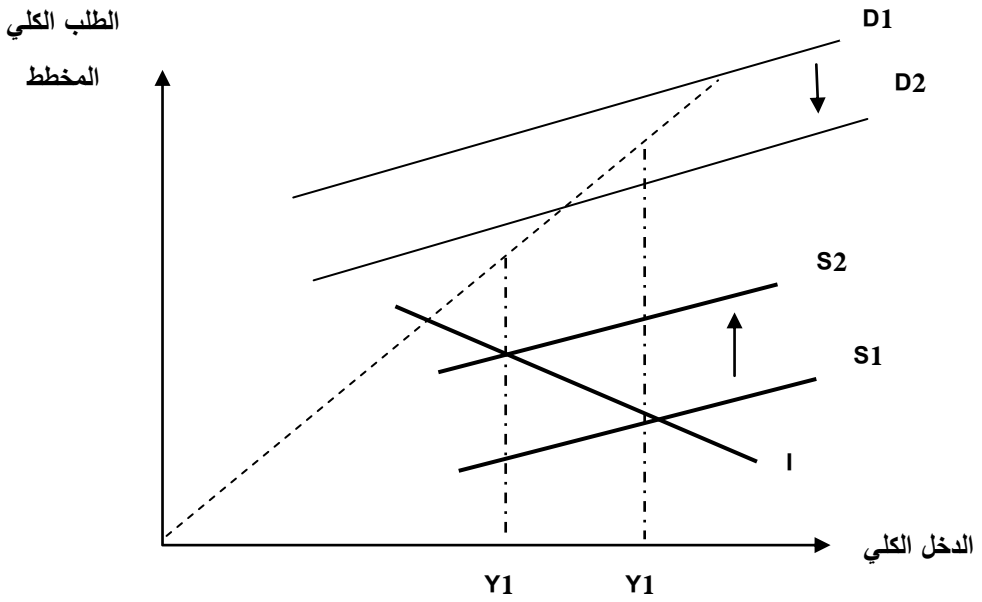

المصدر: عايب عبد الحميد وليد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 122

ففي حالة انتقال منحنى الادخار من S1إلى S2 فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي من D1إلى D2 باعتبار أن الادخار هو استهلاك مؤجل، وفي النتيجة فإن زيادة الادخار الإجمالي أدى إلى خفض الطلب الكلي والمستوى التوازني للدخل من Y1إلى Y2 ولكن حسب رأيي لا يكون الادخار على المستوى الكلي ضارا دائما فعندما يكون الطلب الكلي في مستوى يمكنه من الحفاظ على التشغيل الكلي فإن المعدل المرتفع للادخار يسمح بتخصيص قدر أكبر من الناتج القومي للتكوين الرأسمالي، وعلى ذلك فإن المعدلات المرتفعة للادخار والاستثمار تسمح وتظهر لنا أهمية تدخل الدولة للتخصيص الأمثل لهذه الموارد خاصة في الدول النامية والرفع من القدرة الإقتراضية بالاستناد إلى العوامل التالية: [1]

- حجم الادخار الفردي، حيث تزداد رغبة الأفراد في الإقبال على شراء السندات الحكومية المطروحة للتداول مع زيادة مستوى الادخار لديهم وهذا من شأنه رفع القدرة المالية للدولة.

[1]- عايب عبد الحميد وليد، مرجع سابق، ص 122

– طرق توزيع الادخار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وذلك في إطار السوق المالية حيث يتم توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات ذات الفائدة العالية لذا ينبغي على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة الممنوحة.

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة

في السابق، وفي ظل الدولة الحارسة لم يكن تقسيم النفقات العامة موضوعا يثير شغف الباحثين الاقتصاديين، حيث كانت النفقات العامة محدودة وموجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة، فكانت النفقات من طبيعة واحدة ، إلا أنه مع تطور دور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها.

ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام متميزة، مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة ومنطقية.

وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات، إلى كونها تخدم أغراضا متعددة، من أبرزها: [1]

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج: حيث أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها، فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية: وهذا أمر بديهي حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة (الميزانية) يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج.
- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة والاعتماد.
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها، حيث إن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى.
- تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة، بجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ المالية في السبل التي قررها وليس في أوجه أخرى.

وفي هذا الصدد تقسم النفقات العامة حسب المعايير التالية:

أولا: معيار التكرار والدورية

1. **النفقات العادية:** وهي نفقات تتكرر كل سنة كرواتب الموظفين.
2. **النفقات غير العادية:** نفقات لا تتجدد بصورة دائمة ودورية كنفقات الحروب، والكوارث الطبيعية.

[1]– محرزي عباس محمد، مرجع سابق، ص ص 75، 76

تكمن أهمية تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية يكمن في تقدير النفقات تقديرا صحيحا، زيادة عن البحث عن تغطية النفقات العادية من إيرادات عادية وتغطية النفقات غير العادية بإيرادات غير عادية كالقروض. [1]

ثانيا: المعيار الوظيفي

ويتضمن أربع مجموعات على النحو التالي: [2]

1. **نفقات الخدمات الاجتماعية:** وتشمل المبالغ التي تنفقها الدولة على توفير الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتحقيق العدالة في المجتمع. هذا بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية التي تمنح كإعانات إلى بعض الأفراد أو الفئات في المجتمع، كإعانة ذوي الدخل المنخفض، وإعانة البطالة، وإعانة دعم السلع الأساسية.
2. **نفقات الخدمات الاقتصادية:** وتشمل نفقات لتوفير سلع وخدمات عامة، وعلى نفقات الاستثمار العام في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وكذلك إعانات الإنتاج وإعانات التصدير.
3. **نفقات الخدمات الإدارية:** تشمل نفقات مخصصة لتسيير هيئات الدولة ومؤسساتها وتطوير الجهاز الإداري، حيث أن الإنفاق على التدريب والتأهيل ومواكبة التطور الإداري الحاصل في البلدان المتقدمة يجعل من جهاز الدولة الإداري قادرا على أداء خدمته على الوجه الأكمل. ويدخل تحت مظلة النفقات الإدارية، المبالغ التي تخصص للإنفاق على استمرار تعزيز العلاقات الخارجية مع شعوب ودول أخرى.
4. **نفقات الخدمات العسكرية:** حيث يهدف إلى الحماية من العدو الخارجي، وحماية نظام الحكم وخاصة في الدول غير الديمقراطية أو حديثة العهد، إضافة إلى النفقات على الأمن الداخلي وتجهيزاته.[3]

ثالثا: المعيار الاقتصادي

تقسم النفقات العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي إلى:

1. **النفقات الحقيقية:** هي نفقات تؤثر بصفة مباشرة على الإنتاج القومي وتمكن الدولة من الحصول على سلع وخدمات، فهي إذن نفقات منتجة. ويندرج في نطاقها أجور الموظفين، نفقات التعليم والصحة، ونفقات الاستثمار...إلخ.
2. **النفقات التحويلية:** لا تؤثر مباشرة في الإنتاج القومي وإنما تستهدف إعادة توزيع الدخل القومي، وهي على ثلاثة أنواع:

---

[1]– أبو منصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة** ، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 98

[2]– الفار مصطفى، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 54

[3]– أبو دوح عمر محمد، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة** ، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 39

أ- **نفقات تحويلية اجتماعية:** وهي النفقات التي يراد منها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الإعانات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية.

ب- **نفقات تحويلية اقتصادية:** إذا كانت النفقات التحويلية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق توازن اجتماعي فإن النفقات التحويلية الاقتصادية مؤداها تحقيق توازن اقتصادي. ومن أمثلتها إعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية.

ج- **نفقات تحويلية مالية:** وهي النفقات التي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه.

وتتجلى أهمية هذا التقسيم في تمكين السلطة العامة من وضع خطتها الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح لها من توجيه الإنفاق العام في القنوات الإنتاجية من جهة، وفي المجالات الاجتماعية من جهة أخرى.

غير أنه يؤخذ عليه أن النفقات الحقيقية تساهم كذلك في توزيع الدخل القومي على مختلف فئات المجتمع، وتمثل الخدمات الصحية والتعليمية حجة واضحة على ذلك إذ إن هذه الخدمات تلعب دورا فعالا في رفع مستوى مداخيل بعض الفئات الاجتماعية. [1]

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة

إن ظاهرة ازدياد النفقات العامة تشكل قانونا عاما يسود في كل دول العالم وذلك لأسباب التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي المتلاحقة.

ولا يمكن الحديث عن أسباب زيادة حجم النفقات العامة إلا بعد التعرض لصاحب الفضل الأول في تفسير هذه الظاهرة وهو الاقتصادي الألماني " أدولف فاجنر 1883". حيث يعتبر أول من تصدى لدراسة ظاهرة التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام لذلك أطلق على هذه الظاهرة " قانون فاجنر". [2]

والذي يؤكد على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل الوطني، وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنيا من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد. [3]

وانطلاقا من الظروف الاقتصادية التي عايشها "فاجنر"، أين كانت الثورة الصناعية آنذاك في أوجها بأوروبا، فإنه قد اعتبر أن عملية التصنيع سوف تؤدي إلى تزايد النفقات العامة بمختلف أنواعها وبالتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد وذلك للأسباب التالية:

---

[1]- يحياوي أعمر، **مساهمة في دراسة المالية العامة – النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**-، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 40، 42

[2]- الرويلي صالح، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص ص 25، 26

[3]- حمد بن محمد آل الشيخ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر- شواهد دولية**-، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، العدد 14، 2002، ص 136.

– خلال عملية التصنيع تجد الدولة نفسها مجبرة على زيادة وظائفها الرقابية والإدارية بشكل يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، باعتبار أن التصنيع يؤدي إلى بروز علاقات تعاقدية أكثر تطور وتعقيد توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة، لضمان كفاءة أكبر للأداء الاقتصادي وهذا يزيد من نفقاتها العامة.

– النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية والترفيهية وخدمات الصحة.

– ضرورة تدخل الدولة للمساهمة في توفير الأموال اللازمة لتمويل ما يسمى بـ"الاحتكارات الطبيعية"، وهي مشروعات ذات تغيرات تقنية بحجم الاستثمار الخاص عن الاستثمار فيها لأسباب عديدة مما يزيد من نفقات الدولة.

وعليه بصفة عامة فإن قانون "فاجنر" ينص على وجود "اتجاه طبيعي لازدياد حجم وأهمية الإنفاق العام بمرور الوقت"، حيث يؤدي التقدم الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع إلى زيادة طلبه على السلع والخدمات بصفة عامة، والسلع والخدمات العامة بصفة خاصة من خدمات التعليم والصحة ...إلخ، والذي يؤدي في الأخير إلى زيادة بنسبة أكبر في الإنفاق العام لإشباع هذه الحاجات العامة.

أي أن: زيادة النمو الاقتصادي ⟵ زيادة الدخل الحقيقي للأفراد والمجتمع ⟵ زيادة الطلب على المنتجات العامة بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي ⟵ زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من زيادة الدخل.

ويمكن توضيح قانون "فاجنر" من خلال الشكل **(1-4)**، والذي يوضح العلاقة القائمة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كالآتي: [1]

[1]– ناويس أسماء، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990– 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، الجزائر، 2014، ص 101

الشكل (1-4): قانون فاجنر

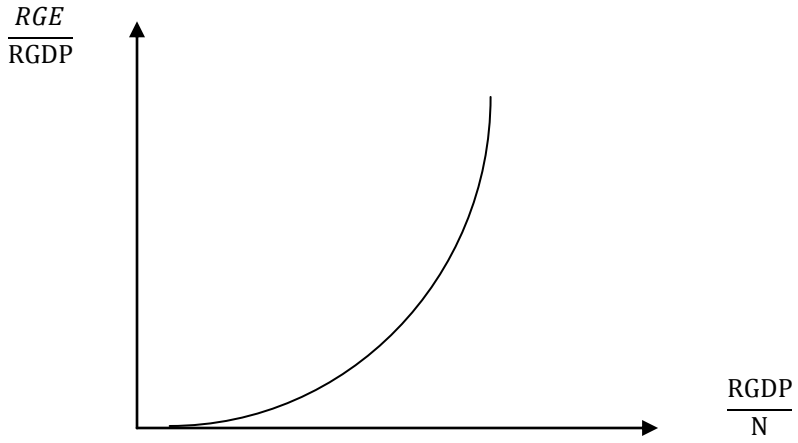

المصدر: ناويس أسماء، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990- 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، 2014، ص 101

ولكن هذا القانون ألا وهو قانون "فاجنر"، قد تعرض إلى عدة انتقادات والتي نجد من أهمها: [1]

- يركز هذا القانون على العوامل الاقتصادية فقط في تفسيره لظاهرة تزايد الإنفاق العام بمرور الوقت، ويهمل الاعتبارات الأخرى خاصة السياسية والعسكرية منها، والتي يكون لها في كثير من الأحيان الاعتبار الأول في تحديد حجم الإنفاق العام.

- يهمل هذا القانون العلاقة المرتدة من الإنفاق العام إلى الدخل الوطني، بمعنى أنه في الكثير من الدول المتخلفة اقتصاديا تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى نمو الدخل الوطني.

- يغفل قانون "فاجنر" توقيت الزيادة في النشاط الحكومي، حيث تقترح نظرية "بيكوك ووايزمان" أن الزيادة في الإنفاق العام لا تتم عادة بأسلوب مستمر ومتدرج بل تتم بطريقة متقطعة وعلى فترات، وأن معظم الزيادة المطلقة أو النسبية في النشاط الحكومي قد تحققت في فترات الثورات والاضطرابات السياسية والاجتماعية حيث يحل الإنفاق العام محل الإنفاق الخاص، وأنه بعد الوصول إلى مستوى معين من الإنفاق العام يصعب التراجع إلى مستويات أقل بل أن توفر الإيرادات العامة وتقبل الأفراد تحمل العبء الضريبي يشجع الحكومي على زيادة الإنفاق العام، وبالنسبة للاختبارات التطبيقية لفرضية "فاجنر" فقد بينت أن السلع الحكومية لها مرونة دخلية موجبة فعلا ولكنها أقل من الواحد وهذا يعني أنها صحيحة جزئيا وأن الإنفاق العام يرتبط طرديا مع الدخل الوطني الحقيقي.

[1]- ناويس أسماء، مرجع سابق، ص 101

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية (الاسمية) لازدياد الإنفاق العام

المقصود بالأسباب الظاهرية لازدياد الإنفاق العام تلك التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق العام عدديا دون أن يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين مستواها، وتتمثل في: [1]

أولا: انخفاض قيمة النقد الوطني

من الملاحظ – بوجه عام– أن قيم العملات الوطنية تميل للانخفاض في المدى الطويل مما يستتبع ازدياد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على سلعة أو خدمة معينة، ويترتب على ذلك منطقيا ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومرتبات ومكافآت العاملين بها مما ينجم عنه تزايد النفقات العامة حتى لو ظل حجم ومستوى الخدمات العامة المؤداة ثابتا، ومن الواضح أن مثل هذا التزايد ظاهري إذ لا تقابله زيادة في الخدمات الحكومية.

ثانيا: اختلاف الفن المالي

إن اختلاف طرق الحسابات العامة أو الحسابات الحكومية عادة ما تؤدي إلى تضخم أرقام النفقات العامة، ومثال ذلك ما يحدث عند الانتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى الموازنة الإجمالية مما يسبب تضخما في أرقام الموازنة عموما بما فيها النفقات العامة دون أن تحدث زيادة حقيقية في حجم النفقات.

كما أن طبيعة الميزانية العامة من حيث شمولها لكافة موازنات الهيئات التابعة للحكومة أو استبعاد بعض الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة يمكن أن يتسبب في زيادة أو نقص ظاهري في حجم النفقات العامة.

عموما يجب أن نأخذ في الاعتبار تغير طرق الحسابات العامة التي تسبب اختلافا في حجم النفقات العامة نتيجة لاختلاف طرق التسجيل والحساب دون أن تحدث زيادة حقيقية في النفقات العامة.[2]

ثالثا: اتساع المساحة الإقليمية للدولة

فنتيجة للاتساع الإقليمي أو النمو السكاني يزداد حجم النفقات العامة لكن هذه الزيادة لن تكون سوى ظاهرية لأن الدخل الفردي يبقى ثابتا إن لم نقل سيتدهور وبالتالي فلن يزيد معدل الإنفاق لدى الفرد

والزيادة في عدد السكان تمنع القيام بمقارنات بين الفترات المختلفة، ولكي نتابع الزيادة بصفة واقعية وحقيقية يجب أن تكون المقارنات بين مقدار الإنفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة المقارنة أي بقسمة الإنفاق الكلي على عدد السكان.[3]

---

[1]– شهاب مجدى، **أصول الاقتصاد العام– المالية العامة–**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص ص 218، 220

[2]– البنا محمد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 286

[3]– بن داود إبراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 63

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية لازدياد الإنفاق العام

لوحظ أن النفقات العامة تزداد بمعدل سريع بعد الحرب العالمية الثانية، فيظهر من تتبع حجم الموازنات العامة في كل الدول تزايد حجم النفقات العامة في كل الدول تزايد حجم النفقات العامة بصورة كبيرة.

وهناك أسباب متعددة ومتنوعة تؤدي إلى ازدياد حجم النفقات العامة زيادة حقيقة، ونبين فيما يلي ماهية هذه الأسباب ودورها في زيادة حجم النفقات العامة وذلك على النحو التالي: [1]

أولا: الأسباب الاقتصادية

هناك أسباب اقتصادية متعددة تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة زيادة حقيقية، وتتمثل أهم هذه العوامل في:

1- الدخل الحقيقي: تشير إحدى الدراسات إلى أن الدخل هو أهم العوامل المؤثرة في زيادة النفقات العامة. فمع تطور النظام الاقتصادي وبلوغه مستويات أعلى من الإنتاجية، يتم تخصيص موارده بدرجة أقل للصناعة الأولية والثانوية وبدرجة أكبر للخدمات. وفي المراحل المبكرة من التطور الاقتصادي للمجتمع يتم تخصيص القدر الأكبر من المال والمجهود للطعام، إلا أنه مع إحراز المزيد من التطور والتقدم تتراجع أهمية هذا البند.

إن الحكومات المعاصرة ينبغي أن يتوفر لها المزيد من الإيرادات لأن الحاجات الجماعية مثل التعليم والفن والحرية وحماية الضعفاء وبناء الطرق والخدمات الصحية والخدمات الترويجية تنمو بشكل أسرع في المجتمع المتحضر.

2- زيادة حجم الأعمال وتركزها: لعب تركز الأعمال دورا كبيرا في زيادة حجم النفقات العامة، فالكثير من المشكلات المعاصرة التي تواجهها الحكومات مثل: العلاقات العمالية وحماية المستهلك وحماية العمال ومشكلات الاحتكار والبطالة... كلها نتجت إلى حد كبير يسبب نمو وتطور وحدات الأعمال والصناعة الكبيرة والمؤسسات والمصانع.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية

أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية، إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية الخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء...الخ ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، كذلك أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغير هذا من أسباب عدم القدرة على الكسب. وقد استتبع قيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية. [2]

---

[1]- السيد عطية عبد الواحد، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية، 2000، ص ص 243، 244

[2]- حشيش أحمد عادل، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، لبنان، 1992، ص 101

ثالثا: الأسباب السياسية

تزايد هذا الدور في الداخل بالتحولات الديمقراطية، وضرورة إقامة خدمات كسبا لرضاء الطبقات الأكثر عددا، وأيضا تزايد في الخارج حيث زادت أهمية التمثيل السياسي، والمشاركة في نشاط المنظمات الدولية والإقليمية، مما يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام. [1]

رابعا: الأسباب الإدارية

إنه من الأمور المسلم بصحتها ما يؤدي إليه سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ولتطور وظائف الدولة، وكذلك الإسراف في عدد الموظفين وزياداتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من الزيادة في الإنفاق الحكومي. وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبئ التكاليف العامة على الموظفين، وإن كانت تعتبر زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، فهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية أو الناقلة منها إلى النفقات الفعلية (أو الحقيقة).

خامسا: الأسباب المالية

لقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل منها: [2]

1- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية، بما لها من امتيازات للسلطة العامة، وبروز أهمية النفقات العامة في المحافظة على نسب مرتفعة من العمالة وزيادة الدخل الوطني.

2- وجود فوائض في الإيرادات العامة.

3- الخروج على بعض القواعد التقليدية للمالية العامة، مثل قاعدة وحدة الميزانية.

خامسا: الأسباب الحربية

وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة الذكر إن لم تكن أهمها جميعاً في وقتنا الحاضر، بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط، بل يزداد هذا الإنفاق حتى في أوقات السلم، وهو ما تؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في دول العالم كافة، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول بحسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، ومن جهة أخرى تزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من قدماء

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 439

[2]- بعلي محمد الصغير، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 48

المحاربين وأسر الشهداء، فضلاً عن نفقات إعادة البناء وتعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي، إلى جانب دفع أقساط وفوائد الديون التي عقدتها الدولة في أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية. [1]

[1]– المزروعي علي سيف علي وإلياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دول الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990– 2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 – العدد الأول – 2012، ص 619

المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية

تسعى المجتمعات إلى ترشيد النفقات العامة لتحقيق أكبر نفع، عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، وليحقق أثرهعلى جميع مناحي الحياة في الدولة، سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، ويختلف هذا الأثر من دولة إلى أخرى، فالهدف من دراسة هذه الآثار هو معرفة النتائج المترتبة على تغير حجم الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، و من ثم على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

المطلب الأول: ترشيد الإنفاق العام وعوامل نجاحه

الفرع الأول: ترشيد الإنفاق العام

المقصود بترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد اكتسى في الماضي ويكتسي الآن أهمية قصوى، فالدولة بعكس الأفراد تحصل على الإيرادات العامة وتقوم بإنفاقها لحساب الغير ولذلك يخشى على الموارد العامة من التبذير والإسراف، وهذا ما دفع بالكثير من الماليين التقليديين إلى القول بضرورة الحد من الإنفاق العام لما يتضمنه من مخاطر شديدة وباعتباره غير منتج فأفضل النفقات أقلها وأحسن ما تستطيعه الدولة وهي تمارس نشاطها هو أن تحد من إنفاقها، فالعلاّمة " ليون ساي Léon Say " كان يقول " أن الإنفاق العام الأمثل هو الأقل مقدارا وأفضل الضرائب هي أكثرها انخفاضا " وبعكس ذلك يرى البعض أن الإنفاق العام فيه منفعة محققة لأنه يؤدي لزيادة الإنفاق الكلي ومن ثم لإيجاد فرص عمل جديدة مع ما يعنيه ذلك من تعميم للرخاء.

والواقع أن كلا الرأيان على إطلاقهما خطأ فالقول بأن الإنفاق العام غير منتج مجافي للحقيقة لأن الإنفاق العام يعد منتجا متى ما أدى لخلق خدمات نافعة.

وبالمثل فإن القول بأنه نافع دائما قد يجانب الصواب لأن زيادة حجم الإنفاق العام قد لا تتحقق إلا على حساب نقصان حجم الإنفاق الخاص، أي أنها تؤدي لتحويل جزء من الإنفاق الكلي ومن عناصر الإنتاج من اتجاهاتها الأصلية ومن المتصور ألا يكون ذلك نافعا في جميع الأحوال خاصة لو تم إنفاق الأموال العامة في أعمال غير منتجة كالمشروعات المظهرية أو ذات الإنتاجية الضعيفة.

وقد حاول بعض الكتاب وضع معايير محددة يمكن على أساسها تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وأمام الاختلاف حول هذه المعايير وصعوبة وضعها موضع التطبيق فإنه يبدو من الأفضل وضع بعض الضوابط

العامة التي يجب على الأجهزة العامة إتباعها والتقيد بها حتى يمكن تحقيق اكبر منفعة اجتماعية بأقل قدر من الإنفاق العام وأهم هذه الضوابط ما يلي: [1]

1- أن تكون الغاية من النفقات العامة هي تحقيق النفع العام ويقتضي ذلك عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو المجموعات. ويتحقق الصالح العام بتحقيق الإنفاق العام لأكبر قدر من الرفاهية لأكبر قدر من المواطنين.

2- تحديد أولويات للإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها، فتوفير مياه الشرب أولى من بناء مركبات رياضية ضخمة، طبعا لا يعني ذلك أن المركبات الرياضية ولكنها أقل فائدة من توفير مياه الشرب.

3- الابتعاد ما أمكن عن النفقات غير المنتجة أو التي تكون إنتاجياتها ضعيفة كالمشاريع المظهرية، أو الاحتفالات الضخمة المكلفة.

الفرع الثاني: عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على عديد العوامل، نوردها فيما يلي: [2]

1- تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

2- تحديد الأولويات: في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

3- القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.

4- عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة. والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.

5- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.

---

[1]- يونس ميلاد منصور، **مبادئ المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1991، ص ص 47، 48

[2]- بلعاطل عياش ونوي سميحة، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001- 2014**، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص ص 5، 6

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

ما من شك في أن تطور دور النفقة العامة قد ارتبط ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ولقد تحولت النظرة لدور النفقة العامة من فكرة النفقة المحايدة التي لا تؤثر في النشاط الاقتصادي الخاص ولا تتأثر به إلى فكرة النفقة الإيجابية التي تتدخل لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية تتحقق بها أهداف المجتمع.

ولكي تقوم النفقات العامة بهذا الدور الايجابي الفعال فلا بد من أن ترسم السياسة الإنفاقية العامة وفقا لما يترتب عليها من آثار. وهكذا تصبح السياسة الإنفاقية المثلى هي تلك التي تساعد على تحقيق أهداف المجتمع عن طريق اختيار عناصر السياسة الإنفاقية (نوع وحجم ومكان وتوقيت وطريقة تنفيذ النفقة) التي تتفق آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تلك الآثار المرغوبة لتحقيق أهداف المجتمع.

ومن هنا تبدو أهمية الدراسة المتعمقة لآثار الإنفاق العام في متغيرات النشاط الاقتصادي. فإغفال مثل هذه الدراسات لابد وأن يؤدي إلى فشل الدولة في تحقيق أهداف المجتمع وإلى عجز القائمين بشؤون الاقتصاد العام عن أداء واجباتهم الأساسية، ويكفي دليلا على ذلك ما ترتب على اعتناق الكلاسيك لمبدأ توازن الميزانية وتمسكهم به حتى في فترات الكساد والرواج متغافلين بذلك عما لنفقات وإيرادات الدولة من آثار اقتصادية، فتفاقمت الأزمات الاقتصادية وازدادت حدتها وامتدت آجالها وتكررت أحداثها. [1]

ويمكن توضيح آثار الإنفاق العام فيما يلي:

أولا: أثر النفقات العامة في الإنتاج

يتأثر الإنتاج بالنفقات العامة بشكل مباشر لأنها تؤثر في قدرة الأفراد على العمل أو الرغبة فيه من جهة، والادخار والاستثمار من جهة أخرى، بالإضافة إلى تأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، ويظهر لنا ذلك التأثير من خلال دورها الفعال في زيادة حجم الموارد الاقتصادية، وزيادة درجة تأهيلها وتنظيمها، لأنها تعتبر من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالنفقات العامة تساهم في رفع الطاقة الإنتاجية على حسب اختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام، ونذكر هذه الأوجه فيما يلي: [2]

1- النفقات الاجتماعية

هذا النوع من النفقات العامة يعتبر من النفقات التحويلية الاجتماعية والموجهة للخدمات الاجتماعية سواء كانت خدمات التعليم أو خدمات صحية أو خدمات الثقافة، حيث تعمل على زيادة إنتاجية العمل، فالدولة عندما تقوم

[1]- دراز عبد المجيد حامد، **مبادئ الاقتصاد العام**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2001، ص 471، 472

[2]- عصفور شاكر محمد، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص ص 328، 331

بالتركيز على الجانب التأهيلي والتدريبي يؤدي ذلك إلى تطوير وزيادة كفاءة وعائد الموارد الاقتصادية وبوجه خاص الموارد الاقتصادية والبشرية، وهو ما يؤثر في المستقبل على نمو وزيادة الإنتاج الوطني.

2- النفقات العسكرية

هذه النفقات تتضمن تأثيرات مختلفة الجوانب، فيمكن أن تؤدي إلى توزيع المزيد من الدخول، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي على أموال الاستهلاك والاستثمار، وتنشيط الإنتاج خصوصا عندما يكون الاقتصاد يعاني من حالة الكساد، ويمكن لهذه النفقات أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج المدني والسلمي، كما يمكن تحويل بعض المصانع العسكرية للإنتاج المدني، ولكن ما تجدر الإشارة إليه أن هذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب بنيانها الاقتصادي.

3- النفقات التحويلية

هذا النوع من النفقات يكون تأثيرها بواسطة توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي معين إلى قطاع اقتصادي آخر، ويكون الهدف من إعادة التوجيه هو تنمية وتطوير القطاع الذي تم توجيه عناصر الإنتاج إليه، أو يكون الهدف هو تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق معينة. أما فيما يخص النفقات العامة الرأسمالية تؤدي إلى الزيادة في رأس المال العيني بواسطة إقامة وإنشاء مختلف المشاريع الاقتصادية، فالدولة تقوم بتزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الضرورية للانفتاح مثل الطرق ومد السكك الحديدية...الخ

فهذا النوع من الإنفاق يؤثر على الإنتاج بطريقة مباشرة، وبالتالي نلاحظ مدى أهمية هذا النوع من النفقات العامة ومدى تأثيرها على الإنتاج الوطني خصوصا أن القطاعات الاقتصادية الرئيسية لا يمكن لها أن تقوم بنشاطها دون توفير هذه النفقات الحكومية.

ثانيا: أثر النفقات العامة على الاستهلاك

ويتضمن هذا النوع من الإنفاق العام مشتريات الدولة من سلع استهلاكية مثل الأدوات الكتابية والوقود ونفقات الإنارة والمياه، ومشتريات الدولة من خدمات استهلاكية مثل مرتبات موظفي وعمال الإدارات والمصالح الحكومية. ومشتريات الدولة من سلع إنتاجية مثل الآلات والمعدات وإنشاء السدود، ومشتريات الدولة من خدمات إنتاجية مثل مرتبات أعضاء هيئات التدريب ونفقات الأبحاث.

وأيا كان نوع الإنفاق العام على شراء السلع والخدمات فإنه سيؤدي حتما إلى تغيير في استخدامات الموارد الاقتصادية للمجتمع ومن ثم إلى تغيير في مكونات وحجم الإنتاج القومي. ومادامت نفقات الدولة على شراء السلع والخدمات من شأنها أن تفضي إلى تغيير في مكونات وحجم الإنتاج القومي، غدا واضحا إمكانية استخدام

هذا النوع من الإنفاق العام للمساعدة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي الحد من التفاوت البيّن بين الدخول. [1]

ثالثا: أثر النفقات العامة على الأسعار

إن النفقات العامة تؤدي إلى آثار على الأسعار تختلف حسب طبيعة الاقتصاد، ودرجة تطوره، والحالة التي يعيشها، رغم أن الافتراض الأساسي هو أن النفقات العامة يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار يوفر الحافز الذي يدفع على التوسع بالنشاطات الاقتصادية، وزيادة إنتاجها، لأن ارتفاع الأسعار هذا الناجم عن النفقات العامة يوفر هامش أكبر يحفز على القيام بذلك، وبالذات عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد تنخفض فيه الأسعار، وتقل مع انخفاضها الأرباح، وبالذات عندما تكون هنالك موارد وعناصر وطاقات إنتاجية عاطلة ومهيأة للعمل في الحال. [2]

رابعا: أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل المحلي الإجمالي

تلعب النفقات العامة دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي، بل ربما يكون من الأهداف الأولية للسياسة الإنفاقية بالمجتمع إعادة توزيع الدخل بين أفراده، بما يؤدي إلى القضاء على مشكلة الفقر وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويتم ذلك بواسطة:

1- تقديم الدولة لخدمات اجتماعية وثقافية بصورة مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية كالنفقات التعليمية والصحية والثقافية، ويؤدي هذا إلى زيادة دخول الأفراد المستفيدين من هذه الخدمات.

2- تساهم النفقات التحويلية المباشرة (كالإعانات الاجتماعية النقدية لمقابلة حالات العجز والمرض والبطالة وكذلك الإعانات العينية) في زيادة الدخل الحقيقي للمستفيدين.

كما يؤدي قيام الدولة ببناء مشروعات عامة إلى تشغيل أعداد من العاطلين وزيادة حجم العمالة مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الفئات محدودة الدخل. [3]

خامسا: أثر النفقات العامة على التشغيل

إن إنفاق الدولة في إطار المساهمة الكلية أو الجزئية في رأس مال المؤسسات العامة الاقتصادية يساعد على خلق فرص تشغيلية، كما أن تقديم المساعدات للمنتجين يحول دون تسريح العمال، وقد يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة، كذلك عند قيام الدولة بفك العزلة عن بعض المناطق من خلال إقامة المرافق العمومية الضرورية فإن النفقات العامة التي تتحملها في هذا المجال تؤدي إلى توفير فرص تشغيلية لسكان تلك المناطق، كما أن

---

[1]- دراز عبد المجيد حامد وعثمان عبد العزيز سعيد، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر، ص ص 342، 343

[2]- خلف حسن فليح، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص 145

[3]- حجازي السيد المرسي، **مبادئ الاقتصاد العام – النفقات والقروض العامة –**، الدار الجامعية، لبنان، 2000، ص ص 180، 181

النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل وعليه بقانون العمل. [1]

المطلب الثالث: نموذج التسيير العمومي الجديد

إن إصلاح الإدارة العامة أصبح ضرورة تمليها العديد من العوامل، حيث يهدف هذا التغيير إلى عصرنة القطاع العام وتقديم خدمات ذات جودة للمواطن من خلال العمل على تفعيل نشاط الحكومات وجعله أكثر كفاءة.

الفرع الأول: تعريف نموذج التسيير العمومي الجديد

يعرف المعجم السويسري للسياسة الاجتماعية التسيير العمومي الجديد بأنه " اتجاه عام لتسيير المنظمات العمومية تعود أولى معالم ظهوره إلى بداية التسعينات في الدول الأنجلسكسونية، وانتشر لاحقا في معظم دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية وعلى عكس التسيير العمومي التقليدي الذي يستمد مبادئه من العلوم الإدارية والقانونية فإن أفكار ومعالم التسيير العمومي الجديد مستوحاة من العلوم الاقتصادية ومن سياسات التسيير في القطاع الخاص بهدف تحسين و معالجة الإختلالات التي ميزت التسيير العمومي التقليدي، و التي من بينها البيروقراطية و كذا محاولة الارتقاء بالإدارة العامة إلى مستوى الكفاءة والفعالية".

أما على حد تعبير بوليت Politte فللتسيير العمومي الجديد تعاريف مختلفة "فهو عبارة عن أيديولوجية، أو مجموعة من المقاربات والتقنيات الإدارية الخاصة (الكثير منها تمّ استقدامها من القطاع الخاص والتي تستهدف الربح). فينظر بالتالي، للتسيير العمومي الجديد كوعاء فكر إداري أو كنظام فكر أيديولوجي أساسه الأفكار المتولدة في القطاع الخاص، والتي تستهدف إصلاح القطاع العام. [2]

الفرع الثاني: أسباب ظهور نموذج التسيير العمومي الجديد

لقد كانت البداية النظرية للتسيير العمومي الجديد في فترة السبعينات وما رافقها من تطور للأفكار الليبرالية عندما استفحلت الأزمة الاقتصادية في الدول الصناعية، حيث شدد هذا الاتجاه في نهاية سنوات السبعينات على أن أحد الأسباب الرئيسية للأزمة هو تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل مفرط والتي كانت تعرف بالدولة الحامية، وفي نفس السياق هناك من يرى أن بوادر ظهور التسيير العمومي الجديد تعود معالمها إلى منهج الإصلاح الإداري وإصلاح الخدمة العامة.

---

[1]– بومدين بن نوار، **النفقات العامة على التعليم – دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980– 2008**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، 2011، ص 61

[2]– عطار نادية، **التسيير العمومي الجديد كأداة لتحسين القطاع العام – –التجربة الجزائرية في مجال تفويض تسيير المياه–** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر، 2015، ص 82

ويعود ظهور نموذج التسيير العمومي الجديد إلى مجموعة من الأسباب، يختلف الباحثون في طرحها والتي تتمثل في ثلاث عوامل رئيسية هي: [1]

أولا: البيروقراطية

لقد ظلت البيروقراطية مفهوما إيجابيا على المستوى النظري والعلمي حتى منتصف القرن الماضي، حيث بدأت تظهر بعض من العيوب قد يكون النموذج مسببا لها أو أنه بات لا يستجيب للتطورات التي مست هياكل الدولة ومهامها لا سيما في إطار العولمة وتداعياتها وانتشار مفهوم اقتصاد المعرفة، فقد كتب العديد من الكتاب الأمريكيين على اختلالات النموذج البيروقراطي، التي ولدت أزمة الشرعية بين المواطن والإدارة العامة مما ساعد في ظهور مبادئ فكرية جديدة تسعى لتخطي هذه الظاهرة.

ثانيا: تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

لقد مثل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أحد أهم الأسباب لظهور مبادئ فكرية تصب في إطار التسيير العمومي الجديد، ففي منتصف السبعينات عرفت كثير من الدول المتقدمة أزمة حادة في اقتصادياتها تعود بوادرها إلى نهاية الستينات ورغم كل محاولات الإصلاح، إلا أن السياسات المطبقة لم تعطي النتائج المرتقبة، ولقد مثلت أعراض هذه الأزمة والتخمينات الفكرية الليبرالية لدى العديد من الباحثين عوامل أساسية في تجديد الفكر الليبرالي في تلك الفترة حيث كان هذا الفكر يقوم على اعتبار أن تعاظم دور الدولة وما لذلك من آثار على مختلف الأنشطة هو السبب في استمرار واستفحال أزمة الاقتصاديات الغربية، وهو ماساهم في بروز اتجاهات فكرية تدعو إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي لإعطاء المبادرات الخاصة أكثر مساحة للنشاط من خلال فتح المجال للخوصصة ولآلية السوق والمنافسة، هذه العوامل لعبت دورا هاما في تغيير آلية ضبط الاقتصاديات وهو الأمر الذي ساهم في ظهور عدة نظريات أخذت على عاتقها البرهان على أن آلية السوق هي الأفضل فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية.

ثالثا: تأثير النظريات الحديثة

لقد مثل العاملين السابقين السبب الرئيسي في ظهور نظريات اقتصادية تعالج كيفيات ترشيد إنفاق الدولة على مختلف مهامها من خلال تطبيق الطرق (كتحليل التكلفة والمنفعة، ترشيد اختيارات الميزانية)، غير أن هذه الطرق أصبحت غير كافية مع تطور الممارسة وتنوع أدوار الدولة، لهذا توسع الاهتمام منذ منتصف السبعينات إلى إسقاط ميكانزمات السوق على مجالات النشاط العمومي والممارسات التسييرية انطلاقا من فعاليتها في المنظمات الاقتصادية، فظهرت مساهمات ونظريات متعلقة بدور الدولة في الحياة الاقتصادية كنظرية

---

[1]– بن عيسى ليلى، **الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد، أبحاث اقتصادية وإدارية** ، جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2013، ص ص 192، 193

الاختيارات العمومية وفكرة تقليص الضبط الاقتصادي وقد أدت النظريات والأفكار المستحدثة إلى إضفاء تغييرات على أساليب تسيير المنظمات العمومية حيث مثلت هذه التغييرات الأسس الأولى التي بني عليها ما يعرف بالتسيير العمومي الجديد.

خلاصة الفصل الأول

من خلال تطرقنا للجزء النظري فيما يخص أهم الأسس والمفاهيم المتعلقة بسياسة الإنفاق العام العام، توصلنا كخلاصة لأهم النتائج التالية:

- ✓ النفقات العامة هي أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، فقد تطور مفهومها بين المذاهب الاقتصادية وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي.
- ✓ ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.
- ✓ تحدث النفقات العامة آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والاستهلاك.
- ✓ يعتبر ترشيد الإنفاق العام وسيلة مهمة للخروج من معضلة قصور وشح مصادر التمويل باعتباره التزام "الفعالية" في تخصيص الموارد و"الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، وتجنب الإسراف والتبذير وضرورة التقيد بتحقيق أهداف كل عملية إنفاق.
- ✓ يعد التحديث في التسيير هدفا أسياسيا تسعى جميع الدول والحكومات إلى تحقيقها، وذلك لما يكتسيه من أهمية بالغة في التأثير على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية منها بصفة خاصة.

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام لذا سنتناوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي (مصادر- محددات ونظريات)

المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي ذو أهمية بالغة في الارتفاع، والارتقاء، بمستوى الناتج المحلي الإجمالي (أو الدخل) وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في أي دولة كانت، لذلك يمكن اعتباره هدفا أساسيا للسياسة الاقتصادية، ولتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، والتي يمكن استخدامها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

"يتمثل النمو الاقتصادي في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن". [1]

ويعرف أيضا بأنه "عبارة عن الزيادة اللاحقة بالدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، حيث لم يركز هذا التعريف على قضية التوزيع للناتج". [2]

" يعتبر النمو إلى حد كبير توسع اقتصادي يتسم بالتلقائية الذاتية ويتمثل في الاتجاه المستمر لارتفاع نمو الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، وذلك في ظل البنية القائمة، وبالطبع فإن هذا التوسع (الاتجاه المستمر لارتفاع معدل نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد) إنما يتجاوز ظاهرة التقلبات الدورية (من كساد ورواج) والتي شهدتها الدول الرأسمالية المتقدمة بشكل يكاد منتظما خلال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية". [3]

وبالتعمق في هذه التعاريف فإنه يتعين التأكيد على: [4]

1. أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل نمو السكان

---

[1]– السريتي محمد السيد ونجا عبد الوهاب على، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 339

[2]– جاد الله محمود محمد ياسر، **الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي**، مطبعة الإسراء، مصر، 2003، ص 130

[3]– مبارك محمد عبد النعيم، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 511

[4]– عجمية عبد العزيز محمد وناصف عطية إيمان، **التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية** – ، قسم الاقتصاد للنشر، مصر، 2003، ص ص 71، 74

2. إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من 100 مثلا في سنة ما إلى 120 في العام التالي أي بمعدل 20% فهل يعني أن دخل الفرد زاد بمقدار 20% ؟ يتعين للإجابة على هذا السؤال التعرف على اتجاه متوسطات الأسعار (أسعار الجملة أو نفقة المعيشة). فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات (الزيادة في الرقم القياسي لنفقة المعيشة) بلغت أكثر من 20% لأدركنا أن متوسط دخله الحقيقي لم يزد وربما انخفض وعلى ذلك لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لابد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

3. إن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا. [1]

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

لا يهتم النمو الاقتصادي بتوزيع عائدات النمو المتحققة ونصيب كل فرد منها، أي أنه لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي بشكل محدد وصريح، فالنمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة، خاصة في ضخ المزيد من الاستثمارات، أو التخطيط له. أما التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي، وتقوم أساسا على تدخل الدولة وتمويلها لعمليات التنمية في معظم القطاعات. في حين أن النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منها تتسع باطراد.

يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر تنظيما وسهولة. وكذلك يؤدي النمو الاقتصادي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار للمجالات ذات العلاقة، وأيضا يلعب النمو الاقتصادي دورا بالغ الأهمية في المحافظة على الأمن الوطني. [2]

---

[1] – عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص 12، 13

[2] – الخطيب صالح فاروق ودياب أحمد عبد العزيز، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 355، 356

المطلب الثاني: معدلات قياس النمو الاقتصادي

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، والذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن أهمها: [1]

أولا: المعدلات النقدية للنمو

والتي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، و يعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل فيها بين مختلف العملات، والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، و يتم قياس وتقييم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية. ويتم التمييز بين:

1. **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، وتنشر البيانات الخاصة به سنويا، والتي تمكن من قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة. وهذا الأسلوب يصح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة زمنية قصيرة. ومن أهم معدلات النمو المستخدمة معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني.
2. **معدلات النمو بالأسعار الثابتة (معدلات النمو الحقيقية)** : مع ظهور ظاهرة التضخم وأصبح من الضروري تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج الحقيقي أو الدخل، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم (عن طريق قسمتها على الرقم القياسي لأسعار الجملة)، ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.
3. **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لا يتم استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويلها إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم، ويتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في مجال التجارة الخارجية.

[1]– محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 18

ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

مع التأثير الكبير للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من المناسب استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات علاقة النمو الاقتصادي بالنمو السكاني، ومنها على سبيل المثال، نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل :عدد الأطباء لكل ألف نسمة، ونصيب الفرد من السلع الغذائية...الخ.

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية في ترتيبها الدول حسب درجة التقدم مقياس الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي، ومن عيوب هذا المقياس ربطه بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، في الوقت الذي تضطرب فيه أسعار معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، ولذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها (بمعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في الدول الأخرى). [1]

المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية. فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي، وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل. [2]

والتنمية الاقتصادية سواء في مفهومها الضيق أو الشامل يتضمن بالمقارنة مع النمو الاقتصادي "مجهودا اقتصاديا" يجب أن يبذل في سبيل تحقيق أهدافها، وأن هذا المجهود الاقتصادي يتعين أن يخضع للتنظيم أو

---

[1]– محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الناظر أحمد، مرجع سابق، ص 20

[2]– عجمية عبد العزيز محمد والليثي على محمد، **التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها**– ، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص 30، 31

التوجيه أو التخطيط وبالتالي يتعين أن يكون للدولة دورا أكثر ايجابية وبصورة مباشرة. فالتنمية الاقتصادية تتضمن فعلا إراديا بصورة أكبر وبطريق مباشر بالمقارنة مع النمو الاقتصادي التلقائي الذي يعتمد على جهاز الأثمان وآليات السوق. [1]

ومنه فإن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى أن النمو يختلف عن التنمية والتي تهتم بتحسين مستوى المعيشة من خلال تطوير وإنشاء البنيات الأساسية واستدامة البنية التحتية وتطوير رأس المال المادي والبشري وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية والأمنية، أما النمو الاقتصادي فيركز على الإنتاج والإنتاجية أي التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويرى بعض الاقتصاديون أن الدول النامية قد تسجل معدل نمو اقتصادي إيجابي، بينما لم تحقق نتائج ملموسة في جانب التنمية. ويرى البعض الآخر أن النمو الاقتصادي يعتبر خطوة نحو التنمية لأن النمو قد يؤدي لارتفاع المدخرات والدخول، التي يمكن أن تحسن مستوى المعيشة وارتفاع الطلب، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وهذا يعرف بدائرة النمو الاقتصادي، ويرى البعض أن النمو الاقتصادي له آثار سالبة أهمها زيادة نسبة التلوث وبالتالي انخفاض الإنتاج وظهور البطالة، واستخدام الموارد الناضبة دون مراعاة للأجيال القادمة، وأيضا قد يكون هناك عدم العدالة في توزيع الدخل على المناطق الريفية، مما ينتج عنه نزاع وعدم استقرار. [2]

ومما سبق يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

---

[1]- قريصة تادرس صبحي، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر، ص 69

[2]- خزان عبد الحفيظ، **تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014، ص 95

الجدول (2-1): أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع.	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
لا يهتم لشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقية الفقيرة.
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: خزان عبد الحفيظ، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014، ص 95

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي (مصادر- محددات ونظريات)

إن موضوع النمو الاقتصادي نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة عناصره وأهم محدداته، كما تطرق الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي إلى دراسة هذا الموضوع من أجل الوصول إلى صياغة نموذج رياضي يستطيع تفسير اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، وسنحاول في هذا المبحث تحديد أهم عناصر ومحددات ونظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مصادر النمو الاقتصادي

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع و الخدمات ، وهذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأسمال المادي ورأسمال البشري و مجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال.[1]

ومنه نذكر ما يلي:

أولا: تراكم رأس المال

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، فالمصانع والعتاد والآلات تزيد من رصيد المال المادي للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها، وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية والاجتماعية (المتمثلة في رصف الطرق، توفير الكهرباء، والمياه والصرف الصحي... الخ) والتي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية.

ويتعاظم تراكم رأس المال من خلال عملية الاستثمار الصافي الذي يمثل الفرق بين صافي دخل الدولة وبين ما يستهلك من ذلك الدخل خلال فترة محاسبية محددة، كما أن مصطلح رأس المال أوسع من مصطلح السلع الرأسمالية التقليدي، وإذا ما تم تعريف رأس المال بأنه مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، وتدخل ضمنه كل السلع القابلة وغير القابلة للإنتاج [2]، فإن الطريقة الوحيدة لبناء طاقات الدولة الإنتاجية ورفع مستوى دخل الفرد هي توسيع الطاقات الإنتاجية للسلع ولا حاجة للإنتاج المادي لرأس المال وإنما إلى إنتاج أنماط أخرى من رأس المال مثل سلع الاستهلاك (المحفزة) وتوسيع المجال للاستثمار في رأس المال البشري وهذه جميعها تساهم في زيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة. [3]

---

[1] -Gregory N Mankiw ,Mark P .Taylor, **principes de l'économie ,traduction de d'Élise Tosi**, édition de Boeck, Belgique, 2010 ,p 669

[2]- ب. برنييه و إ. سيمون، ترجمة شمس الدين ابراهيم عبد الأمير، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 1989، ص 451

[3]- عباس جاسم محمود، **النمو الاقتصادي – المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي 1970- 2008**، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 27، 2011، ص 61

ثانيا: النمو السكاني ونمو القوى العاملة

يعتبر النمو السكاني أو الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، هذا وتستطيع أشكال التعليم وبرامج التدريب وغيرها من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية التأثير على العملية الإنتاجية، وكذلك أيضا الاستثمارات المباشرة في المباني والمعدات والأدوات (مثل الكتب، وسائل العرض، الحاسب الشخصي، الأدوات العلمية والمهنية، وكذلك الآلات)، وكذلك التدريب المتقدم والمناسب للمدربين....الخ، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى الاختلاف في إنتاجية القوى العاملة، وعلى هذا فإن الاستثمار في الموارد البشرية وخلق رأسمال البشري مشابه لتحسين الجودة وبالتالي الإنتاجية.[1]

ثالثا: الموارد الطبيعية

تشمل الموارد الطبيعية كلا من (أ) سطح الأرض المستخدم في الزراعة والصناعة وما يحتويه من غابات ومراعي، (ب) باطن الأرض بما يحويه من موارد معدنية مختلفة ومصادر الطاقة كالنفط والفحم، (ج) الموارد المائية كالأنهار والبحار والمحيطات وما تحتويه من أحياء مائية، و(د) الهواء والغلاف الجوي المحيط بالأرض وما يحتويه من غازات، وحتى تكون الموارد سالفة الذكر موارد اقتصادية، يجب أن تدخل دائرة الاستغلال الاقتصادي، وحتى يتسنى ذلك، يجب توفر شرطين هامين الأول المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراج المورد واستخدامه، والثاني وجود الطلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها، هذا وتصنف الموارد الطبيعية إلى نوعين وهما: الموارد غير المتجددة (الأرصدة)، وهي الموارد ذات الرصيد الثابت وتفنى باستعمالها كالبترول والغاز الطبيعي والفحم، كما تشمل هذه الموارد مواد قابلة لإعادة التدوير كالمعادن، والموارد المتجددة (التيارات) وهي الموارد القابلة للتجدد بصورة طبيعية مثل الأراضي الزراعية، الغابات والمراعي، والحيوانات والأسماك وغيرها، لكن تغير الظروف الطبيعية المواتية لاستمرار تجدد هذه الموارد، عن طريق التلوث مثلا أو إساءة الاستغلال والإفراط في الاستخدام، من شأنه أن يؤثر على استمرار تجددها.[2]

ومنه فإن نمط ملكية الأرض أو الموارد الطبيعية – في تأثيره على كيفية استخدام مثل هذه الموارد– قد يؤثر في مستوى الإنتاجية الزراعية، ولنضرب مثلا على ذلك: لو أن الأرض الزراعية مقسمة إلى قطع صغيرة جدا، كل

---

[1]– ميشال تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للطباعة والنشر، السعودية، 2006، ص 168

[2]– العصفور صالح ، **الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 05، ماي 2002 ، ص ص 2، 7

قطعة منها في حيازة أسرة، فقد يكون تحقيق مزايا الإنتاج الكبير بالطرق الحديثة في محيط الزراعة أصعب بكثير مما لو كانت هذه القطع الصغيرة جدا مجمعة في مزارع كبرى. [1]

رابعا: الاختراع والابتكار

يمكن أن تساهم المعرفة الجديدة في تحقيق النمو الاقتصادي، والاختراع هو اكتشاف وسائل جديدة للإنتاج لم تكن معروفة من قبل أما الابتكار فهو تطوير طرق الإنتاج بالاستفادة من الاختراعات الجديدة واستخدامها في العمليات الإنتاجية.

لتوضيح معرفة هذه الأهمية الجديدة في عملية النمو الاقتصادي نفترض أن نسبة موارد المجتمع المخصصة لإنتاج السلع الرأسمالية تكفي لمجرد الإحلال محل الإهلاكات الرأسمالية لإعادة الموجود الرأسمالي إلى ما كان عليه. هنا لن تحدث زيادة في حجم الإنتاج، ولكن بافتراض نمو المعرفة بحيث يمكن إحلال الإهلاكات من السلع الرأسمالية بما هو أحدث وأكثر إنتاجية، هنا نلاحظ أن الإنتاج سينمو ويزيد عما كان، وهذه الزيادة إذن يمكن إرجاعها إلى معدل نمو التقنية. [2]

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

اهتمت النظرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي، واكتشاف العوامل التي تؤدي إلى تباين معدلات النمو بين الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة، وسيتم عرض أهم متغيرات الإطار الاقتصادي التي تعتبر بمثابة محددات للنمو الاقتصادي على النحو التالي: [3]

أولا- معدل الاستثمار

تمثل زيادة معدل الاستثمار أهم المتغيرات الكلية تأثيرا في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه نظريات النمو المختلفة، فقد توصل "سولو" إلى أنه كلما قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ويكون أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو ذا صدمة إيجابية، أي أنه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة، وبالتالي هناك معدلات استثمارية كبيرة، فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدولة محل الدراسة.

ثانيا- الادخار المحلي الإجمالي

---

[1]- عمر حسين، **النظريات الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، مصر، 1987، ص ص 220، 221

[2]- نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد – التحليل الجمعي-** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص 379

[3]- عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1998- 2012)**-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015، ص ص 12، 13

يتطلب تحقيق معدلات نمو مطردة للنمو الاقتصادي توافر قدر ملائم من المدخرات المحلية، التي تكفي لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، وتصبح هذه الحاجة أكثر إلحاحا في الدول النامية، فالادخار يعتبر محددا هاما للنمو، وزيادته من الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدل مقبول من النمو الاقتصادي.

ثالثا- القطاع المالي

يلعب النظام المالي دورا مركزيا في عملية النمو، كما أنه محدد هام لعملية تمويل التراكم الرأسمالي ونشر التكنولوجيات الجديدة، ويعني وجود نظام مالي متطور:

- ✓ تعبئة المدخرات من خلال توجيه الأصول الحالية للقطاع العائلي إلى استثمارات كبيرة مربحة، في الوقت الذي يوفر فيه للمستثمرين درجة عالية من السيولة.
- ✓ يحمي المستثمرين من خلال السماح بتنويع الاستثمار.
- ✓ يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتقييم المشاريع المخطط لها، على سبيل المثال من خلال تدخل الوساطة الاستثمارية المتخصصة.
- ✓ يراقب الاستثمارات للتخفيف من مخاطر سوء إدارة الموارد.

ومن المرجح أن هذه الخدمات ستساهم في النمو الاقتصادي، ولكن من الناحية النظرية، يمكن أن يكون لها أيضا أثر عكسي، على سبيل المثال، قد يكون حافزا للقطاع العائلي لادخار أقل لأن التنويع في الاستثمار يقود إلى مخاطر أقل وعوائد أعلى. [1]

رابعا: التضخم

نظريا، قد ثبت أن التضخم يسبب العديد من التشوهات في الاقتصاد، عندما ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية، وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي للأسر، أيضا يثبط التضخم رغبة الأعوان الاقتصاديين في الادخار، ويعزى ذلك إلى حقيقة أن المال يستحق اليوم قبل الغد، وبالتالي في المدى الطويل، يقلل التضخم النمو الاقتصادي لأن الاقتصاد يحتاج إلى مستوى معين من المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تحفز النمو، والتأثير الآخر المدمر للتضخم هو أنه يصعب على أصحاب المشاريع عملية التخطيط لأنشطتهم، وخاصة فيما يتعلق بكم الإنتاج في فترات التضخم، أين يصعب التنبؤ بالطلب الفعال ومتوسط تكاليف الإنتاج. [2]

---

[1] -Jean-Philippe Cotis, **Comprendre la croissance économique (Analyse au niveau : macroéconomique - sectoriel - de l'entreprise)**, Éditions de l'OCDE, France, 2004, p 45

[2] -CHRISTIAN REGOBETH KOFI AHORTOR – DEODAT EMILSON ADENUTSI, **inflation, capital accumulation and economic growth in imp or dependent developing economies**, a Paper Prepared for the 14th Annual Conference on Econometric Modeling for Africa, Abuja, Nigeria , 8-10 July 2009, p 07

خامسا: الإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق الحكومي محركا للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه هذا الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي، هذا وينقسم الإنفاق العام إلى شقين الأول الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات والأجور) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلا عن الزيادة في المقدرة الإنتاجية للدولة، والشق الثاني الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (يمكن أن يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة وهذا ما ينعكس إيجابا على المقدرة الإنتاجية)، فضلا عن إسهامها في زيادة الناتج الوطني الجاري، كما تؤدي إعانات الدولة التي تمنح للمشروعات إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات مما يؤثر في قدراتها الإنتاجية، كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية، ومن ناحية أخرى، يشكل الإنفاق العام جزءا من مكونات الطلب الفعلي وهذا ما يؤثر مباشرة في حجم الإنتاج، وذلك شريطة أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة. [1]

سادسا- الاستقرار الاقتصادي الكلي

في الوقت الحاضر، يسود الافتراض القائل بأن الاستقرار الاقتصادي الكلي يتطلب النمو والاستثمار والإنتاجية في الاقتصاد، بحيث يرتبط الأداء الضعيف للنمو الاقتصادي بعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما يعتبر هذا الأخير ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي المستدام، لأنه يزيد الادخار الوطني والاستثمار الخاص ويحسن الصادرات وميزان المدفوعات، وأيضا يحسن القدرة التنافسية، كما يتطلب النمو الاقتصادي المستدام وظيفة حرة وتنافسية للأسعار، وإقامة بيئة اقتصادية آمنة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص، وفي هذا الصدد، يكون لاستقرار الاقتصاد الكلي دور جد فعال. [2]

سابعا: الاستقرار السياسي

[1]- المزروعي علي سيف علي وإلياس نجمة، مرجع سابق، ص 621

[2] -Hassan Karnameh Haghighi et al, **The Effect of Macroeconomic Instability on Economic Growth in Iran**, Research in Applied Economics, Vol 04, Issue 03, USA, 2012, p 40

يقصد بالاستقرار السياسي على انه الميل لحدوث تغيير في السلطة التنفيذية، إما عن طريق وسيلة دستورية أو غير دستورية، وبالتالي يجب دراسة ما إذا كان الميل المرتفع للانهيار التنفيذي يؤدي إلى الحد من النمو، وتقوم هنا حجة قوية تتعلق بهذه النظرية الكامنة وراء هذه العلاقة، وذلك على أساس آثار عدم اليقين على القرارات الاقتصادية الإنتاجية، مثل الاستثمار، والإنتاج أو توريد العمالة، ويرتبط الميل العالي لتغيير الحكومة مع عدم اليقين بشأن السياسات المحتملة للحكومة الجديدة، وقد يتردد الأعوان الاقتصاديين الأكثر نفورا من المخاطر في اتخاذ المبادرات الاقتصادية أو ربما يقررون الخروج من الاقتصاد، من خلال الاستثمار في الخارج، كما يفضل المستثمرين الأجانب بيئة سياسية مستقرة أقل غموضا ومع انخفاض في سياسة عدم اليقين بشأن حقوق الملكية.[1]

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسير النمو الاقتصادي، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى النظريات التي عالجت النمو الاقتصادي.

أولا: الكلاسيكيون

1- نموذج آدم سميث

يعتقد آدم سميث بأن دور الدولة أو التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية يجب أن يكون محدودا وبذلك فإن الادخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال، وأن الطلب على رأس المال لأغراض الاستثمار يكون تلقائيا، وأن هناك قوى خفية في السوق تؤدي إلى حالة التوازن، كما أعتقد أيضا أن الإنتاج يتطلب أن يسوق إلى الخارج من أجل توسيع السوق المحلية، وبذلك فإن تقسيم العمل سيحصل تلقائيا ومن ثم يزداد الإنتاج، مما يترتب عليه زيادة الدخل القومي، وهذا حافز لزيادة السكان، وبذلك فإن زيادة السكان دالة في الدخل، وأن التوسع في السكان سيؤدي إلى زيادة الطلب وتوسيع السوق ثم خفض تكاليف الإنتاج نتيجة الوفرات الخارجية. ومن هذا العرض الملخص فإن آراء آدم سميث يعتمد الأسس الآتية:

- تراكم رأس المال.
- النمو السكاني.
- إنتاجية العمل.

ومن هذا المنطلق حدد دالة الإنتاج بالصورة التالية: $Y = F(K, L, N)$

[1] -Joël Cariolle, **Mesurer l'instabilité macroéconomique Applications aux données de recettes d'exportation 1970-2005**, fondation pour les études et recherches sur le développement international (FERDI), Document de travail, France, Mars 2012, p 03

حيث (Y) الإنتاج وكل من (K, L, N) رأس المال والعمل والأرض، واعتمد على هذه العلاقة الدالية في زيادة الإنتاج، مشيرا إلى أن تكاليف الإنتاج سوف تأخذ بالتناقص مع الزمن نتيجة سيادة ظاهرة (الوفورات الداخلية والخارجية) نتيجة زيادة حجم السوق، كما أن ظاهرة (وفورات الحجم) سوف تتحقق أيضا نتيجة تقسيم العمل والتقدم التقني، كما أكد أن هناك علاقة قوية بين المتغيرين الأخيرين وهما التقدم التقني وتقسيم العمل، إذ أن كثافة الأخير في مجال الإنتاج السلعي سيؤدي إلى تعميق ظاهرة تقسيم العمل وتوسيعها، وهذه العلاقة تؤثر حصيلتها في الإنتاجية، وخلص إلى أن إشكالية النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي الذي يعد حافزا لزيادة السكان، ويعد المتغير السكاني وسيلة لزيادة الطلب واتساع السوق، ويمكن أن يوضح الشكل الآتي أفكار آدم سميث في هذا المجال: [1]

الشكل (2-1): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

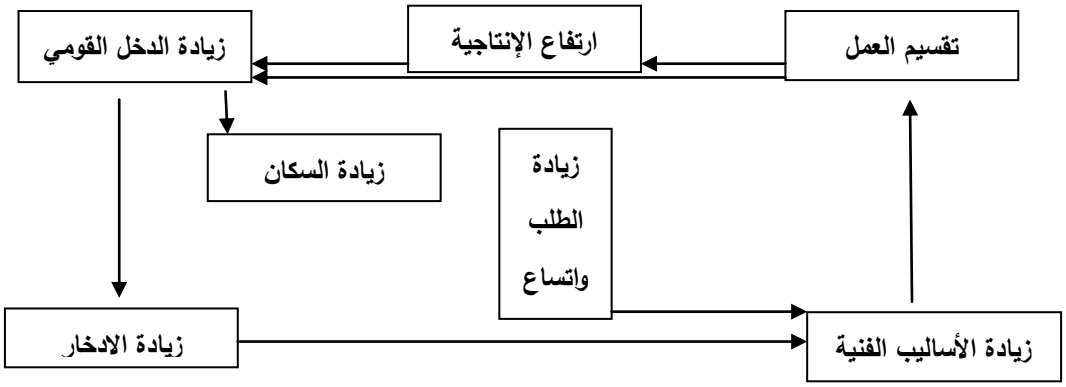

المصدر: النجفى توفيق سالم، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 317

2- نموذج دافيد ريكاردو

يعتبر ريكاردو من أهم كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية.

ويرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

[1]- النجفى توفيق سالم، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص ص 316، 317

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي.

فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو، أما العمال الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، وأن عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف)، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف، أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، فالأراضي الخصبة نادرة وأن زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة، وهنا ينشأ الريع (أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى الملاكين) لأنهم يطلبون ثمنا مقابل أرضهم الأكثر خصوبة.

إن الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو. [1]

ثانيا: الكينزيون

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومرتفعا ومنتظما قبل الثلاثينات من القرن 20، ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة 1930- 1939 والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الثروة الكينزية في نظرية الدخل التي قادها كينز.

يعتبر "جون مينارد كينز" مؤسس المدرسة الكينزية، حيث انطلق في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وأهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929، والتي من مظاهرها حدوث كساد في السلع والخدمات وتوقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات البطالة وانخفاض مستويات الأسعار.

حيث قدم عدة فرضيات أهمها:

- ✓ يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.

[1]- القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات** –، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص 58، 59

- ✓ لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.
- ✓ وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.
- ✓ الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.

على إثر الفرضيات السابقة قام كينز ببناء النظرية الكينزية، حيث اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، وحلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لصيرورتها، وعليه فإن الأمر يتطلب – حسب كينز– تحديد محددات الطلب الكلي (الوطني)، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة، وقد قدم كينز المخطط التالي الذي يوضح ذلك: [1]

الشكل (2-2): محددات الطلب الكلي عند كينز

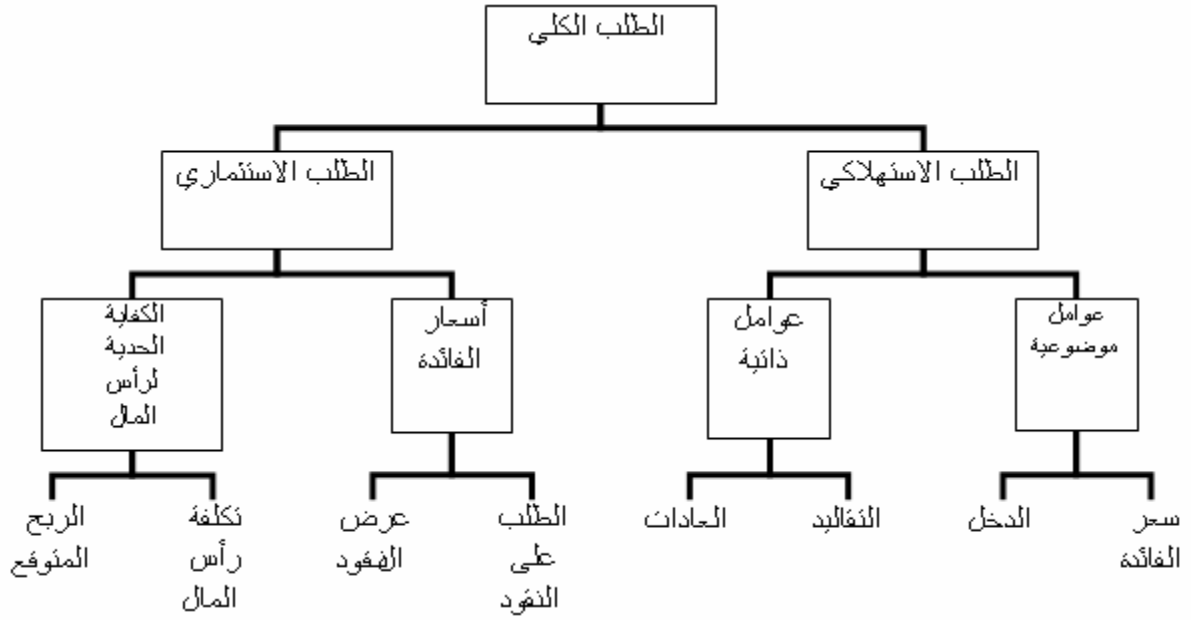

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 36

حسب المخطط أعلاه، تحريك الطلب الكلي يكون إما بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل، أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة، أو بتحريكهما معا.

ولكن المشكل الرئيسي هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد، واستحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال (أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل الأزمة مثل أزمة الكساد 1929). [2]

[1]– بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 36

[2]– فليح حسين خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006 ، ص 146

اقترح كينز حل لهذه المشكلة، وذلك من خلال تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق العام لتحريك الطلب الكلي، حيث أن الإنفاق العام من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي (لأنه يرفع دخل المستهلكين)، كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام)، ولقد وضع كينز شرط لهذا الإنفاق بحيث يجب أن يخصص إما للاستهلاك العام (زيادة أجور العمال، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية...)، أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة (بناء الطرقات والموانئ، المستشفيات، المدارس...)، وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد، وبذلك تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد، أما فيما يخص أهم نموذج للنمو الاقتصادي الذي يتبع النظرية الكينزية فهو نموذج (هارود– دومار)، ولذلك وجب علينا دراسته باعتباره امتداد للنظرية الكينزية. [1]

❖ **نموذج (هارود– دومار) للنمو الاقتصادي:** يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية (المباني والمعدات والمواد)، حيث من الضروري خلق فرق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي، ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من " Roy Harrod" و "Evesy Domar" والتي عرفت فيما بعد بنموذج "هارود– دومار"، تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (Y)، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V)، فإذا كان (K) هو رأس المال، و(S) هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (s) من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق (I=S)، فإنه يمكن كتابة ما يلي: [2]

$$g = \frac{\Delta y}{y} \quad \ldots\ldots 1$$

$$V = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y} \quad \ldots\ldots 2$$

$$S = sy \quad \ldots\ldots 3$$

[1]– فليح حسين خلف ، مرجع سابق، ص 147

[2]– شرر م. فريدريك تعريب أبو عمشه علي، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي** ، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2001، ص ص 126، 127

$$I = \Delta K \quad \ldots\ldots 4$$

$$I = \Delta K = V\Delta Y = sY = S \quad \ldots\ldots 5$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة 1 نستنتج العلاقات التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{V} \quad \ldots\ldots 6$$

$$g = \frac{s}{V} \quad \ldots\ldots 7$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (s) ومعامل رأس المال/ الناتج (V)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي (PIB)، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال/ الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي (PIB).

ونظرا لأن النموذج كان موجها بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها:[1]

- ✓ فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta s}{\Delta Y}$ ومعدل رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$ غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.
- ✓ كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما، بتأثير التقدم التكنولوجي.
- ✓ النموذج لم يأخذ بعين الاعتبار تغير مستوى الأسعار و أسعار الفائدة.
- ✓ عدم ثبات فرضية العلاقة بين معامل رأسمال و الناتج في المدى الطويل.
- ✓ عدم صحة أن الاقتصاد مغلق سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة.

ثالثا: النيوكلاسيكيون

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج "هارود–دومار" بدت وكأنها متشائمة إلى حدٍ كبير، وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي بعد ذلك على بعد جديد وكان ذلك على يد "روبرت سولو"، [2]

ومنه فقد قدم "سولو" نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي: [3]

---

[1] -Robert J. Barro ,Xavier Sala.I.Martin, **la croissance économique** ,Edition international , France, 1996, p53

[2] – البشير عبد الكريم وبواعلي دحمان سمير ، **تطورات نظريات النمو الاقتصادي** ، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي– حالة الاقتصاد الجزائري–، جامعة الشلف– الجزائر ، بدون تاريخ، ص ص 4،5

[3] -Ulrich KOHLI, **Analyse macroéconomie**, De Boeck, Bruxelles Belgique 1999, p 418

- الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج" هارود– دومار "هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $\left(\frac{K}{L}\right)$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك دالة "كوب– دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha}L^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots(1)$$

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي:

$$C = cY \rightarrow S = (1-c)Y = sY \dots\dots\dots\dots\dots\dots(2)$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة– أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل يـابنفس المعدل n – ونكتب حينئذ:

$$\frac{d\log L}{\mathrm{dt}} = \frac{\frac{\mathrm{dL}}{\mathrm{L}}}{\mathrm{dt}} = \frac{\mathrm{L}}{\mathrm{dt}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots(3)$$

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي.

يتكون نموذج "سولو" من نموذجين مختلفين وهما:

1. النموذج القاعدي

في ضوء الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي لـ " سولو " يتكون مما يلي: [1]

✓ الإنتاج الفردي من الشكل:

$$y = \frac{Y}{L} = \varphi(K) = K^{a} \dots\dots\dots\dots\dots\dots(4)$$

حيث $K = \frac{K}{L}$

✓ تراكم رأس المال عبر الزمن من الشكل:

$$\dot{K} = \frac{dk}{dt} = 1 - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots(5)$$

[1] -Michel DEVOLY, **Théories macroéconomiques (Fondement et controverses)**, 2ème édition, Armand Coline, Paris 1998, p 204

إن كل تغير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاكه (بأقساط ثابتة δ)، وحيث أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار(التوازن في سوق السلع والخدمات) فإن:

$$I = S = \&Y \rightarrow \dot{K} = \&Y - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

$$K = \frac{K}{L} \rightarrow \log k = \log K - \log L \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$\rightarrow \frac{d \log K}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\&Y - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

معدل عنصر نمو العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \rightarrow \log L = \int n dt = nt + C_0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$\rightarrow L_t = e^{nt + C_0} \qquad ; \qquad L_0 = e^{C_0}$$

$$\rightarrow L_t = L_0 e^{nt}$$

ومنه تصبح العلاقة (7) كما يلي:

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{\&Y}{K} - \delta - n = \frac{\&Y}{K} - \delta - n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$\rightarrow \dot{K} = \&\varphi(k) - (\delta + n)k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاج والاستثمار والادخار (العلاقة 4)، وهما العلاقتان الأساسيتين في هذا النموذج، وهو ما يظهره الشكل البياني التالي:

الشكل(2-3): نموذج " سولو " القاعدي

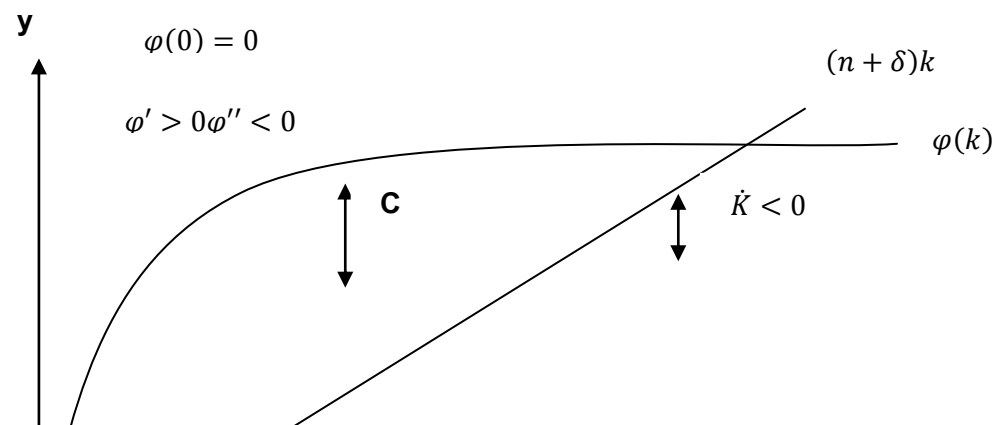

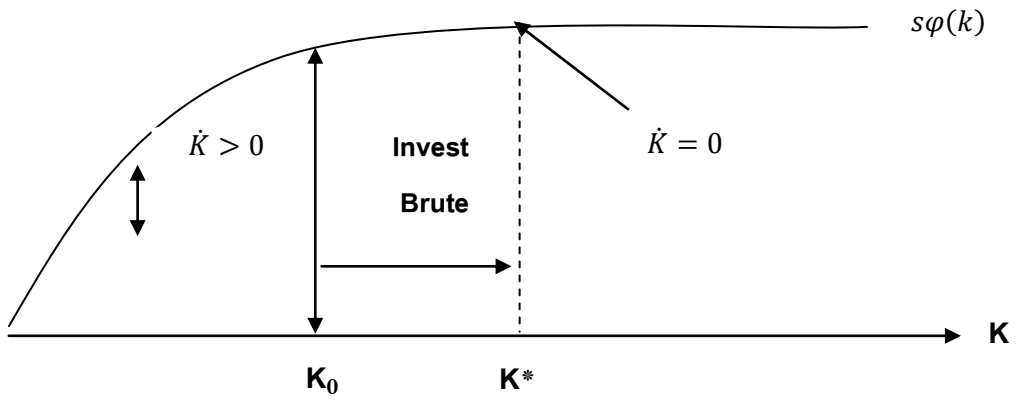

Source: Michel DEVOLY, Théories macroéconomiques (Fondement et controverses), 2ème édition, Armand Coline, Paris 1998, p 204

استنادا إلى فرضية إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال فإن:

$$\dot{K} = \&K^a - (\delta + n)K \quad ; \quad (\delta + n) > 0$$

توضح هذه العلاقة أن معدل تغير مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل هو عبارة عن الفرق بين حدين هما:

- الحد الأول $\&K^a$ وهو يمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل.
- الحد الثاني $(\delta + n)K$ وهو يمثل الاستثمار الواجب، أي قيمة الاستثمار الواجب استثمارها من أجل الحفاظ على K حتى لا ينخفض أو إبقائه ثابتا وذلك لأن مخزون رأس المال يهتلك بالمقدار (δ)، إذ يجب استثمار نفس المقدار حتى لا يتدنى رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل ينمو بمقدار (n)، لذلك يتوجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتى لا ينخفض (K).

إن نسبة التغير في K هي الفرق بين المنحنيين $(\&(K))$ و $((\delta + n)k)$، وهي تعطي ثلاث حالات، تقود إلى معرفة كيفية تأثير الصدمات على نمو رأس المال وعلى معدل النمو الاقتصادي ككل.

ففي حالة تقاطع المنحنيين فإن الحالة التوازنية تصبح:

$$\frac{\dot{K}}{K} = 0 \rightarrow \dot{K} = 0 \quad ; \quad K = K^*$$

وفي حالة $(K_0 < K^* \text{ أي } \dot{K} > 0)$ فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد ويصاحبه في ذلك تقوية رأس المال. وأما في حالة $(K_0 > K^* \text{ أي } \dot{K} < 0)$ فإن رأس المال الفردي يتناقص، وهنا يتم توسيع رأس المال.

2. نموذج " سولو " مع الرقي التقني

استنادا إلى النموذج القاعدي لـ " سولو " فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك أدخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاث تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

- حسب "هاورد" يكون التقدم حياديا إذا كان يدعم إنتاجية العمل $(Y = f(K, AL))$.
- حسب " سولو " يكون التقدم التقني حياديا إذا كان يدعم رأس المال$(Y = f(AK, L))$.
- وأما "هيكس" فاعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج أن تتأثر بالتقدم التقني$(Y = Af(K, L))$.

وبالنظر لهذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم التقني تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي، وكون النظريات الاقتصادية بدءا من " كينز" جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يؤخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل، وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من الشكل:

$$Y = f(K, AL) = K^a (AL)^{1-a} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots$$

وحيث أن(A) يعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت $\left(\frac{\dot{A}}{\mathrm{A}} = \mathrm{g}\right)$، وعليه فإذا كان:

- تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل $\dot{K} = \&Y - \delta K \rightarrow \frac{\dot{\mathrm{K}}}{\mathrm{K}} = \&\frac{\mathrm{Y}}{\mathrm{K}} - \delta$
- وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل $y = \frac{Y}{L} = \frac{K^a (AL)^{1-a}}{L} = \frac{K^a}{L^a}\frac{(AL)^{1-a}}{L^{1-a}} = K^a A^{1-a}$
- وبوضع $\left(\widetilde{K} = \frac{\mathrm{K}}{\mathrm{A}}\right)$، و$\left(\widetilde{Y} = \frac{\mathrm{Y}}{\mathrm{A}}\right)$، وهما دالتا رأس المال الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي، فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل:

$$\tilde{y} = \frac{\mathrm{y}}{\mathrm{A}} = \frac{\mathrm{K^a A^{1-a}}}{\mathrm{A}} = \mathrm{K^a A^{-a}} = \frac{\mathrm{K^a}}{\mathrm{A^a}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots$$

$$\tilde{y} = \tilde{K}^a \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(9)$$

انطلاقا من العلاقة الأخيرة (9) فإن الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بمتغير جديد وهو نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني، ومنه:

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{\mathrm{K}}} = \frac{\dot{\mathrm{K}}}{\mathrm{K}} = \frac{\dot{\mathrm{L}}}{\mathrm{L}} = \frac{\dot{\mathrm{A}}}{\mathrm{A}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots$$

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{\mathrm{K}}} = \&\frac{Y}{K} - (\delta + n + g) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(10)$$

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L}\right)\left(\frac{L}{K}\right) = y\frac{1}{\frac{K}{L}} = y\left(\frac{1}{k}\right) = \frac{y}{k} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots$$

$$\frac{\mathrm{y}}{\mathrm{k}} = \left(\frac{\mathrm{y}}{\mathrm{A}}\right)\left(\frac{\mathrm{A}}{\mathrm{K}}\right) = \tilde{\mathrm{y}}\left(\frac{1}{\mathrm{k/A}}\right) = \frac{\tilde{\mathrm{y}}}{\tilde{\mathrm{k}}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(11)$$

ومنه فإن:

$$\frac{Y}{\mathrm{K}} = \frac{\mathrm{y}}{\mathrm{k}} = \frac{\tilde{\mathrm{y}}}{\tilde{\mathrm{k}}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots$$

وبتعويض $\left(\frac{\tilde{k}}{\tilde{\mathrm{k}}}\right)$ في مكان $\left(\frac{Y}{\mathrm{K}}\right)$ في المعادلة (10) نجد:

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{\mathrm{K}}} = \&\frac{\tilde{\mathrm{y}}}{\tilde{\mathrm{k}}} - (\delta + \mathrm{n} + \mathrm{g}) \rightarrow \frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{\mathrm{K}}} = \&\tilde{\mathrm{K}}^{\mathrm{a}-1} - (\delta + \mathrm{n} + \mathrm{g}) \dots\dots\dots\dots$$

ففي الحالة المستقرة عندما يكون $\left(\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = 0\right)$، فإن العلاقة الأخيرة تصبح:

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = 0 \rightarrow \&\tilde{K}^{a-1} - (\delta + n + g) = 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

وعليه، يمكن إيجاد دالة رأس المال الفردي للتقدم التقني $(\tilde{K}^*)$ في المدى الطويل، وهي تأخذ نفس شكل العلاقة (8) إذا كان معدل نمو التقدم التقني $(g = 0)$، حيث:

$$\rightarrow \tilde{K}^* = \left(\frac{\&}{\delta+n+g}\right)^{\frac{1}{1-a}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

أما دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فهي:

$$\tilde{y}^* = \left(\frac{\&}{\delta+n+g}\right)^{\frac{1}{1-a}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى وفقر البلدان عبر العالم، حيث البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية " سولو " وتحليلاتها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي.

خامسا: نماذج نظرية النمو الداخلي

1. نموذج "Rebelo"

إن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض" Rebelo 1991"، في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي $(\alpha = 1)$، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي: [1]

[1]- Zakane Ahmed, **Dépenses publiques Productives, Croissance a long terme et Politique économique Essai d'Analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie**, thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2003, P 54

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل K رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف، أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج " سولو" كما يلي:

$$\dot{\mathrm{K}} = \&Y - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث عدد السكان ثابت أي $\left(\dot{L} = \mathrm{nL} = 0\right)$

من (1) و(2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{\mathrm{Y}} = \&A - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

أو $$\frac{\dot{K}}{K} = \&A - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

أو $$\frac{\dot{K}}{K} = \&\frac{Y}{K} - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث أن Y هي حجم الإنتاج، بينما & هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج (AK).

2. نموذج "Lucas"

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{h} = \beta(1 - \mu)\mathrm{h} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن μ هي الزمن المسخر للعمل، وأما $(1 - \mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما β فهي مقدار الفعالية، ومنه:

$$\frac{\dot{h}}{\mathrm{h}} = \beta(1 - \mu) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة "Cobb– Douglas" وهي$\left(Y = K^{\beta}(hL)^{1-}\right)$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج "سولو"، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك

وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(\mu - 1)$، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من التكوين بشكل مستمر ودائم سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني. [1]

3. نموذج " Romer"

حسب "Romer 1990" فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، فهي غير قابلة للتنافس لأنه يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، لا يستطيع مالكها مراقبة استخدامها إلا جزئيا، ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها وذلك لنسخ الأولى، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردودات السلمية المتزايدة وفي حالة المنافسة غير التامة، وهو يعتمد على مجموعة من الفرضيات: [2]

- ❖ الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- ❖ الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس تفسير لماذا وكيف أن البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا مساندا.
- ❖ دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن، وهي من الشكل $(Y = K^{\alpha}(ALy)^{1-\alpha})$، حيث $(0 < \alpha < 1)$فإذا تم اعتبار(A) وهو رصيد الأفكار عاملا للإنتاج، فإن دالة الإنتاج تصبح ذات غلة حجم متزايدة، حيث يتراكم (K) وهو رصيد رأس المال مثلما هو في نموذج "سولو" بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى (الادخار) بمعدل ثابت $(\&)$ ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ (δ):

$$\dot{K} = \&Y - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة $\left(\frac{\dot{L}}{L} = n\right)$ وحيث أن (A) في هذا النموذج داخلي المنشأ، وهو يتراكم عبر الزمن (A_t)، مما يخلق الأفكار الجديدة $(\dot{A})$ في أي لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عليها (L_A) مضروبا في المعدل الذي يجدون به تلك الأفكار (γ)، وعليه:

$$\dot{A} = \gamma L_A \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

[1] – Zakane Ahmed, op cit, p 69

[2] – Zakane Ahmed, op cit, p 102

$$L = L_A + L_Y \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots$$

حيث (L_Y) هي الإنتاج المباشر، بينما (L_A) هي إنتاج الأفكار أو التكوين.

فإذا تم فرض $(\gamma = bA^p)$حيث (b) و(p) هي ثوابت، فإنه إذا كانت:

- ❖ $p > 0$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة.
- ❖ $p < 0$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.
- ❖ وإذا تم فرض أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين فإن:

$$L_A = L_A^{\lambda} \quad ; \quad 0 < \lambda < 1$$

فإذا كانت $(\lambda = 1)$ وهي معامل الاهتلاك المعرفي فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = bA^p L_A^{\lambda} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots$$

حيث يلاحظ أنه وبأخذ كل باحث على حدا فإن (γ) يعتبر ثابتا (مردودات ثابتة)، أما على المستوى الكلي فإن (γ) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة (ظهور الآثار الجانبية)، مما يعني معاملة (A^p) بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد، بالرغم من أنه داخلي المنشأ بالنسبة للمجموعة.

وقد سمحت هذه النظريات بإعادة تقييم دور السلطات العمومية في دعم النمو، باعتبار أن السوق يمكن أن تكون قاصرة أو عاجزة أمام الآثار الخارجية الإيجابية، في هذه الحالة يكون باستطاعة الدولة إدخال هذه الآثار الخارجية، وذلك بدعم البحث العلمي من أجل التنمية، والعمل على زيادة تراكم رأس المال البشري...، وهو ما من شأنه حث الأعوان الاقتصاديين على الأخذ بعين الاعتبار، في حساباتهم الاقتصادية الجزئية، المكاسب الاجتماعية لأعمالهم غير أن هذه السياسات تبقى أساسا ذات طابع هيكلي، ولا تبرر إلا في حالة قصور السوق.[1]

المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق الكلي، ومنه فالإنفاق العام يمثل إحدى مكونات هذا الإنفاق وبالتالي فمن الطبيعي أن يتأثر مستوى النمو الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على الإنفاق العام، وتظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي على الإنتاج القومي من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع.

المطلب الأول: نموذج التوازن الاقتصادي الكلي(IS- LM)

[1] -Philippe Deubel (sous la direction de…), **Dictionnaire d'analyse économique et historique des sociétéscontemporaines**, Pearson Éducation, Paris, 2009 p 100

يعرف النموذج الكينزي بالسعر الثابت و في إطار اقتصاد مغلق بنموذج IS LM أو نموذج H H نسبة إلى الاقتصاديين JR HICKS 1937 و AQ HANSEN 1953 و يقوم هذا النموذج على أساس أن التوازن الاقتصادي يتحدد انطلاقا من سوق السلع و الخدمات و سوق النقود حيث نعلم انه في إطار النظرية الكينزية مستوى التشغيل هو دالة في الطلب الفعال و بالتالي فإن تخفيض معدلات البطالة يتم عبر الزيادة في مستوى هذا الطلب. [1]

أولا: التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى IS

لدينا مكونات النموذج كالآتي: [2]

القطاع العائلي: $C = a + Yd$

قطاع الاستثمار: $I = I_0 - \mu\, i$

القطاع الحكومي

- الإنفاق الحكومي: $G = G_0$
- التحويلات: $R = R_0$
- الضرائب: $T = T_0 + tY$

العالم الخارجي

- الصادرات: $X = X_0$
- الواردات: $M = M_0 + mY$

وبما أن التوازن يحدث عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعليه نكتب:

$$Y = C + I + G + X - M \ldots\ldots$$

$$Y = a + b(Y - (T_0 + ty) + R_0) + G_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu\, i \ldots\ldots\ldots$$

$$Y = a + bY - bT_0 + btY + bR_0 + G_0 - \mu\, i \ldots\ldots$$

$$Y - by + btY + mY = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu\, i \ldots\ldots\ldots$$

$$IS: Y = \frac{1}{1-b+bt+m}(a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu\, i) \ldots\ldots\ldots\ldots$$

ويمكن اشتقاق منحنى الاستثمار– الادخار (IS) بيانيا كما يلي: [1]

---

[1]– البشير عبد الكريم، **أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر**، السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، بدون تاريخ، ص 7
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_6.pdf

[2]– بولحية الطيب، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة محمد الصديق بن يحيى–جيجل، 2016، ص ص 74، 78

1. نختار معدل للفائدة وليكن (i_1)، ومن دالة الاستثمار يمكن تحديد حجم الاستثمار(I) المناظر لذلك المعدل.
2. نجمع قيمة الاستثمار المحدد في (1) مع معدل الاستهلاك فنستطيع تحديد مستوى الدخل (Y1) المناظر لمعدل الفائدة (i_1).
3. نعيد الخطوتين المذكورتين أعلاه لمعدل فائدة آخر (i_2) ونحدد مستوى الدخل الوطني المناظر(Y2) وهكذا...
4. إذا أوصلنا النقاط والإحداثيات(Y_1,i_1)، (Y_2,i_2)، (Y_3,i_3)...الخ، نحصل على منحنى التوازن في سوق السلع، أي نقطة على هذا المنحنى تمثل معدلا من الفائدة ومستوى مناظر من الدخل يحققان التعادل ما بين الادخار والاستثمار.

والشكل البياني أدناه يوضح الخطوات السابقة:

الشكل (2-4): التوازن في سوق السلع والخدمات

[1]- بولحية الطيب، مرجع سابق، ص 76

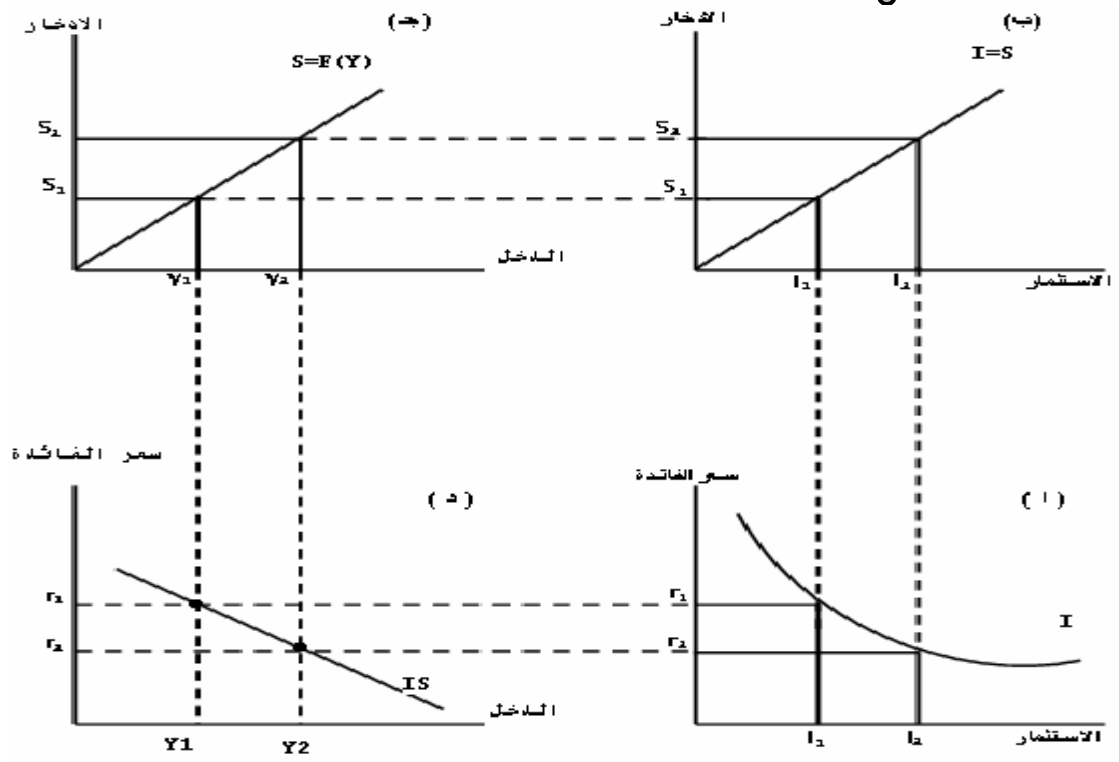

المصدر: بولحية الطيب، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، 2016، ص 77

ثانيا: التوازن في سوق النقد واشتقاق منحنى LM

بما أن لسوق النقد دورا هاما في توازن الاقتصاد، وجب دراسة شروط توازن هذا السوق، لذا حاول العالم "هيكس" سنة 1937 الوصول إلى توازن لسوق النقد من خلال ما يعرف بمنحنى LM (العرض = الطلب) يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها، فإن عرض النقود يفترض أنه متغير خارجي، أي أنه يساوي حجما معين، ويبقى في هذا الحجم إلا إذا اتخذ البنك المركزي إجراءات معينة (عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياط المطلوب، نسبة الخصم) التي من شأنها أن تزيد أو تخفض من عرض النقود، وعليه فإن دالة عرض النقود تكتب كما يلي: [1]

$$Ms = Mo.....$$

حيث يمثل Mo مستوى معين من عرض النقود.

أما الطلب على النقود فيكون، استنادا إلى كينز، للأسباب الثلاثة التالية:

1. الطلب على النقود لأجل $M_{D1} = f(y) = \alpha_1 Y$
2. الطلب على النقود لأجل الحيطة وهو دالة تابعة للدخل أيضا $M_{D2} = f(y) = \alpha_2 Y$
3. الطلب على النقود لأجل المضاربة (لأجل الاستثمار) وهو دالة تابعة للفائدة

[1]- محمد الشريف ألمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 230

$$M_{D3} = f(t) = -gt.....$$

وبما أن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتساوى الطلب على النقد مع عرض النقد، أي الطلب على النقد = عرض النقد

$$Ms = MD1 + MD2 + MD3.....$$

$$Mo = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y - gt....$$

$$Mo = \alpha Y - gt \qquad / \alpha = \alpha_1 + \alpha_2$$

الشكل(2−5): التوازن في سوق النقد

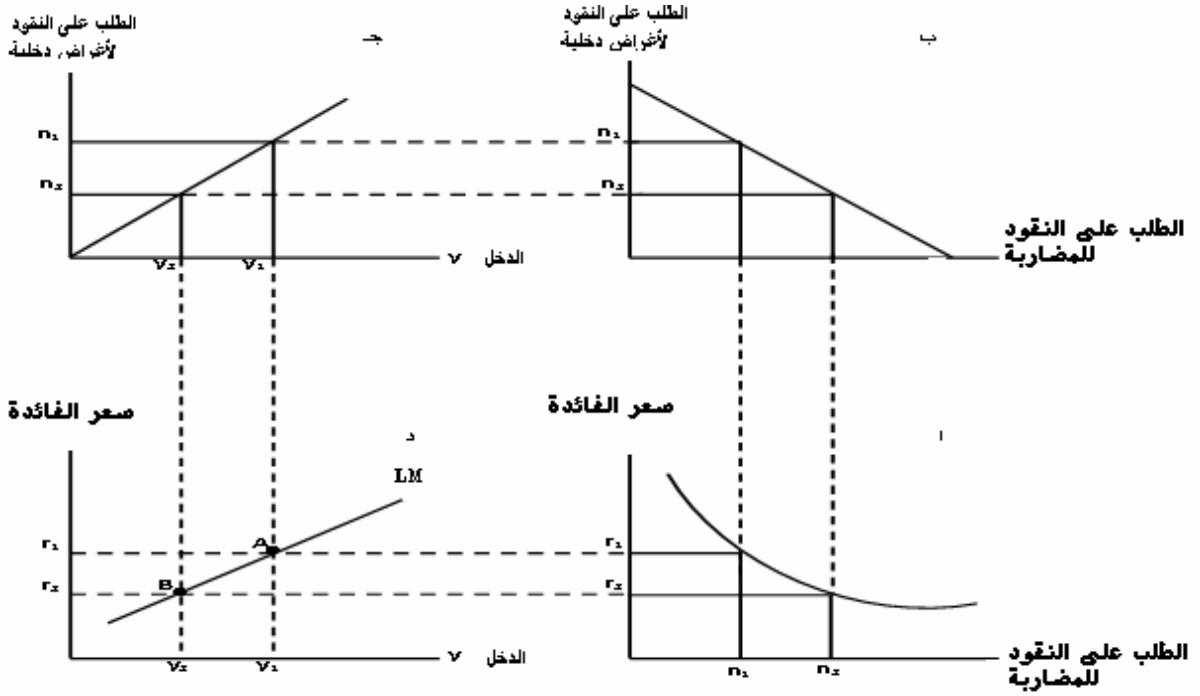

المصدر: محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الج امعية، الجزائر، 1994، ص 230

ثالثا: التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنه على من الرغم من وجود عدة مستويات من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد، فهنالك مستوى واحد من الدخل ومعدل واحد للفائدة يحقق التوازن في السوقين معا وهذا المستوى يتحدد بنقطة تقاطع منحنى التوازن في سوق السلع (IS) مع منحنى التوازن النقدي (LM) كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل (2−6): توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 245

ويتبين من الشكل أعلاه أن التوازن في الاقتصاد (التوازن الآني في سوق السلع وسوق النقد) يحدث عندما يكون الدخل الوطني Y* ومعدل الفائدة i*

ويمكن حساب الدخل التوازني ومعدل الفائدة من خلال حل جملة المعادلتين IS و LM. [1]

المطلب الثاني: نموذج (IS – LM) في المدى القصير

يظهر التحليل الكينزي بالأساس على أنه تحليل على المدى القصير انطلاقا من افتراضه لثبات الأسعار، وبالتالي فإن للتوسع في الإنفاق العام أثر على ذلك التوازن على المدى القصير الممثل في نموذج (IS –LM).[2]

1. نموذج (IS –LM) على المدى القصير: يرتكز نموذج (IS –LM) على المعادلتين التاليتين:

$$\begin{cases} Y = C + I + G \dots\dots\dots\dots (IS) \\ \frac{M}{P} = L(r, Y) \dots\dots\dots\dots (LM) \end{cases} \dots\dots\dots\dots$$

ويظهر من هذا النموذج أن الإنفاق العام هو عبارة عن متغير خارجي، وبالتالي فإن توازن الاقتصاد والذي هو عبارة عن التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود يمثل في نقطة تقاطع منحنى(IS –LM) كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2–7): التوازن من خلال نموذج (IS – LM)

[1]– عمر صخري، **التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 245

[2]– بودخدخ كريم، أثر **سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001– 2009–** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم– الجزائر، 2010، ص ص 140، 141

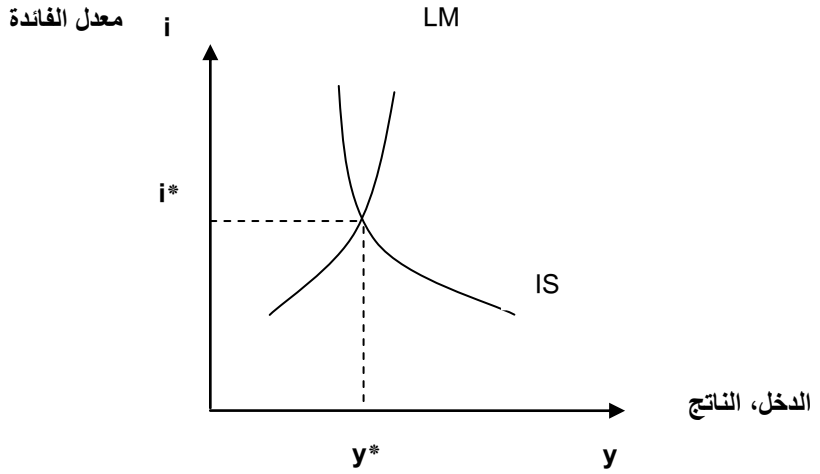

المصدر: **بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001– 2009– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم– الجزائر، 2010، ص 141**

والهدف من خلال دراسة التوازن في نموذج (IS –LM) هو دراسة وتحليل مختلف التغيرات التي تحدث على المدى القصير، والتي يمكن من خلالها دراسة أثر التوسع في الإنفاق العام على الطلب الكلي من خلال التغيرات المصاحبة لهذا التوسع في سوق السلع والخدمات وسوق النقد.

2. أثر الزيادة في الإنفاق العام على منحنى (IS) والتوازن في المدى القصير:

إن زيادة الإنفاق العام بالمقدار (ΔG) يؤدي عن طريق آلية المضاعف إلى زيادة حجم الناتج والدخل وهذا يعني انزياح منحنى (IS) نحو اليمين، وبالتالي انتقال توازن الاقتصاد على المدى القصير من النقطة A إلى النقطة B، حيث أن ارتفاع معدل الفائدة من i_1 إلى i_2 كما يوضحه الشكل (2– 8) راجع إلى أنه وبسبب ارتفاع الدخل من Y_1 إلى Y_2 فإنه وكما تنص عليه نظرية تفضيل السيولة، فإن زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات تؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة. [1]

الشكل(2–8): أثر زيادة الإنفاق العام في نموذج (IS –LM)

[1]- بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 141

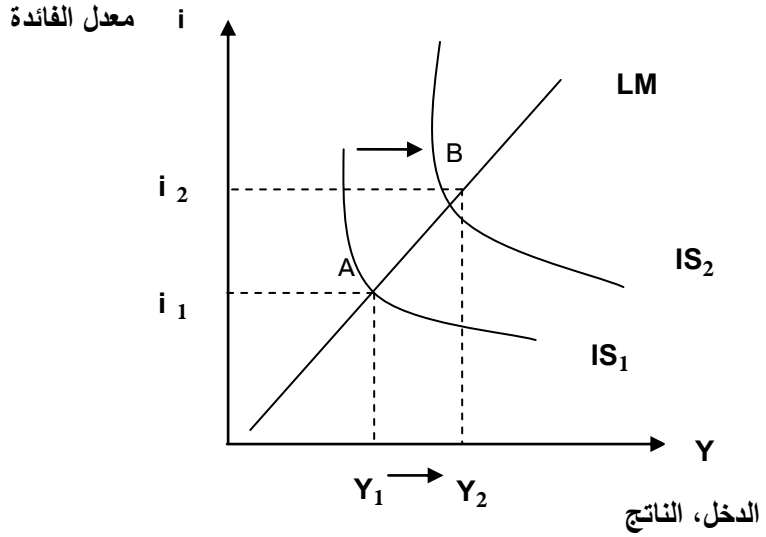

المصدر: **بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001– 2009– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم– الجزائر، 2010، ص 142**

من خلال الشكل السابق، نلاحظ بأن الرفع من الإنفاق العام G أدى إلى انتقال منحنى IS إلى الأعلى مع ثبات منحنى LM، وذلك لأن زيادة الإنفاق العام يؤثر في معادلة IS ولا يؤثر في معادلة LM لأن حسب معادلة IS

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m}(a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu i)$$

فزيادة G تؤدي إلى زيادة القيمة المستقبلية لـ Y مع ثبات منحنى IS.

إن انتقال منحنى IS إلى الأعلى سيؤدي إلى زيادة الإنتاج Y من Y_0 إلى Y_1، وكذلك ارتفاع سعر الفائدة من i_0 إلى i_1، إن ارتفاع الإنتاج من Y_0 إلى Y_1 يكون في قيمته أكبر من رفع الإنفاق العام من G_0 إلى G_1، وذلك لأن قيمة مضاعف الإنفاق العام أكبر من الواحد:

$$K_G = \frac{s}{(1-b+bt+m)s+\mu k} = \frac{1}{(1-b+bt+m)+\mu\frac{k}{g}} > 1 \ldots\ldots\ldots\ldots$$

هذه الزيادة في الإنتاج تعطينا معدل نمو أكبر من السابق، لأن معدل النمو الاقتصادي يحسب كما يلي:[1]

$$TC_1 = \frac{Y_1 - Y_0}{Y_0} \ldots\ldots\ldots$$

من خلال نفس الشكل السابق، نلاحظ بأنه كلما انخفض ميل منحنى LM كلما كانت الزيادة في الإنتاج كبيرة، وبالتالي ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، وعليه حتى تكون سياسة الإنفاق العام فعالة يجب أن يكون ميل

[1]– بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 142

منحنى LM أقل، أي يكون $\frac{di}{dY} = \frac{k}{s}$ صغيرا ويحدث ذلك إما بالزيادة في k (المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات)، أو التخفيض في s (حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة).

ثالثا: أثر المزاحمة "Crowding out effect"

يقصد بأثر المزاحمة على أنه إبعاد القطاع الخاص أو تقليل حظوظه في النشاط الاقتصادي، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة. كما يفسر أثر المزاحمة على أنه يتمثل في مقدار النقص في الاستثمار الخاص الناتج عن ارتفاع في أسعار الفائدة، الذي يرجع بدوره إلى الزيادة في الإنفاق العام، وبعبارة أخرى يمثل أثر المزاحمة ذلك الوضع الذي يصف أثر زيادة الإنفاق العام في تخفيض كمية واحد أو أكثر من المكونات الأخرى للإنفاق الخاص.

والمقصود من ذلك عندما ترفع الدولة من إنفاقها فإنها تزاحم القطاع الخاص في الحصول على قدر من الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وفي حالة أخرى إذا عمدت الدولة إلى التشجيع على الاكتتاب في الدين العام، ترفع سعر الفائدة، ويعتمد التزام الجمهور على الاستجابة لهذه المعدلات وعند زيادة الطلب الحكومي لهذه القروض سيخفض الاستثمار الخاص نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة، والشكل البياني الموالي يوضح آلية حدوث أثر المزاحمة: [1]

الشكل(2-9): أثر المزاحمة

[1]- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف- دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2015، ص ص 141، 142

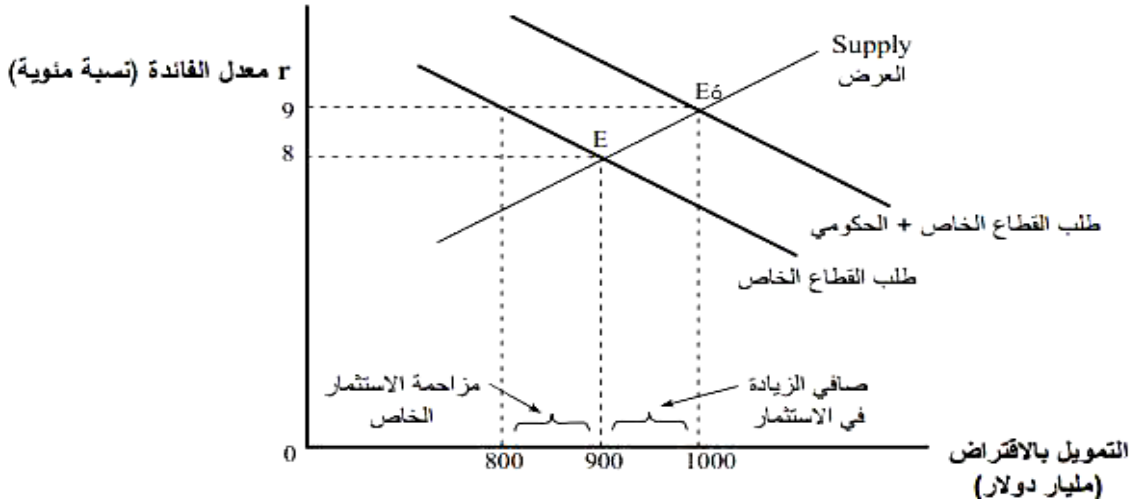

المصدر: بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف– دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2015، ص 142

وهناك نوعين من الزيادة في الدخل الناتجة عن انتهاج سياسة توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام: [1]

– الزيادة المبدئية في الدخل وتكون هذه الزيادة بالأثر الكامل للمضاعف الكينزي البسيط.

– الزيادة النهائية في الدخل بعد أخذ أثر المزاحمة في الحسبان.

ومن اللزوم التأكيد على أن شدة أثر المزاحمة يتعلق بمدى تأثير زيادة الإنفاق العام على ازدياد معدل الفائدة من جهة وعلى قيمة مضاعف الإنفاق العام من جهة أخرى، ويكون تأثير الإنفاق العام على سعر الفائدة كبيرا كلما كان المنحنى LM أكثر ميلا، هذا يعني أنه كلما كان ميل منحنى LM كبيرا كان أثر المزاحمة كبيرا، وبالمقابل يكون أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج ضعيفا نسبيا، وعلى النقيض من ذلك فإن ميل منحنى LM إذا كان ضعيفا فإن ذلك سوف يضعف من أثر المزاحمة، وبالتالي يرتفع أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج (الشكل البياني رقم 2–10)

الشكل(2–10): تأثير ميل منحنى LM على أثر المزاحمة

i

i

[1]– أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر، ص 339

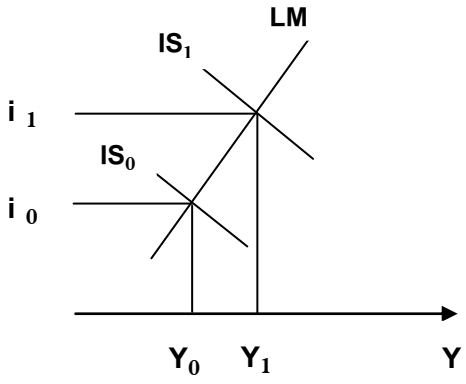

ميل المنحنى LM كبير

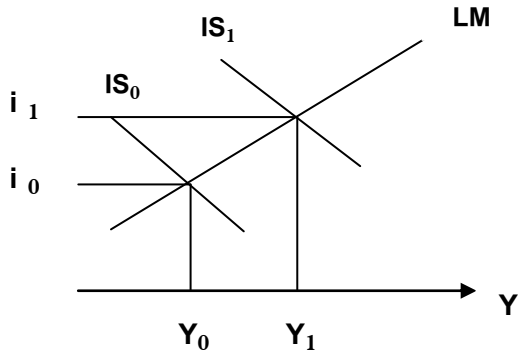

ميل المنحنى LM ضعيف

المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر، ص 340

كما يجب الإشارة إلى أمر مهم، وهو أن لزيادة الإنفاق العام أثره يختلف من حالة لأخرى يمكن الإشارة إليها كما يلي: [1]

– إذا كان حجم الناتج دون مستوى التشغيل الكامل فإنه عند زيادة الإنفاق العام ستعمد المنشآت الإنتاجية إلى زيادة حجم الإنتاج عن طريق تشغيل عدد إضافي من العمال.

– إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة الإنفاق العام سيصل معه أثر المزاحمة على نطاق كبير وسيكون من شأنه ارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي ظهور فجوات تضخمية.

المطلب الثالث: أثر المضاعف والمعجل (الآثار غير المباشرة لسياسة الإنفاق العام)

يرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل "المعجل"، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي: [2]

الشكل(2-11): آلية عمل أثر المضاعف والمعجل

[1]- أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 341

[2]- بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 136

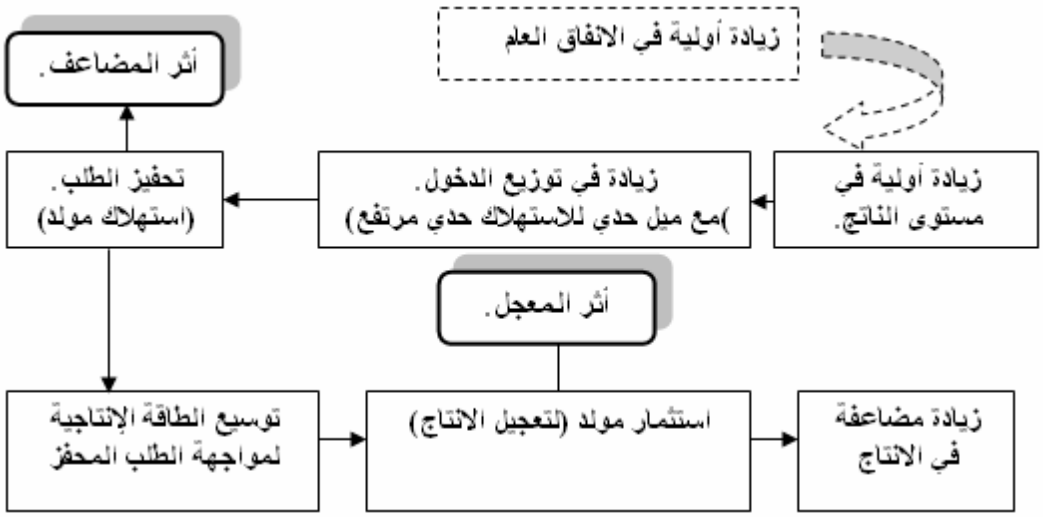

المصدر: **بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف– دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2015، ص 137**

أولا: أثر المضاعف " Effet de multiplicateur "

إن فكرة المضاعف – التي طورها كينز– كانت ثمرة الإنجليزي (Richard khan) سنة 1931، والذي يعتبر أول من أدخل هذه الفكرة للنظرية الاقتصادية، من خلال مقال له بعنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة" سنة 1931.

ومنه فقد أوضح كينز أن المضاعف هو ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الإنفاق الاستهلاكي أحد عمليات المضاعف.

وهو يعبر عن الزيادة في المداخيل والإنتاج (ΔY) الناتجة عن ارتفاع مبالغ النفقات العمومية (ΔG) بحيث أن تغطية هذه يكون عن طريق الموارد الجبائية، وبمعنى آخر فإن فكرة المضاعف تعبر عن عدد المرات التي يتضاعف الاستثمار المبدئي لتحقيق زيادة كلية في الدخل القومي.

وإذا كان تركيز (Richard khan) على مضاعف التشغيل، ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق العام، والتصدير، ويمكن من خلاله تقييم فعالية السياسة المالية لذلك نستعين بما جاء كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل علاقة جبرية:

$$\Delta Y = K.\Delta I \ldots\ldots\ldots$$

حيث أن: ΔY يعبر عن التغير في الدخل، ΔI يعبر عن التغير في الاستثمار، و K معامل المضاعف.

وبالتالي: $K = \Delta Y / \Delta I$

غير أن $Y = C + I$

و $\Delta Y = \Delta C + \Delta I$

حيث $\Delta I = \Delta Y - \Delta C$

وتصبح العلاقة كالتالي: $K = \Delta Y / \Delta Y - \Delta C$ وبقسمة المقام على ΔY تصبح العلاقة

$$K = \Delta Y / 1 - \Delta C / \Delta Y \ldots\ldots$$

حيث يمثل $\Delta / \Delta Y$ الميل الحدي للاستهلاك و $1 - \Delta C / \Delta Y$ الميل الحدي للادخار.

وخلاصة القول أن فكرة المضاعف مفادها أنه: "عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي الاستهلاك والادخار ، وبالتالي الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وكذلك الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة". [1]

ثانيا: أثر المعجل " Effet d'accélérateur "

يعبر اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

فالمعجل يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

$$\Delta C / \Delta \mathrm{I} \ldots\ldots\ldots$$

وتفسير ذلك أن الزيادة في الدخل بقيمة المضاعف سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على أموال الاستهلاك إذ سيجد المنتجون بعد مدة عدم قدرتهم على تلبية الطلب الاستهلاكي إلا بنصب الآلات والمعدات الجديدة فيزداد طلبهم على هذه الأموال.

ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث آثارا تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج. [2]

خلاصة الفصل الثاني

[1]– بن عزة محمد [illegible] ص 137، 138

[2]– العلي فليح عادل، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 71

من خلال تطرقنا للجزء النظري فيما يخص النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام العام، توصلنا كخلاصة لأهم النتائج التالية:

- ✓ لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.
- ✓ يركز النمو الاقتصادي على كمية السلع والخدمات المنتجة داخل البلد والتي يحصل عليها الفرد بغض النظر على جودتها أو على كيفية تقسيم ثمرات الزيادة في الدخل الوطني الإجمالي على الشرائح المختلفة للمجتمع، وهو يحدث بصورة تلقائية وبدون تدخل السلطات الحكومية فيه.
- ✓ إن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج وهي العمل، رأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي.
- ✓ يعتبر التحول الأدبي من دراسة النمو الاقتصادي – بمدلوله التوازن الاقتصادي قصير الأجل – إلى دراسة التنمية الاقتصادية – باعتبارها التوازن الاقتصادي طويل الأجل– قفزة نوعية لعلم الاقتصاد في دراساته لإخفاقات الأول في علاجه لعديد من القضايا والمواضيع المتعددة الجوانب مثل الفقر والبطالة وتوزيع الدخل والثروة...الخ، التي ألحت على الثاني حلها.
- ✓ انطلاقا من تطور نظريات النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت بعض النظريات النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، إلا أن التحليل الكينزي ومن ثم النظريات المعاصرة (النيوكلاسيك، ونظريات النمو الداخلي) أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو، وذلك من خلال سياستها المالية في شكل الإنفاق العام.

تمهيد

إن الدور المتعاظم لسياسة الإنفاق العام باعتباره أداة مهمة من أدوات السياسة المالية، وإن كان واضحا في النظام الاشتراكي الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ومركزية التخطيط، فإن الأنظمة اللبيرالية التي تنتهج اقتصاد السوق، هي الأخرى استعارت بالدولة وتحولت من فكرة الدولة الحارسة محدودة الوظائف إلى فكرة الدولة المتدخلة في مختلف ميادين الاقتصاد.

وقد سمحت الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات في تحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، والتي نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي وما تبعه من انخفاض في مستوى معيشة السكان وارتفاع معدلات البطالة.

حيث أنه ومع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر خاصة خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، مما سمح للجزائر ببرمجة مخططات ضخمة كمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004/2001)، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2009/2005)، وأيضا برنامج آخر لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة (2014/2010)، حيث قد يكون لهذه البرامج دافعا قويا للنشاط الاقتصادي ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي بالأساس، خاصة وأن الإنفاق العام حسب الفكر الكينزي يعتبر الأداة الأكثر فعالية في حالات الركود الاقتصادي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بأثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي نظريا وقياسيا بالاعتماد على برنامج " EVIEWS 8" وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001- 2014

المبحث الثاني: : تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990- 2015

المبحث الثالث: دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 2015

المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001- 2014

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم، الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2009- 2014.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)

Programme de soutien à la relance économique – PSRE

يعتبر ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 السبب الرئيسي والحافز على الشروع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك الفترة، حيث كان معدل البطالة مرتفعا إلى أقصى قيمة له 29.8%، وكذا معدلات نمو سالبة في إنتاج قطاعات الفلاحة 1.15-% والصناعة 1.57-%، بالإضافة إلى معدل تضخم منخفض بلغ 0.3% سنة 2000 وهو معدل مناسب لتطبيق سياسة إنفاقية توسعية، وكل هذه الظروف كانت مساعدة على تطبيق البرنامج الإنفاقي والذي خصص له 525 مليار دينار جزائري وجه أساسا لدعم نفقات التجهيز خلال فترة التنفيذ.[1]

أولا: أهدافه

سطر برنامج إنعاش النمو الاقتصادي أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ثانيا: مضمونه

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد

[1]- ضيف احمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر- 3-، 2015، ص 250

البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك: [1]

الجدول(3-1): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

الوحدة: مليار دينار جزائري

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع "مبالغ"	المجموع "نسب مئوية"
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001، ص 87

نستنتج من الجدول أعلاه أن **قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية** قد خصص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد بمبلغ يقدر بـ 210.5 مليار دينار جزائري على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ومنه يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق العام الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية " العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة وغير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

[1]- صالحي نجية ومخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النموالاقتصادي (2001- 2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص 3

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة **لقطاع التنمية المحلية والبشرية** 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، حيث يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما **قطاع الفلاحة والصيد البحري** فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية " PNDA" وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق للذكر.

وفيما يخص المبلغ المخصص **لدعم الإصلاحات** فيقدر بـ 45 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يركز أساسا على سنة 2001، 2002، 2003 بقيمة 205.4 مليار دينار جزائري، 185.9 مليار دينار جزائري، 113.2 مليار دينار جزائري، على التوالي أي بنسبة 39.12%، 35.4%، 21.76%، من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـ 20.5 مليار دينار جزائري أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان. [1]

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)

Programme complémentaire de soutien à la croissance – PCSC

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ليحافظ على استمرارية العملية التنموية التي بدأ بها برنامج الإنعاش الاقتصادي في إطار السياسة الإنفاقية التوسعية التي تنتهجها الدولة نتيجة تحسن الوضعية المالية وارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست إيجابا على احتياطي الصرف وميزان المدفوعات.

[1]- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000- 2010، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 12، الجزائر، 2012، ص ص 253، 254

أولا: أهدافه

حددت الدولة جملة من الأهداف لبرنامج دعم النمو كما كان الحال بالنسبة للبرنامج الخماسي الأول، ويمكن إيجازها فيما يلي: [1]

– استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار من خلال سن العديد من النصوص التنظيمية فضلا عن تبني عدة تدابير لتسهيل الاستثمار المحلي والأجنبي.

– انتهاج سياسات من شأنها ترقية الشراكة والخوصصة، مع اعتماد سياسات أخرى محفزة على التوظيف وترقية المنافسة.

– تحديث وتوسيع الخدمات العامة، حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات أثر سلبا على الخدمات العامة المقدمة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها أمرا ضروريا قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة وكتكملة لنشاط القطاع الخاص من جهة أخرى.

– تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وذلك من خلال تحسين الخدمات الصحية، الأمن والتعليم.

– تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، من خلال ترقية المستوى المعرفي والتعليمي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في تثبيت المعارف، كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

– رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ يعد الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

ثانيا: مضمونه

لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ ضخم يقارب 4202.7 مليار دينار جزائري لإعادة إنعاش الاقتصاد خلال الفترة 2005– 2009، وفي هذا الشأن أعطيت الأولوية فيه لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية ومكافحة البطالة، أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على إستقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام، ومن خلال هذا البرنامج تم بعث عديد المشاريع مع شركاء أجانب، منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كم، وإنجاز مليون وحدة سكنية، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة ودعمها، وتحليت مياه البحر، ثم طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب. [2]

---

[1] -World bank, **a public expenditure review**, report n° 36270, vol 01, 2007, P, 02.

[2] – طارق قندوز وآخرون، **المخططات الخماس ية التنموية في الجزائر 2001– 2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم**، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران، العدد 07، جانفي 2017، ص 195

والجدول التالي يبن لنا أهم المجالات المستفيدة من هذا البرنامج:

الجدول(3-2): المجالات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	المبلغ	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.85
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.19
المجموع	4202.7	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005، 2017/05/01، 21:35

http://www.premierministre.gov.dz//arabe/media/PDF/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf

من خلال الجدول، نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يهيمن على أكبر نسبة من مجموع المبلغ المخصص لبرنامج دعم النمو45.41%، وبمبلغ أكبر بكثير من المبلغ المخصص في برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث كانت الحصة الكبيرة لبناء السكنات بقيمة 555 مليار دينار جزائري، وذلك قصد انجاز مليون وعشرة آلاف سكن منها سكنات اجتماعية إيجارية وسكنات البيع بالإيجار وسكنات اجتماعية تساهمية بالإضافة إلى السكن الترقوي والسكن الريفي، كما خصص لبرامج البلدية للتنمية ما قيمته 200 مليار دينار جزائري وذلك قصد انجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب والتطهير، وكذلك انجاز الطرق البلدية لفك العزلة، وإعادة تأهيل المرافق التربوية وإنشاء المنشآت الثقافية والرياضية، بالإضافة إلى عمليات تحسين المحيط الحضري، كما تم تخصيص حوالي 150 مليار دينار جزائري لتنمية مناطق الجنوب، كما خصص حوالي 141 مليار دينار جزائري للقطاع الجامعي لأجل إنشاء 231000 مقعد بيداغوجي و 185000 سرير وكذا انجاز 26 مطعم جامعي، والباقي خصص لمجالات مختلفة كالتربية الوطنية والتكوين المهني والصحة العمومية...الخ ثم يتبعه برنامج المنشأت (الأساسية) القاعدية بمبلغ 1703.1 مليار دينار جزائري حوالي 40.52% من البرنامج الكلي، بلعتباره من أهم العوامل المساهمة في رفع وتيرة معدلات النمو الاقتصادي، والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، وذلك تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار،

حيث خصص 700 مليار دينار جزائري لقطاع النقل و 600 مليار دينار جزائري لقطاع الأشغال العمومية، بالإضافة إلى قطاع المياه بقيمة 393 مليار دينار جزائري.

ثم يأتي برنامج دعم التنمية الاقتصادية وهو مبلغ ضئيل جدا مقارنة مع متطلبات القطاع الاقتصادي، فلم يخصص لها سوى 8% من قيمة البرنامج الإجمالي، وخصص أغلبها (حوالي 89%) لبرنامج الفلاحة والتنمية الريفية، أما قطاعات الصناعة والصيد البحري والسياحة وترقية الاستثمار فخصص لهم مبالغ ضئيلة.

أما برنامج تحديث وتوسيع الخدمات العامة فخصصت لها الجهات الوصية قيمة 203.9 مليار دينار جزائري أي 4.8% من إجمالي البرنامج، وذلك قصد تطوير الخدمات في مختلف القطاعات كقطاع العدالة، المالية، التجارة...الخ.

كما مثل برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال 1.1% من البرنامج الكلي.

كنتيجة نلاحظ بأن هذا البرنامج ركز على مجالين أساسيين وهما تحسين الظروف المعيشية للسكان وبالتالي الاهتمام برأس المال البشري، وكذا مجال تطوير المنشآت الأساسية باعتباره الركيزة الرئيسية لأي نشاط اقتصادي، فللقراءة المتأنية والفاحصة لحصيلة إنجازات نتائج برنامج الإنعاش الوطني خلال الفترة (2001- 2004)، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005- 2009) تؤكد أن مقاربة تنويع بنية الاقتصاد الجزائري لم يطرأ عليها أي تغيير، وأن الثروة البترولية والغازية للجزائر حصريا تمكنها من مراكمة مبالغ هامة، تحقق التوازن في مؤشرات الاقتصاد الكلي مقارنة بكثير من الدول الأخرى، والملاحظ كذلك بأن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 في محتواه لا يختلف عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004، حيث كلا البرنامجين أعطوا الأولوية إلى قطاع المنشآت الأساسية وكذا الاهتمام برأس المال البشري، وهاذين القطاعين مهمين جدا في تحفيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)

Programme de Consolidation de la Croissance Economique -PCCE

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الديناميكية التنموية بالبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي حسب ما رأينا تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز، لا تزال الدولة مصرة على انتهاج هذا

النمط من البرامج الضخمة في سبيل مواصلة التنمية من خلال وضع خطة خماسية أخرى تتضمن الاستثمارات العمومية للفترة 2010- 2014 وحجمها 21214 مليار دينار جزائري وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه 9700 مليار دينار جزائري.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري.

أولا: أهدافه

تعكس قيمة الاستثمارات العمومية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 21,214 مليار دينار إرادة السلطات العمومية في المحافظة على هذه الدينامكية الخاصة التي تشمل جميع قطاعات النشاط خاصة بالنسبة لمنشات الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة وبعدا، ولعل من بين أهداف هذا البرنامج الخماسي يمكن ذكر ما يلي: [1]

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي.

- تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.

- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.

- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.

- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.

- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.

- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

- التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتهما.

ثانيا: مضمونه

تم تقسيم البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية تتمثل أساسا في قطاع التنمية المحلية والبشرية محافظا تقريبا على نفس النسبة التي تحصل عليها في برنامج دعم النمو، يليه قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بنسبة 38.52%، ثم قطاع الصناعة، الفلاحة والصيد البحري بنسبة 16.05% والتوزيع القطاعي للبرامج

[1]- المخطط الخماسي 2010- 2014، **بيان إجتماع مجلس الوزراء**، الجزائر، 2010، http://algerianembassy- saudi.com/PDF/quint.pdf، 23:44، 13-05-2017

السابقة يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي ومستويات البطالة بشكل مباشر،حيث يوضح الجدول الموالي توزيع ميزانية البرنامج على القطاعات.

الجدول(3-3): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2010- 2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة	النسبة المئوية
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**9903**	**%42.45**
- السكن	3700	
- التربية والتعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وخدمات الإدارة العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**8400**	**%38.52**
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمومية	500	
3- برنامج دعم الهيئة الاقتصادية:	**3500**	**%16.05**
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المخطط الخماسي 2010- 2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر 2010،
http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

يوضح الجدول أعلاه أن مخطط توطيد النمو قد ركز على قطاع التنمية المحلية والبشرية حيث استفاد القطاع بمبلغ 9903 مليار دينار جزائري والذي يمثل أعلى نسبة من إجمالي البرنامج المقدرة بـ 45.42%، في حين رصد لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية ما يقدر ب 8400 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 38.52% من إجمالي البرنامج، في حين خصص للقطاعات الإنتاجية الممثلة في الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل مبلغ 3500 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل نسبة16.05% من إجمالي البرنامج.

ويدل هذا التوزيع القطاعي أن الحكومة تركز على تنمية رأس المال البشري وكذا البنية التحتية أكثر من القطاعات الأخرى والذي يعكس رغبتها في التأثير في هذين القطاعين لاستهداف نمو اقتصادي وتنمية مستدامة على المستوى الاستراتيجي. [1]

ويدل هذا التوزيع القطاعي على أن الحكومة تركز على تنمية رأس المال البشري وكذا البنية التحتية أكثر من القطاعات الأخرى والذي يعكس رغبتها في التأثير في هذين القطاعين لاستهداف نمو اقتصادي وتنمية مستدامة على المستوى الاستراتيجي.

✓ **قطاع التنمية المحلية والبشرية**

يخصص برنامج توطيد النمو 2010- 2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

- مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

✓ **قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية**

يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب من 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية بالتركيز على:

- أكثر من 3100 مليار دينار جزائري موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

[1]- المخطط الخماسي ، مرجع سابق.

– أكثر من 2800 مليار 2800 مليار دينار جزائري مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (من خلال تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

– ما يقارب 500 مليار دينار جزائري لتهيئة الإقليم والبيئة.

– وما يقارب 1800 مليار دينار جزائري لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل. [1]

✓ **قطاع التنمية الاقتصادية**

يخصص برنامج توطيد النمو 2010– 2014 أكثر من 1500 مليار دينار جزائري لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

– أكثر من 1000 مليار دينار جزائري يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2009.

– وما يقارب 150 مليار دينار جزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دينار جزائري لنفس الغرض.

ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دينار جزائري من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دينار جزائري من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، وذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص برنامج توطيد النمو 2010– 2014 مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

[1]- المخطط الخماسي، مرجع سابق.

إن التوجهات التنموية البارزة من خلال المبالغ الضخمة المرصودة خلال برنامج توطيد النمو 2010- 2014، والتي حسب توزيعها القطاعي تمثل انطلاقة تنموية يعول عليها إذا ما أثبتت السياسة الإنفاقية الاستثمارية فعاليتها من خلال الوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية المخطط لها.

المبحث الثاني: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990- 2015

المطلب الأول: هندسة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة وفق منظور اقتصادي

في إطار الميزانية العامة تحظى النفقات العامة بأهمية كبيرة أشار إليها المشرع الجزائري باعتبارها الوثيقة التي تقدر للسنة الم الية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ، ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها، وتتشكل الميزانية العامة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية. كما اعتبر أن النفقات العامة هي "أعباء" ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية ، كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح.

غرار دول العالم التي تصنف نفقاتها العامة تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، ولما لذلك من أهمية بالغة فان الجزائر وكغيرها من هذه الدول تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف.

ويتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى [1]، وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك صراحة بأن النفقات (الأعباء) الدائمة للدولة تشتمل: [2]

- نفقات التسيير
- نفقات التجهيز (الاستثمار)

بحيث أن كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة، تعتبر من قبيل نفقات التسيير، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة وكذلك بهدف تكوين رأس المال فإن هذه النفقات هي من قبيل نفقات التجهيز.[3]

---

[1]- زغدود علي، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 31

[2]– المادة رقم (23) من القانون 84/ 17 المؤرخ 07/07/ 1984 المتعلق بقوانين المالية.

[3]– بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 193

أولا: نفقات التسيير(ميزانية التسيير) نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية ومستمرة وضمانا للسير الحسن لأجهزة الدولة فهي نفقات على الأجور، صيانة العتاد، المعدات والأدوات...الخ، ولها تقسيم خاص: [1]

1- تقسيم ميزانية التسيير حسب الوزارات

وتقسم نفقات التسيير بدورها حسب الوزارات، فكل وزارة تعطى لها الاعتمادات الخاصة بها، كما أن كل وزارة لها تقسيم خاص بها وفق"عناوين" وكل عنوان بدوره ينقسم إلى "أقسام"، وذلك انطلاقا من التشريع المعمول به بحيث تقوم كل وزارة بتقدير النفقات الخاصة بها استنادا إلى الالتزامات المادية المتكررة كالأجور والتكاليف الاجتماعية، والمصاريف وأدوات التسيير، وأشغال الصيانة وإعانات التسيير المختلفة.

وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية كما هو موضح في المثال الموالي والخاصة بميزانية التسيير لسنة 2014 بحيث تظهر الدوائر الوزارية والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل أما التكاليف المشتركة التي تظهر في الملحق رقم (01) هي نفقات مشتركة ما بين الوزارات.

2- تقسيم نفقات التسيير حسب كل دائرة وزارية

بعد توزيع الاعتمادات بنسب مختلفة حسب الحاجة لكل وزارة، يتم توزيع كل اعتماد خاص بكل وزارة وفق تنظيم معين، بحيث يتم توزيع هذه النفقات حسب "العناوين" و"الأقسام" و"الفصول" و"المواد" و"الفقرات" وذلك وفق ما هو مبين في الشكل البياني الموالي:

[1]- بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 194

الشكل(3-1): مدونة ميزانية التسيير

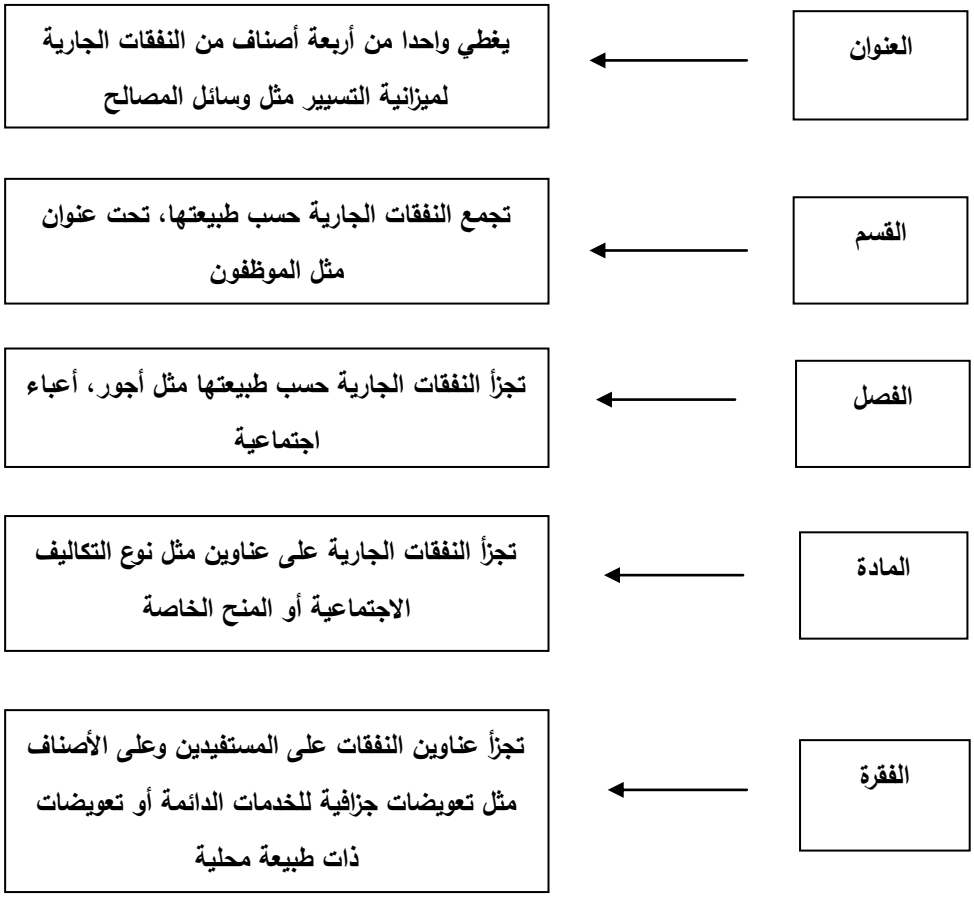

المصدر: لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 57

ففيما يخص العناوين فقد تم توضيحها قانونيا وهي أربعة عناوين تتمثل فيما يلي: [1]

- ✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة.
- ✓ تخصيصات السلطات العمومية.
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- ✓ التدخلات العمومية.

وكل عنوان من هذه العناوين يتم تقسيمه إلى أقسام ولكن ليست ثابتة في كل الوزارات بل متغيرة حسب كل وزارة كما يلي: [2]

العنوان الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة

- ✓ القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

[1]- المادة (24) من القانون 84/ 17، مرجع سابق.

[2]- لعمارة جمال، لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 53

- ✓ القسم الثاني: دين داخلي، الديون العامة (فوائد سندات الخزينة).
- ✓ القسم الثالث: دين خارجي.
- ✓ القسم الرابع: ضمانات.
- ✓ القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات.

العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

هذا العنوان غير مقسم إلى أقسام وإنما يحتوي على نفقات المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الوطني الشعبي، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية).

العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

ينقسم هذا العنوان إلى الأقسام التالية:

- ✓ القسم الأول: الموظفون – مرتبات العمال
- ✓ القسم الثاني: الموظفون – المعاشات والمنح
- ✓ القسم الثالث: الموظفون – التكاليف الاجتماعية
- ✓ القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح
- ✓ القسم الخامس: أشغال الصيانة
- ✓ القسم السادس: إعانات التسيير
- ✓ القسم السابع: مصاريف مختلفة

العنوان الرابع: التدخلات العمومية

يتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

- ✓ القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)
- ✓ القسم الثاني: النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)
- ✓ القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية)
- ✓ القسم الرابع: النشاط الاقتصادي – التشجيعات والتدخلات (إعانات اقتصادية)
- ✓ القسم الخامس: النشاط الاقتصادي – إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية)
- ✓ القسم السادس: النشاط الاجتماعي – المساعدة والتضامن

- ✓ القسم السابع: النشاط الاجتماعي – الاحتياط (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات، القيام بإجراءات لحماية الصحة)

ثانيا: نفقات التجهيز (ميزانية التجهيز)

ميزانية التجهيز أو الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن. [1]

كما أن نفقات ميزانية التجهيز يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتصنيفها الذي هو عبارة عن مشاريع ذات طابع اقتادي موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية ممولة من طرف الخزينة العمومية. [2]

تقسم ميزانية التجهيز بدورها حسب "العناوين" و"القطاعات" و"القطاعات الفرعية" والفصول" و"المواد".

1- تقسيم ميزانية التجهيز حسب العناوين

لقد نص المشرع الجزائري على أن تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار وفق ثلاث أبواب (عناوين) وهي: [3]

- ✓ الإعانات المنفذة من قبل الدولة.
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- ✓ النفقات الأخرى بالرأسمال.

2- تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات

يحدد التوزيع بين القطاعات للإعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بعنوان الجدول (ج) ويتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية وذلك ما يوضحه الجدول الموالي الخاص بميزانية التجهيز لسنة 2014 بحيث تظهر القطاعات والإعتمادات المخصصة لها بالمقابل.

3- تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد

وبدورها تقسم القطاعات الموضحة في الجدول أعلاه إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد مرفوقة كلها بالإعتمادات المخصصة لها.

---

[1]- لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 58

[2]- محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 68

[3]- المادة (35) من القانون 84/ 17، مرجع سابق

الشكل(3-2): تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد

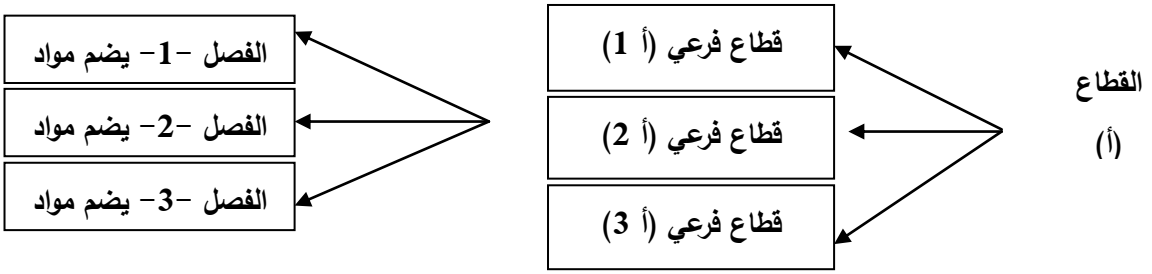

المصدر: بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف- دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2015، ص 199

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري

نحاول من خلال هذا المطلب تحليل التطور الإجمالي الذي عرفته النفقات العامة خلال الفترة (1990-2015)، وسيتم بعد ذلك التمييز بين تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال نفس الفترة.

أولا: تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة (1990- 2015)

عرف معدل نمو الإنفاق العام تصاعدا كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة بالجزائر إذ تبنت الدولة الجزائرية سياسة إنفاقية توسعية، الأمر الذي يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول(3-4): تطور إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1990- 2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نسبة نمو النفقات العامة
1990	136.5	%9.6
1991	212.1	%55.4
1992	420.1	%98.1
1993	476.6	%13.4
1994	566.3	%18.8
1995	759.6	%34.1
1996	724.6	%-4.6
1997	845.1	%16.6
1998	875.7	%3.6
1999	961.6	%9.8
2000	1178.1	%22.5
2001	1321.1	%12.1
2002	1550,6	%17.4
2003	1639,7	%5.7
2004	1832,5	%15.2
2005	2052.2	%8.6
2006	2428,5	%19.5
2007	3108,5	%26.7
2008	4191.7	%34.8
2009	4214,4	%1.3
2010	4466.9	%5.2
2011	5731.4	%28.3
2012	7058,2	%22.5
2013	6635,2	%-5.9
2014	7153.0	%7.8
2015	7 656,3	%9.4

Source : Banque d'Algérie ,Rapport annuel 2000, 2003, 2005, 2008,2012, 2014

تميزت الفترة 1990 إلى 1999 بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولي، ولكن هذا لم يكن عائق أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 136.5 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 212.1 مليار دينار جزائري سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى 55.4% لترتفع سنة 1995 إلى 759.6 مليار دينار جزائري بنسبة زيادة قدرت بـ 34.1% وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى أقل من 10 دولار إبان الأزمة البترولية سنة 1986 ، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة)، وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة للأسباب التالية:

- الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية.
- ضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال.
- انتشار الفساد في القطاع العام.

كما تم تخصيص مبالغ ضخمة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية والتي انتقلت من 76 مليار دينار جزائري سنة 1994 إلى 124.4 مليار دينار جزائري سنة 1996 كلها مولت من النفقات العامة للدولة، وهذا ما تؤكده نسبة الزيادة المعتبرة للنفقات التي قدرت بـ 34.1% سنة 1995 ولكن بالتدقيق في نسب الزيادة التي عرفت انخفاضا منذ سنة 1995 إلى غاية 1998 يرجعه بعض الاقتصاديين إلى آثار الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

كما تميزت الفترة 2000- 2015، بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه الذي يتبين منه أن النفقات في الجزائر متزايدة كأي دولة، فمثلا نلاحظ أن نسبة زيادة النفقات الإجمالية بين سنة 2000 و2004 قدرت بـ 72.9%، حيث سنة 2000 بلغت 1178.1 مليار دينار جزائري، مقارنة بـ 2004 والتي بلغت 1832,5 مليار دينار جزائري، وهذا نتيجة الارتفاع في أسعار البترول بحيث ارتفع سعر برميل النفط إلى 27.5 دولار أمريكي سنة 2000، مقارنة بسنة 1999 والذي كان يساوي 17.5 دولار أمريكي، وصولا إلى 38.27 دولار أمريكي سنة 2004 وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة، بالإضافة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006 حيث ساهم في رفع وتيرة الإنفاق العام من 1178.1 مليار دينار جزائري إلى 2428,5 مليار دينار جزائري سنة 2006، كما نلاحظ أن

نسبة الزيادة من سنة 2006 إلى سنة 2007 قدرت بـ26.7% وهذا كان نتيجة لسياسة إنعاش النشاط الاقتصادي من خلال مختلف برامج الإنفاق العام التي طبقتها الجزائر مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار البترول.

وقد قدرت كذلك النفقات العامة الإجمالية سنة 2010 بقيمة 4466.9 مليار دينار جزائري، مقابل 4214,4 مليار دينار جزائري في 2009 أي بزيادة تساوي 5.2% بعد شبه استقرار في 2009، كما بلغت النفقات العامة سنة 2011 ما يقارب 5731.4 مليار دينار جزائري بنسبة زيادة تقارب 28.3%، في سنة 2013 بلغت النفقات الإجمالية 6635.2 مليار دينار جزائري أي بانخفاض يساوي 5.9-%، وفي سنة 2014 بلغت مستوى 7153.0 مليار دينار جزائري تساوي 7.8%، ولتستقر عند نسبة زيادة 9.6% سنة 2015. [1]

ثانيا: تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990- 2015)

سيتم استعراض تطور الحجم المطلق لنفقات التسيير والتجهيز وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنة 1990 و2015.

[1] - Banque d'Algérie ,Rapport annuel 2000, 2003, 2005, 2008,2012, 2014

الجدول(3-5): تطور نفقات التسيير والتجهيز (1990- 2015)

السنوات	نفقات التسيير	معدل النمو السنوي لنفقات التسيير	نفقات التجهيز	معدل النمو السنوي لنفقات التجهيز
1990	88.8	%10.7	47.7	%7.7
1991	153.8	%73.2	58.3	%22.2
1992	276.1	%79.5	144	%14.7
1993	291.4	%5.5	185.2	%28.6
1994	330.4	%13.4	235.9	%27.4
1995	473.9	%43.5	285.9	%21.2
1996	550.5	%16.2	174.01	%-39.1
1997	643.5	%16.9	201.6	%15.9
1998	663.8	%3.2	211.8	%5.1
1999	774.6	%16.7	186.9	%-11.8
2000	856.2	%10.5	321.9	%27.2
2001	963.6	%12.5	357.4	%11.0
2002	1097.7	%13.9	452.9	%26.7
2003	1122.8	%2.3	516.5	%14.0
2004	1250.9	%11.4	638.0	%23.5
2005	1245.1	%-0.5	806.9	%26.5
2006	1436.3	%15.5	1015.1	%25.8
2007	1647.0	%16.4	1434.6	%41.3
2008	2217	%32.5	1973.2	%37.5
2009	2300	%3.7	1946.3	%-1.4
2010	2659.1	%15.6	1807.8	%-7.1
2011	3797.2	%42.8	1934.5	%7.0
2012	4691.3	%23.5	2363.0	%22.2
2013	4156.6	%-11.4	1887,8	%-17
2014	4542.4	%9.3	2611.0	%32.3
2015	4 617	%2.7	3039,3	%21.5

Source : Banque d'Algérie ,Rapport annuel 2000, 2003, 2005, 2008,2012, 2014

كان معدل النمو السنوي لنفقات التسيير للفترة 1990- 1999 مقدر بـ 29.78% في المتوسط، أما معدل النمو السنوي لنفقات التسيير أيضا للفترة 1990- 2011 قدر بـ 21.18%، بالمقابل فإن نفقات التجهيز التي تتأثر كثيرا بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة وبالتحديد الإيرادات البترولية، عرفت معدل نمو سنوي للفترة 1990- 1999 ما نسبته 24.05%، في حين استقر هذا المعدل عند 23.51% في المتوسط للفترة 1990- 2011، وهذا راجع للبرامج الاستثمارية المسطرة ضمن البرنامج التنموية.

ومنه فقد أدى التحسن في الوضعية المالية للجزائر في بداية الألفية الثالثة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إلى تحول جذري في سياسة الإنفاق العام، حيث اتبعت الجزائر سياسة انفاقية توسعية قصد الخروج من التبعات السلبية للإصلاحات الاقتصادية، وبذلك ارتفع حجم النفقات العامة بشقيه الجاري (نفقات التسيير) والاستثماري (نفقات التجهيز)، إلا أن ما يميز سياسة الإنفاق العام في الفترة 2000- 2008 الارتفاع الكبير في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير حيث كانت نسبتها سنة 2000 تقدر بـ 27.2% لتصل إلى 37.5% سنة 2008، وهذه الزيادة المعتبرة في نفقات التجهيز كانت نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001- 2009)، حيث ركزت الجزائر في هذه الفترة على استثمار عائدات البترول المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات، حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري والسكن والتعليم والكهرباء الريفية، الغاز...إلخ.

وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة، وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق – غرب...إلخ، وارتفاع نفقات التجهيز لا يعني في هذه الفترة انخفاض نفقات التسيير، فهذه الأخيرة شهدت ارتفاعا وملحوظا وهذا ما يعكسه معدل نموها خلال هذه الفترة.

أما خلال الفترة 2008- 2012 عادت نسبة نفقات التسيير إلى الارتفاع مقارنة بنفقات التجهيز، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع نفقات الأجور والرواتب نتيجة الاحتجاجات والإضرابات التي قامت بها مختلف النقابات العمالية، وبالتالي ارتفعت نفقات التسيير بمعدلات عالية ما أدى إلى ارتفاع نسبتها إلى النفقات العامة.

كما نلاحظ انخفاض قدره 11.4-% و17-% في سنة 2013 بالنسبة لنفقات التسيير والتجهيز على التوالي، ونتج هذا الانخفاض في نفقات التسيير أساسا عن الانخفاض في التحويلات الجارية وبقدر أقل إلى انخفاض نفقات المستخدمين، ويفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور، أما انخفاض نفقات التجهيز كان بسبب نفقات قطاع السكن، عادت

نفقات التجهيز للارتفاع من جديد في سنة 2014 واستمرت في ارتفاعها في سنة 2015، لتبلغ 3039,3 مليار دينار جزائري. (1)

[1] -Banque d'Algérie ,Rapport annuel 2000, 2003, 2005, 2008,2012, 2014,2015

المبحث الثالث: دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 2015

تهدف كل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي ويعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية لدى أي اقتصاد، حيث تسعى الدولة من خلال تنفيذ برامج الإنفاق العام إلى الرفع من الطاقات الإنتاجية في جل المجالات الاقتصادية بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يمثل أهم مؤشر لقياس ومتابعة النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)

الفرع الأول: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2009)

بات من المعروف وانطلاقا من التحليل الكينزي أن للإنفاق العمومي أثر إيجابي على نمو الناتج المحلي ومن هذا المنطلق ستقوم الدراسة على تحليل أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2009 من خلال النتائج المحققة خلال نفس الفترة لإنتاجية المال العام عن طريق تحليل معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

- **تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2001- 2009)**

الجدول(3-6): تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة (2001-2009)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	معدل النمو خارج المحروقات %	معدل النمو في قطاع المحروقات %
2001	2.6	5.0	-1.6
2002	4.7	5.2	3.7
2003	6.9	5.9	8.8
2004	5.2	6.2	3.3
2005	5.1	4.7	5.8
2006	2.0	5.6	-2.5
2007	3.0	6.3	-0.9
2008	2.4	6.1	-2.3
2009	1.4	5.2	-7.8
المعدل المتوسط	3.7	5.57	0.72

Source : Banque d'Algérie ,Rapport annuel 2001, 2003, 2005, 2007, 2009

عرف النمو الاقتصادي معدلات أحسن منذ سنة 2001 أين بلغ 2.6% ليسجل أقصى معدل له 6.9% سنة 2003 متزامنا مع تحسن معدل نمو قطاع المحروقات أين بلغت معدل 8.8% والذي يفسر بالارتفاع الملحوظ لأسعار النفط، لتعاود الانخفاض بشكل ملحوظ سنة 2006 أين بلغ معدل النمو 2% نتيجة التراجع الحاد الذي عرفه قطاع المحروقات بنسبة 2.5-% خلال نفس السنة، حيث أن مؤشر هذا القطاع قد سجل معدلات نمو سلبية في تحسن بعد 2006 ما ترك أثره على معدل النمو الاقتصادي، الذي عرف معدلات نمو جد متواضعة.

وخلال نفس فترة الدراسة عرفت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تحسن، إلا أن تأثير قطاع المحروقات كان واضح على معدل النمو الاقتصادي الذي سجل في المتوسط معدل 3.7% والذي لم يبتعد كثيرا عن المتوقع تحقيقه بعد تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

1. **قطاع المحروقات:** قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة محل الدراسة بـ 39.14% مما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما تبينه معطيات الجدول أعلاه حيث أدى انخفاض

معدل نمو القطاع خلال سنوات 2006، 2008، 2009 إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة "2000- 2004" التي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات مما يعني أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

2. **قطاع الخدمات:** يمثل قطاع الخدمات ثاني أكبر مساهمة في الناتج المحلي بعد قطاع المحروقات بلغت نسبة 31.28% سنة 2009 وهي نسبة مهمة تؤكد على أهمية القطاع في جلب القيمة المضافة، بمتوسط معدل نمو 6.3% ساهم في نموها السريع برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو عن طريق تطويره للخدمة العمومية وتحديثها، حيث ظهر جليا أثر رفع الإنفاق الحكومي في تنشيط القطاع من خلال انفتاحه على الأسواق الدولية وتحرير التبادل التجاري وتنميته، الأمر الذي ساهم في تحسين معدلات نمو قطاع الخدمات.
3. **قطاع الفلاحة:** إن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفا إذا ما قورن بكل من قطاعي المحروقات والخدمات حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج 8.25% في فترة الدراسة كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي سنة 2008 سجل هذا القطاع نسبة نمو سالبة قدرت بـ 5.3-% بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال نفس السنة، وفي سنة 2009 سجل القطاع نسبة نمو هامة قدرت بـ 6.0% نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال نفس السنة.
4. **قطاع الأشغال العمومية والبناء:** يعتبر هذا القطاع فعال كونه يساهم بشكل واسع في نمو الناتج المحلي بالإضافة لمساهمته في زيادة حجم العمالة، حيث تميز قطاع الأشغال العمومية والبناء بنمو ملحوظ من خلال تحقيقه لمعدلات نمو مرضية مقارنة بباقي المعدلات القطاعية الأخرى، حيث سجل متوسط معدل نمو 8%، ويرجع ذلك كونه استولى على اهتمام الدولة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حيث حصد حوالي 1913.6 مليار دينار جزائري في شكل مشاريع مدرجة ضمن برامج هياكل قاعدية ومنشآت أساسية وهذا ما يعكس أداء القطاع طول الفترة 2001- 2009، من حيث مساهمته في الناتج باستثناء سنة 2003 التي عرفت تراجع بمعدل 5.5% ويعود ذلك إلى زلزال 21 ماي 2003 الذي عطل نمو القطاع خلال تلك الفترة.
5. **قطاع الصناعة:** يعتبر القطاع الصناعي المحرك الأساسي للنمو ومصدر تحفيز لباقي القطاعات الأخرى إلا أن هذا القطاع عرف معدلات نمو جد متواضعة تراوحت بين 1.5% و2.9% خلال فترة

دعم النمو 2001- 2004، في حين تبرز مساهمة القطاع الخاص أكثر على حساب القطاع العام كنتيجة فتح الدول المجال للقطاع الخاص، ويرجع ذلك لعدم إعطاء الدولة الأهمية البالغة لدفع وتحسين هذا القطاع الهام عن طريق دعم المؤسسات الصناعية العمومية التي شهدت حالات إفلاس كثيرة وتأخر في دخول معركة المنافسة، ما يشير إلى صعوبة تدارك الحكومة لمتطلبات السوق.

لتعرف معدلات نمو قطاع الصناعة تحسن في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 لتسجيل أقصى معدل لها 4.7% سنة 2009، كنتيجة لتحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية بقطاع الطاقة والمياه والصناعات الإستخراجية والبناء إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بحجم الإنفاق العام الموجه للقطاع، حيث تم تغطية النقص الحاصل في إنتاج المؤسسات الصناعية العمومية وتدهور القطاع برفع فاتورة الواردات، حيث مازال هذا القطاع يعرف تأخر في مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

حيث تبقى النتائج المحققة متواضعة بالمقارنة مع حجم الأموال الموظفة ويبقى تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2009 ضعيفا نسبيا، باعتبار قطاع المحروقات المساهم الأول في الناتج الداخلي الخام غير مستقر ويرتكز على عوامل خارجية ناتجة عن التغير في أسعار النفط، بينما عرفت باقي القطاعات نسب نمو جد متواضعة ومتذبذبة باستثناء قطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات عرفا استجابة مرضية لمضاعف الإنفاق العام.

الفرع الثاني: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 على النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد باشرت الحكومة الجزائرية برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة مواصلة استخدامها أوجه الإنفاق المختلفة ولتقييم مدى فعالية هذه السياسة المتبعة وتتبع آثارها لابد من تحليل معدلات النمو الاقتصادي المحققة وأبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في أدائه.

- **تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010- 2014**

الجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010- 2014

الجدول(3-7): تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010- 2014

الوحدة: نسبة مئوية

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.4	2.4	3.3	2.8	3.8
معدل نمو قطاع المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-0.6
معدل نمو قطاعات خارج المحروقات	6	6.1	7.1	7.1	5.6
الصناعة خارج المحروقات	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
البناء والأشغال العمومية	6.6	5.2	8.2	6.6	6.8
الخدمات خارج الإيرادات العامة	7.3	7.1	6.4	7.8	8.0
خدمات الإدارة العامة	5.7	5.4	4.2	4	4.4
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.8	2.5

Source : Banque d'Algérie ,Rapport annuel 2010, 2012, 2014

لقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسن بداية سنة 2010 حيث أنه انتقل من 1.4% سنة 2009 إلى معدل نمو 3.6% سنة 2010 ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014، حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 0.6-% في حين يبقى معدل النمو خارج قطاع المحروقات متمسكا بنفس المستوى الذي سجله خلال الفترة السابقة.

في المقابل يبقى قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات يشكلان أكبر مساهمة حيث كانت مساهمة قطاع خدمات الإدارة العامة بـ 25.2% من PIB سنة 2014 وقطاع الأشغال العمومية بـ 10.8% من PIB حيث يرتبط انتعاش هذين القطاعين بحجم إنفاق الدولة الذي كان سبب وراء تحسن معدلات نمو القطاعين، في

حين تظهر سيطرة قطاع المحروقات دون منازع بنسبة تتراوح بين 27% إلى 35% من PIB بالرغم من التراجع الذي عرفه هذا القطاع، بينما يبقى أداء قطاع الصناعة ضعيف رغم الجهود المبذولة حيث يساهم القطاع بنسبة تقارب 5% فقط وهي نسبة بعيدة عن الأهداف المسيطرة ناهيك عن قطاع الفلاحة الذي لا يزال يعرف تذبذبات حيث تأثير هذا القطاع ضعيف على معدل النمو الاقتصادي تتراوح مساهمته بين 8% إلى 10% من PIB بالرغم من المبالغ الضخمة التي وجهت للقطاع في سبيل تطوير القطاع كون أن إنتاجية هذا القطاع تتأثر بالتقلبات المناخية وحجم المغياثية.

المطلب الثاني: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 2015

هذا المطلب بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة حيث سنحاول من خلاله دراسة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر بناء على أدوات وأساليب إحصائية.

الفرع الأول: المفهوم العام للطريقة الإحصائية المعتمدة

أولا: ماهية النموذج الاقتصادي

1. تعريف النموذج

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تربط بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي يعبر عنها في صورة معادلات تشرح العلاقة بين هذه المتغيرات. [1]

فالنموذج هو تقديم أو عرض مبسط وعام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها، فهو أداة يستعملها الباحث من أجل فهم وتفسير الظواهر أولا، ثم التمكن من تقديرها والحصول على توقعات بتطورها في المستقبل. [2]

2. مراحل بناء النموذج

يمكن تقسيم مراحل بناء النموذج إلى أربع مراحل رئيسية هي؛ تعيين النموذج، تقدير معلمات النموذج، تقييم المقدرات، تقييم القدرة التنبؤية للنموذج. [3]

أ -تعيين النموذج

يقصد بتوصيف النموذج أن يتم تحديد الظاهرة المراد دراستها ومن ثم تحديد المتغيرات أو العوامل التي تساعد على تفسير سلوك هذه الظاهرة ووضع الفرضيات المفسرة للظاهرة، ويتم التعبير عن هذه المتغيرات والعلاقات في صورة رياضية، لذا نجد أن هذه المرحلة تنطوي على خطوات عدة أهمها:

---

[1]- عناني محمد عبد السميع، **التحليل القياسي و الإحصائي للعلاقات الاقتصادية** ، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 43.

[2]- مكيد علي، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 9.

[3]- ابراهيم نعمة الله نجيب، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 14.

- تحديد متغيرات النموذج سواء المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة (المفسرة) من واقع النظرية الاقتصادية وأي معلومات من الظاهرة.
- تحديد عدد العلاقات الداخلة في النموذج.
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج من حيث عدد المعادلات التي يحتوي عليها وكونها خطية أو غير خطية. [1]
- يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها. [2]

ب تقدير معلمات النموذج

ويتم في هذه المرحلة القياس والتقدير بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، وتعد هذه المرحلة فنية بحتة تعتمد أساسا على البيانات الواقعية التي تم جمعها عن المتغيرات، وعلى طرق وأساليب الاقتصاد القياسي، وتنطوي على عدة خطوات[3]، أهمها:

✓ **تجميع البيانات**

لا بد من تجميع البيانات التي تستخدم في تقدير معلمات النموذج وهذه البيانات تختلف حسب الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة حيث نجد عدة أنواع من البيانات: [4]

- **بيانات السلاسل الزمنية:** تحتوي بيانات السلسلة الزمنية على مجموعة من المشاهدات تصف بها سلوك متغير اقتصادي في فترات زمنية متتالية كبيانات الدخل القومي وقد تكون هذه المشاهدات (سنوية، موسمية، شهرية..)
- **بيانات مقطعية:** توضح هذه البيانات المقطعية القياسات التي يأخذها متغير بالنسبة لمفردات عينة ما عند نقطة زمنية معينة مثل الدخل القومي لمجموعة من دول العالم في سنة معينة.
- **بيانات سلسلة مقطعية:** وهي التي تحتوي على دمج بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية على سبيل المثال دراسة الدخل القومي لمجموعة دول العالم لفترات زمنية معينة.

---

[1]– داود حسام على، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 22.

[2]– عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002، ص 16.

[3]– داود حسام على، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص 22.

[4]– ابراهيم نعمة الله نجيب، مرجع سابق، ص 23.

- **بيانات هندسية:** مثل البيانات المتعلقة بالمتطلبات الفنية عن طريق الإنتاج مثل (دوال الإنتاج).
- **بيانات مرفقيه:** وهي تتعلق بالتنظيمات الإدارية والتشريعية السائدة وهذه نحتاجها عند دراستنا للنظم الضريبية.
- **بيانات أخرى:** هذه البيانات لا يمكن قياسها كميا مثل المتغيرات الصورية (الصماء) حيث تأخذ قيما عددية عادة ما تكون صفر أو واحد.

✓ **اختيار طريقة القياس الملائمة:** أهم الطرق القياسية المستخدمة في قياس العلاقات الاقتصادية هي: [1]

- **طرق المعادلة الواحدة:** تستعمل هذه الطرق لتقدير كل معادلة على حدى ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة الصيغ المختصرة وغيرها.
- **طرق المعادلة الآنية (المتعددة):** يشير نموذج المعادلات الآنية إلى الحالة التي يكون فيها متغير تابع في معادلة أو أكثر هو متغير مفسر في معادلة أخرى من النموذج، ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وطريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل وغيرها.

ويتم اختيار الطريقة المناسبة للتقدير على عدة عوامل أهمها: [2]

- طبيعة العلاقة بين المتغيرات.
- خصائص المقدرات المتحصل عليها من كل طريقة من طرق التقدير وتوافر الفروض الخاصة بكل طريقة.
- بساطة الطريقة من حيث العمليات الحسابية اللازمة.
- الوقت والتكاليف اللازمين لتقدير معلمات النموذج.

ج تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج

بعد أن ينهي الباحث تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية، تبدأ مرحلة تقييم هذه القيم المقدرة بمعنى تحديد ما إذا كانت هذه التقديرات ذات مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية ويطلق عليها اختبارات الدرجة الأولى فضلا عن توافر شروط المتبعة في القياس (أي مدى قبولها في ضوء معايير الاقتصاد القياسي، أي اختبارات الدرجة الثانية). [3]

- **المعايير الاقتصادية:** وهذه نستمدها من النظرية الاقتصادية وهي تتعلق بإشارات ومقادير المعلمات المقدرة والتي تحدد العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية. [4]

---

[1] - عطية عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 23.

[2] - عناني محمد عبد السميع، مرجع سابق، ص 28.

[3] - داود حسام على، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص 22.

[4]- ابراهيم نعمة الله نجيب، مرجع سابق، ص 26، ص 28.

- **المعايير الإحصائية** (اختبارات الرتبة الأولى): تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية. [1]
- **المعايير القياسية** (اختبارات الرتبة الثانية): هذه المعايير تضعها نظرية الاقتصاد القياسي للتحقق من تحقق الافتراضات الخاصة بالطريقة القياسية المستخدمة، فمثلا يجب التأكد من أن جميع المتغيرات العشوائية الداخلة في النموذج لا ترتبط ببعضها البعض، ولاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي نستخدم إحصاء يعرف باسم اختبار دربن– واتسون "Durben-Watson test (d)" ويستخدم كمعيار لتقييم نتائج التقديرات.

د -تقييم النموذج

يجب أن تكون التنبؤات القياسية مستندة على أسس علمية وذات معنوية عالية تتيح للاقتصادي استخدامها بدون تردد أو خوف من صحة التنبؤات المشتقة منه، فعلى النموذج أن يكون قد أختبر بشكل دقيق، فقد يحدث أن تكون المقدرة التفسيرية مقاسة بمعامل التحديد مرتفعة، وأن معلمات النموذج قد يكون لها معنوية إحصائية كبيرة إلا أن مقدرة النموذج على التنبؤ قد تكون محدودة.

ويعود سبب ذلك إلى احتمال حدوث تغيرات مفاجئة لم تكن في الحسبان، وعلى العكس قد لا تكون المقدرة التفسيرية عالية لكن قدرة النموذج على التنبؤ كبيرة، ويعود ذلك إلى طبيعة النموذج ومتغيراته والفحوصات أو الاختبارات التي أجريت عليه قبل وبعد التوقع. [2]

وسوف نعتمد في دراستنا على نموذج الانحدار البسيط الذي سوف يوضح لنا العلاقة الموجودة بين متغيرين فقط، أحدهما متغير تابع (الناتج الإجمالي الخام) والآخر متغير مستقل (الإنفاق العام).

ثانيا: عموميات حول نموذج الانحدار الخطي البسيط

نموذج الانحدار البسيط هو النموذج الذي يتكون من متغير مستقل واحد، ويكون هذا النموذج خطيا إذا كانت العلاقة بين المؤشرين المدروسين معبر عنها في شكل خط مستقيم، ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر (معادلة منحنى).[3]

1. صياغة النموذج

لا بد من صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطريقة المناسبة ويتطلب ذلك تحديد متغيرات النموذج؛ المتغير التابع Y والمتغير المستقل X وتكون من

---

[1]- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 23.

[2]– السيقو وليد إسماعيل وآخرون، **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي**، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 47.

[3] – مكيد علي، مرجع سابق، ص 17.

الشكل: [1]

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

حيث أن:

$$i = 1,2,\ldots\ldots, n$$

n: عدد المشاهدات.

Y: القيمة الفعلية للمتغير التابع.

X: القيمة الفعلية للمتغير المستقل.

α, β: القيم الفعلية لمعدلات الانحدار.

ε_i : حد الخطأ للمتغير العشوائي.

وعليه يمكن تقسيم العلاقة ($Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i$) إلى جزئين هما:

- **الجزء الأول:** يتمثل في الخط ($\alpha + \beta X_i$) الذي يعرف بالمتغير التوضيحي (المفسر).
- **الجزء الثاني :** فيتمثل بالتأثير العشوائي (ε_i) الذي يمثل المتغيرات غير الموضحة وهي في الواقع انحراف القيم التقديرية عن القيم الحقيقية للمتغير التابع، لذلك يرتبط (ε_i) بعبارة ثابت العوامل الأخرى المستخدمة في النظرية الاقتصادية.

2. فروض النموذج

بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية كطريقة إحصائية قياسية لتقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، فإن هذه الفروض أو الشروط تعتبر شروط أو فروض طريقة المربعات الصغرى، وهذه الفروض الخاصة بشكل التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي وعلاقته بالمتغير التابع Y والمتغير المستقل X، هي: [2]

1- العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل علاقة خطية كما في المعادلة رقم (1)

2- إن القيم المتوقعة للمتغير العشوائي (التوقع الرياضي للأخطاء) تكون مساوية للصفر أي:

$$E(\varepsilon_i) = 0, \forall i = 1 \ldots . n$$

3- تجانس تباين الأخطاء وهو ما يعني أن تبعثرها حول المتوسط ثابت، وتغير عنها رياضيا بالكتابة:

$$\text{var}(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = 6^2, \forall i = 1,\ldots\ldots n.$$

4- لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتبكة على المشاهدات مكونا العينة، وتعبر عنها رياضيا كما يلي:

[1] - داود حسام على، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص63، ص80.

[2] - Ben naceur hassen**, Econometrie**, centred pullication universitaraire, Algerie, 2010, P 5.

$$\forall i \neq j. \quad i, j = 1,..... \quad .... n \qquad \text{cov}\left(\varepsilon_i, \varepsilon_j\right) = E\left(\varepsilon_i, \varepsilon_j\right) = 0.$$

5- لا يوجد إرتباط بين المتغير X_i والخطأ (ε_i) أي أن قيم المتغير العشوائي (ε_i) يكون مستقل عن المتغير المستقل لكل مشاهدة، ويتطلب ذلك أن يكون التباين المشترك (cov) لكل من (ε_i) و Xi معا مساويا للصفر أي:

$$\text{cov}\left(\varepsilon_i, \varepsilon_j\right) = E\left(\varepsilon_i, x_j\right) = 0 \quad \forall i = 1,....., n$$

6- أن المتغير العشوائي (ε_i) يتوزع توزيعا طبيعيا بمتوسط يساوي الصفر وتباين σ_ε^2 أي أن: $\varepsilon_i \sim N\left(0, \sigma_\varepsilon^2\right)$

3. تقدير معلمات النموذج

سنرمز فيما يلي للقيمة المقدرة لـ Y (الحقيقية) بـ $\hat{Y}$ عند سحب عينة مكونة من n ثنائية، يكون التساؤل حول الخط الذي يعبر بكيفية جيدة عن العلاقة $Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i$، ولذلك يجب تقدير المعاملين α, β، فعند تمثيل ثنائيات المشاهدات في بيان يظهر تشتت هذه المشاهدات، يكون الهدف هو البحث عن تعديل يعبر تعبيرا جيدا على العلاقة أعلاه، هناك طرق عدة للتقدير و من أحسنها طريقة المربعات الصغرى.

أ -تقدير المعادلات بطريقة المربعات الصغرى:

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم تقديرية للمعادلات، وهذا عن طريق تصغير مجموع مربعات الأخطاء أي: [1]

$$Min \sum_{i=1}^{n} e_i^2 = Min \sum_{i=1}^{n} \left(Y_i - \hat{\beta} X_i - \hat{\alpha} \right)^2 \quad \text{..... ..... 2}$$

حيث

$\hat{\alpha}$: القيمة المقدرة لـ α

$\hat{\beta}$:القيمة المقدرة لـ β

$e_i = \left(Y_i - \hat{Y}_i \right)$ البواقي .

$\hat{Y}_i$ النموذج المقدر.

Y_i النموذج الإقتصادي النظري.

$$\hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^{n} \left(X_i - \overline{X}\right)\left(Y_i - \overline{Y}\right)}{\sum_{i=1}^{n} \left(X_i - \overline{X}\right)^2}$$

$$\hat{\alpha} = \overline{Y} - \hat{\beta}\,\overline{X}$$

[1] - Ben naceur hassen, op cit, p 115.

ب حساب معامل الإرتباط الخطي(r): [1]

إن هدف تحليل الإرتباط هو قياس قوة أو درجة العلاقة الخطية بين المتغيرين أي معرفة درجة الإرتباط بين المتغيرات (X) و (Y) وهو المحور بين $[+1,-1]$.

وتعطى عبارة معامل الإرتباط (r) على النحو التالي:

$$r = \frac{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \overline{X})(Y_i - \overline{Y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \overline{X})^2 (Y_i - \overline{Y})^2}} = \frac{\mathrm{cov}(X_i, Y_i)}{\sqrt{V(X)V(Y)}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

بحيث

- إذا كان r =1: هناك إرتباط كلي (تام) موجب بين (X)و (Y).
- إذا كان r = -1: هناك إرتباط كلي (تام) سالب بين (X)و (Y).
- إذا كان r = 0: لا يوجد إرتباط بين (X)و (Y).

ج معامل التحديد(R^2): [2]

عند تقدير معاملات نموذج الانحدار يكون من الضروري استخدام معامل التحديد (R^2) هذا المعامل يقيس جودة النموذج، أي يوضح نسبة انحراف قيم (Y) الموضحة في النموذج بالنسبة للانحرافات الكلية، وهو عدد موجب محصور في مجال [1,0] ومعامل التحديد (R^2) هو مربع معامل الارتباط الخطي(r)، ويتم استخراج القيمة الجبرية كالتالي:

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = \sum_{i=1}^{n}\left(Y - \overline{Y_i}\right)^2$$

$$Y_i - \hat{Y}_i = e_i \Rightarrow \sum Y_i - \sum \hat{Y}_i = \sum e_i = 0 \Rightarrow \overline{Y} = \overline{\hat{Y}}$$

$$\left(\overline{\hat{Y}}\right)^2 + \sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \hat{Y}_i\right)^2$$

$$\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \overline{Y}\right)^2 = \sum_{i=1}^{n}\left(\hat{Y} - \overline{\hat{Y}}\right)^2 + \sum_{i=1}^{n} e_i^2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

$$SCT = SCE + SCR$$

حيث:

SCT: هو مجموع مربعات الإنحرافات الكلية للمتغير Y.

SCE: هو مجموع مربعات الإنحرافات المشروحة.

[1]- ابراهيم نعمة الله نجيب، مرجع سابق، ص 28.

[2]- Regis bour bonnais, **Econometrie**, 5éme Edition, DUNOD, Paris, 2004, p 34.

SCR: هو مجموع مربعات البواقي.

و بقسمة طرفي المعادلة (4) على $\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \bar{Y}\right)^2$ نحصل على:

$$1 = \frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\hat{Y} - \bar{\hat{Y}}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \bar{Y}\right)^2} + \frac{\sum_{i=1}^{n} e_i^2}{\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \bar{Y}\right)^2}$$

حيث نجد R^2:

$$R^2 = 1 - \left[\frac{\sum_{i=1}^{n} e_i^2}{\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \bar{Y}\right)^2}\right] \quad \text{..... ..... 5}$$

4. اختبار الفرضيات

بعد اشتقاق معاملات نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى فلا ينبغي التسليم بصحة النتائج، ويتم ذلك باستخدام نتائج التقدير في اختبار الفرضيات أو اتخاذ القرارات، وهنا يمكن استخدام:

أ. **إختبار ستيودنت (student):** [1]

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 & \text{عدم وجود علاقة بين المتغيرين} \\ H_1: \beta_i \neq 0 & \text{وجود علاقة بين المتغيرين} \end{cases} \quad \text{.....}$$

ويتم في هذا الإختبار بحساب الإحصائية التالية:

$$T_c = \left|\frac{\hat{\beta}}{\delta_{\hat{\beta}}}\right|$$

يتم قبول أو رفض H_0 بمقارنة قيمة (T) المحصل عليها مع القيمة المجدولة عند درجة الحرية ($n - K$)

حيث: K هو عدد الوسائط في هذه الحالة، n هو العدد المشاهدات.

وقرار هذا الإختبار يكون كالآتي:

$T_c > T_t$: فإننا نرفض H_0 : إذن $\hat{\beta} \neq 0$ ومنه المتغير له معنى (التأثير) في النموذج لأن $\hat{\beta}$ معنوي.

$T_c < T_t$: فإننا نقبل H_0 : إذن $\hat{\beta} = 0$ ومنه المتغير ليس له معنى في النموذج لأن $\hat{\beta}$ غير معنوي.

حيث T_t تمثل القيمة المجدولة عند درجة الحرية ($n - K$) وبدرجة معنوية α.

ب. **إختبار فيشر (Fisher):** [2]

[1]- Regis bour bonnais, 2004, op cit, p 32.

[2] - Regis bour bonnais, **Econometrie**, 9éme Edition, DUNOD, Paris, 2015, p 78.

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_k = 0 \\ H_1: \exists \beta_i \neq 0 \end{cases} \quad \ldots\ldots$$

لاختبار جودة الانحدار للنموذج بصورة عامة نستخدم إحصائية فيشر:

$$F_c = \frac{R^2/_{k+1}}{1-R^2/_{n-k-1}} \ldots\ldots$$

وبعد حساب F نقارنها مع F الجدولية عند درجتي الحرية (k+1,n-k-1) فإذا كانت:

$\mathbf{F_{tab} < F_c}$ أي رفض فرضية العدم، يؤكد أن معادلة التمثيل جيدة، وأن قيمة معامل التحديد المحصل عليها هي قيمة موضوعية تختلف عن الصفر، وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية وجودة التمثيل.

$\mathbf{F_{tab} > F_c}$ قبول فرضية العدم، لذلك يتم قبول المفترض للطبيعة العشوائية لمعاملات نموذج الانحدار المقترح، أي أن معادلة الانحدار المقترحة غير معنوية إحصائيا ولا تصلح لتفسير سلوك المتغير التابع.

ج. اختبار درين واتسون Durbin-Watson (DW):

يعتبر اختبار درين من أكثر الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي شيوعا ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، وهو عبارة عن النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء، و يعتمد هذا الإختبار على حساب مقياس **d** كالتالي: [1]

$$\begin{cases} H_0: P = 0 & \text{لايوجد ارتباط بين الأخطاء} \\ H_1: P \neq 0 & \text{يوجد ارتباط بين الأخطاء} \end{cases} \quad \ldots\ldots$$

$$\boldsymbol{d^* = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n}(e_t)^2} \approx 2(1-P)} \quad \text{حيث} \quad \boldsymbol{p \approx \frac{\sum_{t=2}^{n} e_t e_{t-1}}{\sum_{t=1}^{n} e_t}} \ldots$$

و بعد حساب d* نقارنها مع القيمتين المجدولتين d_l التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و d_u التي تمثل الحد الأقصى، و ذلك حسب عدد الملاحظات n و عدد المتغيرات المستقلة عند مستوى الدلالة α (5%) [2]

الفرع الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015

أولا: تأثير سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990- 2015

[1]- السيقو وليد إسماعيل و اخرون، ص 151.

[2] - Regis bour bonnais, 2004, op cit, p 123.

الجدول(3-8): حصة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إجمالي النفقات العامة	إجمالي الناتج الداخلي الخام PIB بالأسعار الجارية	نسبة النفقات العامة للناتج الداخلي الخام
1990	136.5	554.3	%24.6
1991	212.1	826.1	%24.6
1992	420.1	1074.6	%39.1
1993	476.6	1189.7	%40.1
1994	566.3	1487.4	%38.1
1995	759.6	2004.9	%37.9
1996	724.6	2570.2	%28.2
1997	845.1	2780.1	%30.4
1998	875.7	2830.4	%30.9
1999	961.6	3238.1	%29.7
2000	1178.1	4123.5	%28.6
2001	1321.1	4260.8	%31.3
2002	1550,6	4522.8	%34.3
2003	1752,7	5247.5	%31.2
2004	1832,5	6150.4	%30.7
2005	1985,9	7563.6	%27.1
2006	2428,5	8520.6	%28.8
2007	3108,5	9306.2	%33.2
2008	4175,7	9968,0	%37.8
2009	4214,4	9968.0	%42.4
2010	4466.9	11991.6	%37.1
2011	5731.4	14526.2	%39.6
2012	7058,2	16208.7	%43.5
2013	6024,2	16643.8	%39.9
2014	6980,2	17205.1	%41.6
2015	7 656,3	16591.9	%46.1

Source : Banque d'Algérie ,Rapport annuel2000, 2004, 2008, 2010, 2012, 2015

إن حصة النفقات العامة في الجزائر من الناتج الداخلي الخام في حدود الثلث، حيث قدرت هذه الحصة للفترة 1990- 1999 ما نسبته 32.36% في المتوسط، وفي حدود ما نسبته 33.51% في المتوسط للفترة 2000-2011، ومع ذلك فقد ارتفعت هذه الحصة خلال الفترة إلى مستوى 43.5% سنة 2012 واستقرت عند 41.6% سنة 2014، فبالرغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام، إلا أنها لا تزال لا تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، فهناك العديد من القطاعات لا تحضى إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، كما أنه هناك نقص في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة خاصة مع الاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية.

ثانيا: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015

في هذا المطلب سنحاول بناء نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري وذلك بتحديد طبيعة العلاقة بين المتغير التابع الناتج الإجمالي الخام (DY) والمتغير المستقل إجمالي الإنفاق العام (DG)، من خلال تقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى، باستعمال برنامج EVIEWS 8، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول(3-9): نتائج تقدير النموذج الخطي للناتج الداخلي الخام بدلالة إجمالي أسعار الإنفاق العام خلال الفترة 1990- 2015

Dependent Variable: DY
Method: Least Squares
Date: 05/22/17 Time: 09:48
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG	2.516556	0.067026	37.54617	0.0000

R-squared	0.954301	Mean dependent var	6975.173
Adjusted R-squared	0.954301	S.D. dependent var	5584.303
S.E. of regression	1193.769	Akaike info criterion	17.04532
Sum squared resid	35627116	Schwarz criterion	17.09371
Log likelihood	-220.5892	Hannan-Quinn criter.	17.05926
Durbin-Watson stat	0.855632		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

و عليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$\widehat{DY} = 2.51DG$$
$$T_c \quad (37.54)$$
$$R^2 = 0.95 \quad DW=0.85 \quad n=26$$

حيث $\widehat{DY}$ القيمة المقدرة للناتج المحلي الإجمالي

1. التحليل الاقتصادي

بما أن المعلمة B تقدر بـ : 2.51 فإنها متوافقة مع النظرية الاقتصادية، لأن أسعار الإنفاق العام لها علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي ، فأي تغير في أسعار الإنفاق العام بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بـ 2.51 مليار دولار، ومنه النموذج مقبول اقتصاديا.

2. التحليل الإحصائي

- نلاحظ أن قيمة $R^2=0.95$ والتي تدل على أن 95 % من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي سببها التغير في أسعار الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية ، ومنه النموذج مقبول مبدئيا.

كما أن قيمة $r = \sqrt{R^2}$ تعبر عن معامل الارتباط وتساوي 0.97، مما يشير إلى وجود ارتباط موجب وقوي بين المتغيرين.

- إختبار ستيودنت (student)

ويختبر هذا المؤشر قيمة معاملات المعادلة الانحدارية، نلاحظ بأن $T_c=37.54$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $T_{tab(24,0.05)}=2.64$ ($T_{tab} < T_c$)، وهذا يدل على الطبيعة غير العشوائية للمعاملات، وبأن هذه المعاملات موضوعية وتتمتع بمعنوية إحصائية.

ومنه فالعلاقة التي تربط الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي علاقة موجبة، وذلك حسب ما توصلت إليه الدراسة بالإضافة إلى ما توصلت إليه دراسة **لعجال لعمرية ، حول أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي** ، بحيث تسعى إلى تقدير علاقة الاتجاه العام بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام بالجزائر باستعمال طريقة المربعات الصغرى، حيث استخدمت بيانات سنوية لسلاسل زمنية، ممثلة للمتغيرات محل الدراسة للفترة من 1970- 2014، وكان من أهم النتائج المتوصل إليها:

- ✓ أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية كون معالمه موجبة، وهي تعكس وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة في الأجل الطويل، والمرونة المتعلقة بالنفقات العامة قيمتها

0.954 أي إذا تغيرت النفقات العامة بنسبة 1% يؤدي إلى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.954%.

- ✓ وأن النموذج يحتوي على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عند عتبة 5%، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.996، مع توفر الشروط الأساسية من التوزيع الطبيعي.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ تسعى الجزائر من خلال تنفيذها لبرامج الإنفاق العام بمخصصات مالية ضخمة إلى تخطي أثار الأزمة البترولية التي عاشتها الجزائر، وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو مرضية.
- ✓ كان أثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو و البرنامج الخماسي واضح في تحريك الطلب الكلي الأمر الذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تحسن مقارنة بالفترة السابقة، إلا أن هذا النمو يعتبر متباين من قطاع اقتصادي إلى قطاع أخر، حيث يظهر هذا النمو جليا بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات واللذان تميزا أيضا بمساهمتها الكبيرة في جانب التشغيل، بينما إنتاجية المال العام في القطاع الصناعي تبقى غير كافية خاصة كونه عجز عن استيعاب الطلب المتولد عن زيادة الإنفاق العام والذي ترجم بتطور حجم الواردات خلال نفس الفترة كضرورة لامتصاص هذا الطلب.
- ✓ وتخلص الدراسة إلى أنه مقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني تبقى النتائج المحققة جد متواضعة ، كون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية باعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر، وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر إلى الكفاءة، الأمر الذي يضعف من فعالية برامج الإنفاق العام المطبقة في الجزائر بحيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية ورهين تقلبات أسعار النفط.
- ✓ انطلاقا من الدراسة التي خصت حالة الجزائر باستخدام البرنامج الإحصائي **Eviews 8** في الفترة الممتدة مابين 1990- 2015 فقد تم التوصل إلى أنه هناك علاقة ارتباط قوية بين كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي (الممثل بالناتج المحلي الإجمالي)، حيث وصل معامل التحديد R^2 حدود 95%، أي أن التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي سببها التغير في أسعار الإنفاق العام خلال فترة الدراسة بنسبة 95%.

الخاتمة العامة

أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر بديهي لا جدل فيه غير أن النقاش يدور في الوقت الراهن حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشغلها ومدى فعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي الذي يعد مؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية لمختلف البلدان، من هنا كان من الضروري تحديد جل العوامل المؤثرة فيه ومن بينها الإنفاق العام.

لذا جاءت هذهالدراسة كمحاولة لإبراز أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الإجمالي الخام PIB حيث تناولنا هذه الدراسة من خلال ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول تعرفنا على أهم المفاهيم النظرية للإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية، إذ أكدت جل المذاهب الاقتصادية على الدور الهام الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام، لنتعرف بعدها على مختلف العناصر المكونة للإنفاق العام، مبرراته، حدوده، أيضا تنوعت تقسيمات النفقات بالشكل الذي ساهم في إبراز آثارها الاقتصادية على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج،الاستهلاك وتوزيع الدخل إضافة إلى الآثار الاقتصادية غير المباشرة أو ما يعرف بأثر المضاعف والمعجل.

إذن فسياسة الإنفاق العام تعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية، من هنا كان لابد من دراسة الإنفاق العام في مختلف نماذج النمو الاقتصادي هذا ما تناولناه في الفصل الثاني من خلال إبراز الإطار لمفاهيمي للنمو الاقتصادي وأهم نماذجه ونظرياته مع التأكيد على دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، أما الفصل الثالث فخصصناه للدراسة التطبيقية للإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ومنه توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج تخص كلا الجانبين النظري والتطبيقي.

I. نتائج الدراسة

- **النتائج النظرية**

– تطور دور النفقات العامة مع تطور دور الدولة التي تجاوزت وظائفها المحدودة المحايدة لتصبح وسيلة فعالة في متناول الدولة تتمتع بإنتاجية وكفاءة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتي يختلف حجمها من دولة لأخرى حسب خصائص كل دولة.

– ظاهرة ازدياد النفقات العامة التي تعبر عن إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى نشوء هذه الظاهرة اعتمادا على أهم الدراسات النظرية في هذا المجال، وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

– يعبر ترشيد الإنفاق العام عن ذلك التطبيق العملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني، وهو تصرف يهدف إلى تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير واعتمادا على معايير أكثر دقة، فترشيد الإنفاق العام يعرف على انه التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع.

– تهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي إلى تفعيل دور النفقات العامة من خلال إحداث آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية، والتي تمكن من الوصول إلى الهدف المنشود، وفي تحليلنا للآثار الاقتصادية الكلية للنفقات العامة خلصنا إلى أن هذه الأخيرة تحدث آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والاستهلاك، بالإضافة إلى آثار غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل، مما يعطي انطباعا على أن هذه الآثار تؤكد الدور المهم للنفقات العامة في النشاط الاقتصادي باعتبارها أداة ذات أهمية بالغة في يد الدولة لتحقيق جملة من الأهداف المرغوب فيها.

– يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو اقتصادي مقبول، وهناك اختلاف بين الاقتصاديين في المعيار المعتمد في حساب هذا المعدل فمنهم من يعتمد مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنهم من يعتمد مؤشر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما عرفه اقتصاديون آخرون بأنه زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ورغم هذه الاختلافات إلا أن مختلف التعاريف تجمع على أن النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات التي تنعكس على تحسن الدخل الحقيقي للفرد.

– إن تطور النظريات الاقتصادية أدى إلى تطور مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، فحسب النظرية الكلاسيكية ركزت على التراكم الرأسمالي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية الكينزية فركزت على زيادة الادخار لإحداث نمو اقتصادي حيث أن زيادة الادخار ستؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية النيوكلاسيكية فأضافت عاملا جديدا للنمو الاقتصادي والمتمثل في التقدم التقني من خلال نموذج "سولو"، إلا أن اعتبار التقدم التقني عاملا خارجيا في النموذج لم يمكن "سولو" من إعطاء تفسيرا حقيقيا للنمو الاقتصادي .وبظهور نظريات النمو الداخلي تم الاهتمام بعامل التقدم التقني حيث تم تفصيله إلى عدة عوامل جديدة والمتمثلة في التكنولوجيا وتراكم المعرفة وكذا البحث والتطوير ورأس المال البشري.

- **النتائج التطبيقية**

– إن التقييم الأوّلي لمختلف برامج الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو التي طبقت في الجزائر، بين بأنه كان لهذه البرامج أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث تحسن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق هذه البرامج، إلا أن دراسة القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي أثبتت بأن هذا النمو كان في القطاعات التابعة مباشرة لتمويل الحكومة كقطاع الأشغال العمومية وقطاع الطاقة والمياه، وقطاع الخدمات العامة أما قطاعي الصناعة والفلاحة فمعدلات نموهما ضعيفة وغير مستقرة.

– غياب الرشادة في الإنفاق العام، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع.

– مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001– 2014 في عودة الإنعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدود.

– يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر متواضع مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، وذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض والطلب ، ما أدى إلى استخدام الواردات لخلق التوازن بين جانب العرض والطلب إلا أن هذا ساهم في تقليل من فعالية الإنفاق العام من خلال انخفاض مضاعف الإنفاق العام.

– انطلاقا من الدراسة التي خصت حالة الجزائر باستخدام البرنامج الإحصائي **Eviews 8** في الفترة الممتدة مابين 1990– 2015 فقد تم التوصل إلى أنه هناك علاقة ارتباط قوية بين كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي (الممثل بالناتج المحلي الإجمالي)، حيث وصل معامل التحديد R^2 حدود 95%، أي أن التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي سببها التغير في أسعار الإنفاق العام خلال فترة الدراسة بنسبة 95%.

II. اختبار صحة الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فقط من خلال الإنفاق في شكل استثمار.

خاطئة: يعمل الإنفاق العام بوجهيه في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي حيث يسمح الإنفاق الجاري على التعليم و الصحة بتأدية الأفراد لنشاطهم بكفاءة أكبر بحيث كلما زاد هذا النوع من الإنفاق كلما ساهم في زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ، كما أن توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمارات العامة إما لتنفيذ الدولة للاستثمارات من خلال تدخلها مباشرة في الإنتاج، أو في شكل إعانات استثمار أو عن طريق الإنفاق على البنية التحتية فهو يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

- **الفرضية الثانية:** يعتبر قطاع المحروقات القطاع الوحيد الذي يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

خاطئة: حيث لا يمكن القول أن قطاع المحروقات هو القطاع الوحيد المؤثر في معدلات النمو الاقتصادي لأنه حسب ما جاء في برنامج الإنعاش الاقتصادي فإن قطاع خارج المحروقات قدرت نسبة نموه بـ 6.2%، وفي البرنامج التكميلي بلغت سنة 2008 6.1%، أما في برنامج توطيد النمو كانت نسبته 7.1% سنة 2013.

- **الفرضية الثالثة:** يؤثر الإنفاق العام تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي، بسبب العلاقة الطردية التي بينهما.

صحيحة: فالناتج الداخلي الخام يتأثر بشكل كبير بسياسة الإنفاق العام وهذا ما أكدته الدراسة، فمن خلال القيام بالتحليل الاقتصادي والقياسي لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي الذي عبر عنه بالناتج الداخلي الخام، تبين أن هناك ارتباط قوي بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي.

III. توصيات الدراسة

بناء على ما تطرقنا إليه في دراستنا المتواضعة وكذلك ما توصلنا إليه من نتائج، ارتأينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

– العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة، الصناعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك من خلال العمل على تحقيق التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية.

– اعتماد أدوات تمويلية جديدة تكرس عدم الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول.

– مراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذ الإنفاق العام باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية وبالتالي القضاء على الفساد و التهريب.

– الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الانفاقية ذات القيمة الإجمالية المرتفعة، لأنها تضع الدولة أمام مشكلة صعوبة العودة بالإنفاق العام إلى مستوياته السابقة بعد انتهاء تنفيذ تلك المشاريع خاصة إذا لم تتحقق الأهداف المرجوة.

– باعتبار أن الجزائر تعاني من قدم نظامها الميزاني الذي أصبح لا يستجيب للتطور الحاصل، رغم تعدد المناهج الحديثة لإعداد الميزانية العامة لذلك أصبح من الضروري إصلاح الميزانية العامة والانتقال من تبويب الميزانية العامة على أساس الوزارات والقطاعات إلى الاعتماد في التبويب على أساس البرامج والتخلي عن الأسلوب التقليدي.

IV. آفاق الدراسة

– دراسة هيكل كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وتأثيرهما على النمو الاقتصادي، أو على بقية عناصر وأهداف السياسة الاقتصادية.

– دراسة هيكل الإيرادات العامة وآثارها على زيادة فعالية سياسة الإنفاق العام كمدخل لتنويع مصادر تمويلها.

– البحث في إنتاجية النفقات العامة بإجراء مقارنة مع بعض الدول للاستفادة من تجاربهم.

تم بحمد الله، ولا يسعنا في النهاية إلا أن نقول بعد جهد جهيد، أن كل عمل إنساني يبقى ناقصا جراء سهو ونسيان أو عدم تركيز.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1- ابراهيم نعمة الله نجيب، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012

2- أبو دوح عمر محمد، ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، مصر، 2006

3- أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر

4- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر

5- البطريق أحمد يونس وآخرون، المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)، الدار الجامعية، مصر، بدون ذكر سنة النشر.

6- البنا محمد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2009

7- الحاج طارق، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

8- الخطيب شحادة خالد وشامية زهير أحمد، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005.

9- الخطيب صالح فاروق وديباب أحمد عبد العزيز، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2015

10- الرويلي صالح، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982

11- السريتي محمد السيد ونجا عبد الوهاب على، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008

12- السمان مروان محمد وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي "الجزئي والكلي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998

13- السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، 2000

14- السيقو وليد إسماعيل وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006

15- العبيدي علي سعيد، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011

16- العلي فليح عادل، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007

17- الفار مصطفى، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007

18- القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات –، دار وائل للنشر، الأردن، 2007

قائمة المراجع

19- النجفى توفيق سالم، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000

20- ب. برنييه و إ. سيمون، ترجمة شمس الدين ابراهيم عبد الأمير، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 1989

21- بعلي محمد الصغير، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003

22- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

23- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010

24- بولحية الطيب، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، 2016

25- جاد الله محمود محمد ياسر، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الإسراء، مصر، 2003

26- حجازي السيد المرسي، مبادئ الاقتصاد العام - النفقات والقروض العامة -، الدار الجامعية، لبنان، 2000

27- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1992 -

عثمان عبد العزيز سعيد، المالية العامة- مدخل تحليلي معاصر-، الدار الجامعية، لبنان، 2008

28- حشيش أحمد عادل، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، لبنان، 1992

29- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009

30- خلف حسن فليح، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008

31- داود حسام على، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، دار المسيرة للنشر والطباعة و التوزيع، عمان، الأردن، 2013

32- دراز عبد المجيد حامد وعثمان عبد العزيز سعيد، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر

33- دراز عبد المجيد حامد، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2001

34- ذنيبات جمال محمد، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003

35- زغدود علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

قائمة المراجع

36- شرر م. فريدريك تعريب أبو عمشه علي، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2001

37- شهاب مجدى، أصول الاقتصاد العام- المالية العامة-، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004

38- عايب عبد الحميد وليد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010

39- عبد العزيز محمد والليثي على محمد، التنمية الاقتصادية - مفهومها، نظرياتها، سياساتها- ، الدار الجامعية، مصر، 2004

40- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، مصر، 2001

41- عجمية عبد العزيز محمد وناصف عطية إيمان، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية - ، قسم الاقتصاد للنشر، مصر، 2003

42- عصفور شاكر محمد، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008

43- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003

44- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002

45- عمر حسين، النظريات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، مصر، 1987

46- عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994

47- عناني محمد عبد السميع، التحليل القياسي و الإحصائي للعلاقات الاقتصادية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009

48- فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن،2006

49- قريصة تادرس صبحي، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر

50- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004

51- مبارك محمد عبد النعيم، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 1997

52- محرزي عباس محمد، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003

53- محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994

54- محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999

55- مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007

56- ناشد عدلي سوزي، المالية العامة (النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

57- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد - التحليل الجمعي- ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010

58- يحياوي أعمر، مساهمة في دراسة المالية العامة - النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة-، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005

59- يونس ميلاد منصور، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1991

II. الرسائل والأطروحات

60- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف- دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2015

61- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2001- 2009- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم- الجزائر، 2010

62- بومدين بن نوار، النفقات العامة على التعليم - دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980- 2008، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، 2011

63- خزان عبد الحفيظ، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014

64- ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر- 3-، 2015

65- عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1998- 2012)-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015

66- عطار نادية، التسيير العمومي الجديد كأداة لتحسين القطاع العام – التجربة الجزائرية في مجال تفويض تسيير المياه- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر، 2015

67- ناويس أسماء، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990- 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، 2014

III. المقالات والمجلات والتقارير والقوانين

68- البشير عبد الكريم وبواعلي دحمان سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري-، جامعة الشلف- الجزائر، بدون تاريخ.

69- البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، بدون تاريخ، 2017/04/25، 18:30

http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_6.pdf

70- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005- 2009، أفريل 2005، 35: 21 ,1/05/2017

http://www.premierministre.gov.dz//arabe/media/PDF/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf

71- العصفور صالح ، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 05، ماي2002

72- المادة رقم (23) من القانون 84/ 17 المؤرخ 07/07/ 1984 المتعلق بقوانين المالية.

73- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001

74- المخطط الخماسي 2010- 2014، بيان إجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 2010، http://algerianembassy- saudi.com/PDF/quint.pdf، 23:44، 13-05-2017

75- المزروعي علي سيف علي وإلياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دول الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990- 2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 – العدد الأول – 2012

76- بلعاطل عياش ونوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001- 2014، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013

77- بن عيسى ليلى، الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2013

78- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000- 2010، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 12، الجزائر، 2012.

79- حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر- شواهد دولية-، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، العدد 14، 2002

80- صالحي نجية ومخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النموالاقتصادي (2001- 2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

81- طارق قندوز وآخرون، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001- 2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران، العدد 07، جانفي 2017

82- عباس جاسم محمود، النمو الاقتصادي – المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي 1970- 2008، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 27، 2011

83- غانمي حسام الدين وآخرون، النفقات العامة، مقالة اقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، جانفي 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. Livres

84- Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, économie du développement , 3e édition ,édition de Boeck ,Belgique ,2008.

85- Gregory N Mankiw ,Mark P .Taylor, principes de l'économie ,traduction de d'Élise Tosi, édition de Boeck, Belgique, 2010.

86- Jean-Philippe Cotis, Comprendre la croissance économique (Analyse au niveau : macroéconomique - sectoriel - de l'entreprise), Éditions de l'OCDE, France, 2004.

87- Michel DEVOLY, Théories macroéconomiques (Fondement et controverses), 2ème édition, Armand Coline, Paris 1998.

88- Philippe Deubel (sous la direction de…), Dictionnaire d'analyse économique et historique des sociétéscontemporaines, Pearson Éducation, Paris, 2009.

89- Regis bourbonnais, Econométrie, 5éme Edition, DUNOD, Paris, 2004

90- Regis bourbonnais, Econométrie, 9éme Edition, DUNOD, Paris, 2015

91- Robert J. Barro ,Xavier Sala.I.Martin, la croissance économique ,Edition international , France, 1996.

92- Ulrich KOHLI, Analyse macroéconomie, De Boeck, Bruxelles Belgique 1999.

II. Thèses et Rapports et Périodiques

93- Banque d'Algérie ,Rapport annuel 2000, 2003, 2005, 2008,2012, 2014

94- Ben naceur hassen, Econometrie, centred pullication universitaraire, Algerie, 2010.

95- CHRISTIAN REGOBETH KOFI AHORTOR- DEODAT EMILSON ADENUTSI, inflation, capital accumulation and economic growth in imp or dependent developing economies, a Paper Prepared for the 14th Annual Conference on Econometric Modeling for Africa, Abuja, Nigeria , 8-10 July 2009

96- Hassan Karnameh Haghighi et al, The Effect of Macroeconomic Instability on Economic Growth in Iran, Research in Applied Economics, Vol 04, Issue 03, USA, 2012.

97- Joël Cariolle, Mesurer l'instabilité macroéconomique Applications aux données de recettes d'exportation 1970-2005, fondation pour les études et recherches sur le développement international (FERDI), Document de travail, France, Mars 2012.

98- World bank, a public expenditure review, report n° 36270, vol 01, 2007

99- Zakane Ahmed, Dépenses publiques Productives, Croissance a long terme et Politique économique Essai d'Analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie, thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2003

الملحق رقم (01): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ(دج)
رئاسة الجمهورية.....	8.387.854.000
مصالح الوزير الأول.....	3.618.099.000
الدفاع الوطني.....	1.047.926.000.000
الداخلية والجماعات المحلية.....	549.809.342.000
الشؤون الخارجية.....	31.196.709.000
العدل.....	74.707.836.000
المالية.....	92.615.093.000
الطاقة.....	44.010.067.000
الصناعة والمناجم.....	5.314.058.000
الفلاحة والتنمية الريفية.....	255.101.097.000
المجاهدين.....	252.333.450.000
الشؤون الدينية والأوقاف.....	26.500.459.000
التجارة.....	24.276.345.000
النقل.....	12.549.139.000
الموارد المائية.....	21.144.492.000
الأشغال العمومية.....	19.930.760.000
السكن والعمران والمدينة.....	22.600.480.000
التربية الوطنية.....	746.643.907.000
التعليم العالي والبحث العلمي.....	300.333.642.000
التكوين والتعليم المهنيين.....	50.803.924.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	234.882.131.000
التهيئة العمرانية والبيئة.....	2.550.261.000
الثقافة.....	25.789.795.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....	131.653.688.000
العلاقات مع البرلمان.....	276.609.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	381.972.062.000

الشباب.....	14.158.870.000
الرياضة.....	26.282.691.000
الاتصال.....	18.871.461.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	3.985.130.000
السياحة والصناعة التقليدية.....	3.429.022.000
الصيد البحري والموارد الصيدية.....	2.404.748.000
المجموع الفرعي.....	4.436.059.221.000
التكاليف المشتركة.....	536.219.273.000
المجموع العام.....	4.972.278.494.000

الجدول (ب) من قانون المالية 2015

الملحق رقم (02): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	5.195.000	5.541.000
الفلاحة والري.....	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة.....	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين.....	227.829.040	250.809.500
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على سكن.....	234.307.880	293.678.000
مواضيع نختلفة.....	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	3.615.071.730	2.802.093.730
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....		741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	364.600.000	271.800.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	464.600.000	1.083.691.200
مجموع ميزانية التجهيز.....	4.079.671.730	3.885.784.930

الجدول (ج) من قانون المالية 2015

الملحق رقم (03): جدول توزيع ستودنت

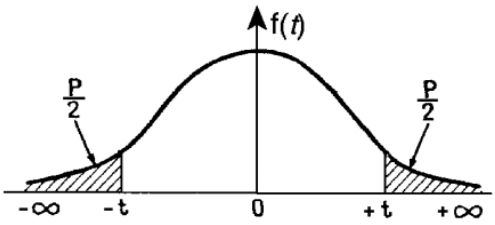

ν	$P = 0{,}90$	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,158	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657
2	0,142	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925
3	0,137	0,277	0,424	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707
7	0,130	0,263	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947
16	0,128	0,258	0,392	0,535	0,690	0,865	1,071	1,337	1,746	2,120	2,583	2,921
17	0,128	0,257	0,392	0,534	0,689	0,863	1,069	1,333	1,740	2,110	2,567	2,898
18	0,127	0,257	0,392	0,534	0,688	0,862	1,067	1,330	1,734	2,101	2,552	2,878
19	0,127	0,257	0,391	0,533	0,688	0,861	1,066	1,328	1,729	2,093	2,539	2,861
20	0,127	0,257	0,391	0,533	0,687	0,860	1,064	1,325	1,725	2,086	2,528	2,845
21	0,127	0,257	0,391	0,532	0,686	0,859	1,063	1,323	1,721	2,080	2,518	2,831
22	0,127	0,256	0,390	0,532	0,686	0,858	1,061	1,321	1,717	2,074	2,508	2,819
23	0,127	0,256	0,390	0,532	0,685	0,858	1,060	1,319	1,714	2,069	2,500	2,807
24	0,127	0,256	0,390	0,531	0,685	0,857	1,059	1,318	1,711	2,064	2,492	2,797
25	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,316	1,708	2,060	2,485	2,787
26	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,315	1,706	2,056	2,479	2,779
27	0,127	0,256	0,389	0,531	0,684	0,855	1,057	1,314	1,703	2,052	2,473	2,771
28	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,855	1,056	1,313	1,701	2,048	2,467	2,763
29	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,311	1,699	2,045	2,462	2,756
30	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,310	1,697	2,042	2,457	2,750
∞	0,12566	0,25335	0,38532	0,52440	0,67449	0,84162	1,03643	1,28155	1,64485	1,95996	2,32634	2,57582

Nota. — ν est le nombre de degrés de liberté.